سيمياء الازياء الشعبية في الرسم العراقي المعاصر

المرجع - والتحول

جهينة حامد حساني
مدرس مساعد/كلية التربية /
جامعة واسط

قائمة عينات التحليل

ت	اسم العمل	اسم الفنان	تاريخ الانتاج	المادة	المصدر	الصفحة
١	شناشيل بنت الجلبي	نزيهة سليم	/	نحاس مطلي	مركز الفنون – قاعة الرواد	٢٠
٢	نساء في بستان	اسماعيل الشيخلي	١٩٨١	زيت على قماش	مصدر اسماعيل الشيخلي ، د.ماهود احمد/ وزارة الثقافة والاعلام ١٩٨٢	٢٤
٣	الاعمار	ميسر القاضي	١٩٩٤	زيت على قماش	مصدر، التميمي وجدان علي شدهان، الحصار وتأثيره في الرسم العراقي المعاصر، اطروحة ماجستير /كلية الفنون ، ٢٠٠٢	٢٨
٤	ارض سومر	ماهود احمد	٢٠٠٠	زيت على قماش	قاعة فجر للفنون	٣٤

المقدمـــة

باتت أشكال الزي الشعبي معيناً خصبا ... يحتذى به لمواكبة التحول العلامي بين ... الفكري – والتقني ... في أبعاد أستعارية – مستبدله من جهة – وتركيبيه بنائية من جهة أخرى ... داخل اللوحة التشكيلية – للفهم والاعادة المعرفية الكاملة بأعتبارها وسيلة أتصالية متقدمة للتخاطب والانفتاح الرمزي على التأويل الاشمل والاكمل ثقافيا ...

وأن بحث كهذا " سيمياء الازياء الشعبية في الرسم العراقي المعاصر ... المرجع – والتحول " دراسة من نوع جديد ... تدرس أنظمة العلاقات وأسيقتها الدلالية لمفردات الزي الشعبي داخل اللوحة المعاصرة ... قدمت في أربعة فصول.

أشتمل الفصل الاول:على أهمية البحث والحاجة اليه،وأهدافه في الكشف عن الماهية الفكرية– والتقنية ... للزي الشعبي داخل نصوص اللوحة التشكيلية– المبتنية إثارةً وانفعالاً للقيمة الجمالية في صور فنية مميزة للفترة بين(١٩٧٠-٢٠٠٠).

أما الفصل الثاني : حيث الاطار النظري ... اشتمل على ثلاث مباحث

١- المبحث الاول : قابلية التحول العلامي مابين : الفكري – التقني وأشتمل على خمس محاور.

أ- المفهوم السيميائي

سوسير = استبدالي

بيرس = سياقي

ب- (آلية) – الاستعاري الاستبدالي + السياقي التركيبي

ج- (آلية) – الانفتاح الرمزي وأبعاد التأويل.

د- الاساليب التشكيلية داخل اللوحة بين

الاستعاري - الفكري

التركيبي – التقني

هـ - الصورة الفنية للقيمة الجمالية في أثر الانفعال التحولي.

٢- المبحث الثاني: الزي الشعبي.

٣- المبحث الثالث: البعد التشكيلي واسبابه للزي الشعبي.

وتحقق في الفصل الثالث: إجراءات البحث ... إبتداءً بالاعمال الفنية (عينة البحث) ومجتمعه ، وتحليلها على وفق مؤشرات الاطار النظري – لصياغة المحاور الاستقرائية ... وصولاً للفصل الرابع: لأهم النتائج والاستنتاجات المستخلصه لتحقيق هدف البحث الذي نطمح الوصول إليه، وبعدها قدمت المقترحات والتوصيات المرجوه ... للفت الانظار والعمل وفق ماهو ممكن ومستطاع خدمةً للصالح العام.

الفصل الاول
١ـ أهمية البحث والحاجة اليه
٢ـ هدف البحث
٣ـ حدود البحث

أهمية البحث والحاجة إليه

شكل الزي الشعبي واسطه تواصليه تعكس ... رغبات وميول الحاجة الانسانية ... عبر ظواهر سلوكية مختلفة التعبير ... ترتبط بالسلوك الجمعي ...

لما شكلته من علامات واشارات تخاطبيه... معلنة النصوص الاستقرائية بين أسباب الاتصال التواصلي – والدلاله التواصليه ... المتعددة الابعاد – في ... خط – ولون- ملمس ... الخ ..

التي أثارت الفنان العراقي المعاصر ... محاولاً الجمع بينها وبين أبداعاته الذاتية... وفق علاقات استعارية – أستبدالية ... وتركيبيه سياقيه. لتحولها الى صور فنية مميزة الاطر البنائية بين التحولين ... قد يظهر الاجتماعي أكبر من الذاتي وقد يكون العكس الذاتي أكبر من الاجتماعي... كل حسب معالجته الاسلوبية النابعة من ضروراته الوجودية والمعرفية المتشكلة على غرار جدلية التأويل بين ... وعينا المعاصر من جهة وأصوله التحولية من هذا التراث من جهة اخرى.

وعليه ... لم يفك الفنان أو يمحي مواضيعه الاستعارية (للزي الشعبي) بين صوره التحولية المرجعية. الفكرية – والتقنية ... بل حاول تنصيص أو جمع بعضها مع بعض أستبدالاً او بناءً بعد فهمه واستيعابه لمفردات الزي الشعبي ومن ثم مخاطبتها داخل نصوص آلية اللوحة التشكيلية لاعلى اساس تحطيم شيء على حساب شيء او يحذف وينفي مفرده على حساب مفردة أخرى... بل أكمل الكل بالجزء – وثمن الجزء بالكل .

داخل – أنظمة العلاقات (السيميائية) الدالة والمنسقة تموضعاً تشكيلياً ... لمرجعيات – وأيدلوجيات – وأخلاقيات المنهج الفلسفي ...

لذا تكمن أهمية البحث والحاجة اليه في تلمس تلك المحمولات ... ومجال صلاحية نظام اعادة الصياغة داخل اللوحة التشكيليه في كيفية تأدية واجبه الوظيفي بين فكري – وتقني ... للوعي بما وراء العلامة الشكليه (لمفردة الزي الشعبي) ومن ثم دراسة النوعية الوظيفية للنظام (السيميائي) ... الصيغة الاسلوبية
المميزة ... حيث المعاني الجديدة المتجادلة في الهوية المحلية من جهة وخصيصة الفهم من جهة أخرى .

أهداف البحث

١ـ دراسة الكيفية الاستعارية – المقننه ... تشبيها ، لمفردات الزي الشعبي داخل اللوحة.
٢ـ دراسة الكيفية التركيبية – البنائية ... أستبدالاً لمفردات الزي الشعبي داخل اللوحه.
٣ـالكشف عن قابلية التحول العلامي ، لمفردات الزي الشعبي داخل اللوحة التشكيلية بين كلا الجانبين : الاول التشبيهي ، والثاني الاستبدالي ... حيث / المرجع – والتحول .

حدود البحث ...

يقتصر البحث الحالي على تحليل الاعمال الفنية في الرسم العراقي المعاصر بين عام (١٩٧٠-٢٠٠٠) لاهميتها من الناحية التاريخية والفنية ... في نضج المعالجات الاستعارية ... لمفردات الزي الشعبي ....

الفصل الثاني

الاطار النظري

المبحث الاول : قابلية التحول العلامي
المفهوم السيميائي
(١-٢) الاستعاري – التركيبي
(١-٣) الانفتاح الرمزي وأبعاد التأويل
الاساليب التشكيلية داخل اللوحة مابين الفكري – التقني
(١-٥) الصورة الفنية للقيمة الجمالية في أثر الانفعال التحولي
المبحث الثاني: الزي الشعبي
المبحث الثالث : البعد التشكيلي وأسبابه للزي الشعبي

المبحث الاول

قابلية التحول العلامي مابين : الفكري – والتقني

أنتقلت مواضيع الزي الشعبي (الضاغطه) تحت ... أمرة حضورها الدلالي ... (الايقوني) الى اللوحة التشكيلية ، داخل نصوص رمزيه ... للتواصل المعرفي والفهم .

فهناك خطاب ثقافي بين كلمات اللوحة (غير المشاعه) ... لابد من قراءته داخل جمل الزي الشعبي... الذي لم يعد بعد مجرد كلمات معروفه او حروف موضوع عليها النقط ... بل أصبح كلاماً معبراً يثير الجدل في صور الى ماورائيه...

أن السيمياء تدرس منهجاً من هذا النوع ... وهي لاتفصل بين الظاهرة التجريبية الواحدة والمحيط الذي تظهر فيه بل تفرض شبكة من الانساق المتداخله تصنع هذه الظواهر في وحدة كلية كبرى ... فتتداخل ، وتتعارض ، وتتقاطع في بعض المواضيع ونتباعد في المواضيع الاخرى تعارفاً .

على أساس التداعي والتعارض بين ذوق فردي – وتقليد اجتماعي حيث القيمة الرمزية العالية المضافة الى اللغة والثقافة المثمرة في منطقية التقابل الدلالي للتحليل (السيميائي) والذي أقترح تسميته

في اللغة العربية (العلامات) ... التي (تدرس الانظمة الرمزية في كل أشاراتها الدالة وكيفياتها الدلالية) [١].

وعليه فلابد من المدخل السوسري للعلامة أولاً الذي هو جزء من علم السيمياء . وكواسطة لغوية لابد منها تجمع بين الدال والمدلول ... يحاول البحث التخلص من قسرها الدلالي في المحتوى الثقافي الرمزي حيث المرجع العلامي ، لأبعاد التأويل الغير لساني ... بأعتباره (المرجع) (قاعدة لكل أتصال غير لساني – يعطي شكلا اخباري داخل حقيقة مغلقه بين رسالة وموضوع) [٢].

تشكلت وفق المفهوم (البيرسي) للعلامة – ثانياً ... معتبراً ... أن مظاهر الوجود الانساني عبارة عن علامة تنفتح بعلامة تداولية أخرى ... بما فيها الانسان ذاته ، الذي لايخرج من هذا النطاق ، وان خرج وتحول بحكم الطبيعة الانسانية التحولية فهو ينتقل الى الانغلاق الجمالي داخل النص الثقافي لأهمية الفهم الرمزي للمعنى الايصالي [٣].

فالسيمياء (هي العلم الذي يدرس بنية الاشارات وعلائقها في هذا الكون وبالتالي توزعها ووظائفها الداخلية والخارجية) [٤].

المؤلفة من ....

الصوره : وهي تقابل الدال (السوسري) ... للحامل المادي من العلامة ، ويصفها (بيرس) بالشيء النائب الصور والصيغ عن شيء ما ... وبدوره يخلق...

المفسره : التي تشكلت في ذهن الشخص بعلامات معادلة او اكثر تطوراً من العلامة الاولى ... التي تقابل المدلول (السوسري) كعلامة جديدة تنجم عن الاثر الذي يتركه في ذهن متلقي العلامة ... وبدورها تنفتح على .

الموضوع / الركيزه : وهي علامة نائبه عن الاولى لافي كل الوجهات بل بالرجوع الى نوع الركيزة (الفكرة) ... [٤].

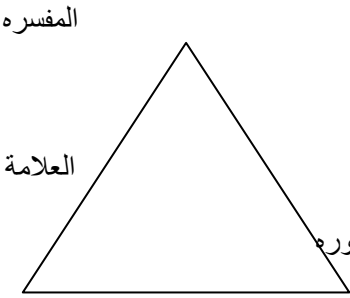

حيث يمكن عرض الهيكل العام ... للمخطط (البيرسي) في تعريف العلامة على النحو الاتي:

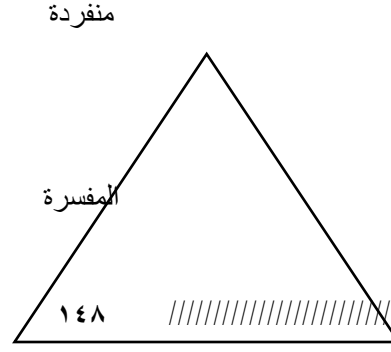

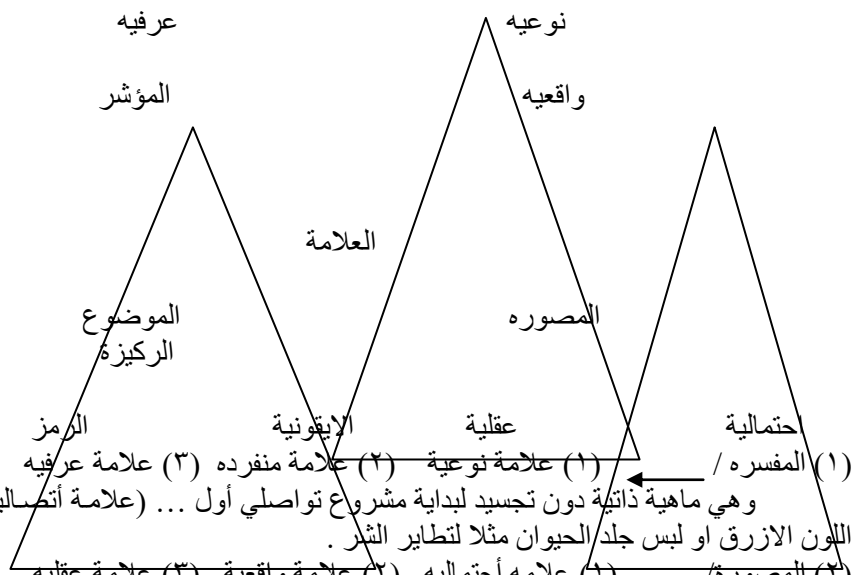

(١) المفسره / ← (١) علامة نوعية (٢) علامة منفرده (٣) علامة عرفيه

وهي ماهية ذاتية دون تجسيد لبداية مشروع تواصلي أول ... (علامة أتصاليه) ... كأستخدام اللون الازرق او لبس جلد الحيوان مثلا لتطاير الشر .

(٢) المصورة/ ← (١) علامه أحتماليه (٢) علامة واقعية (٣) علامة عقليه

وهي ماهية وجوديه متجسده لبداية مشروع تواصلي ثاني (علامة داله) ... للتحول الفكري المتجسد في زي أو ثوب أزرق اللون مثلاً للصبي ... الذي تقترب منه الارواح ، او لبس الطفل المصاب بالحمى الثوب الاحمر اللون للشفاء من المرض... ولبس الفتاة الثوب الوردي تشبيهاً بالزهرة الجميلة دلالة للمشار اليه ومن ثم التوسع نحو الخارطة الجغرافية ...

(٣)الموضوع / الركيزه / ← (١) علامة أيقونية (٢) علامة مؤشرة (٣)علامة رمزيه.

وهي ماهية قانونية لشرط الارتباط العلامة الثانية بين الاولى والثانية ... للتواصل الثالث (علامة ثقافية) مؤوله نتيجة صوب التحول التقني والفكري المتجسد داخل اللوحه الخطابية لذات الزرقه اللونيه في الزي الشعبي للفتاة بدل الصبي مثلا ... للدلالة المحلية (الهوية) من جهة ثم للقيمة الفكرية الجمالية من جهة أخرى ... التي تجتذب النظر في حتمية الاثارة الانفعالية تعمقا بين مترادفات العملية التحولية ... تجسدت في محورين :

للمتألقات العلامية من
- ← محور استبدالي/تشترك فيه كافة الوحدات المختلفة – بدلاً... الواحدة مكان الاخرى داخل نصوص الخطاب الواحد...
- ← محور سياقي/تشترك فيه كافة الوحدات المختلفه – تركيباً... داخل نصوص أسيقة الخطاب الواحد ...

وعلى اساس ذلك يمكن ان نطبق السيمياء في بعدين : الاول : ينتمي الى مذهب (الفن للحياة) الاستعاري .. المنسق طبقا لقوانين محددة من العناصر المكونه (للصورة الطبيعية) التي لابد من تحليلها والكشف عن ماهيتها للاستخلاص العلاقات التي تربط هذه العناصر بعضها ببعض ... أي معرفة النظام الكامن وراء العمل الفني . (للبحث عن المفقود في تلك الملامح الاستعاريه)[٥].

جامعة بذلك أنساق الزي بالتمثيل الغير متجاور .. أستعداداً لبناء جملة تضايفيه تفهماً ... لمجموعة من الاجزاء التي لايمكن تجميعها معا ... الا عن طريق التشبيه – المحاكي ... مع مراعاة نسبة الظاهر منها كي نستطيع ربطها ... كالاصابع – بالاغصان . العقال بالكمال والعقل ... اللون

الاسود للعباءة – بالتخفي والستر حيث الاستبدال السهل ... والاهمال التقني الفردي (واقعي) ... لانها تقدم صور الاشياء والظواهر الواقعية المتنوعة الدلالة بين مايعبر عن الملبس مثل ... القبعة . البيرية . تاج الشعر . العمه . الطربوش [٦].

وهي (الاستعارة) وسيلة متقدمة يجمع الذهن بواسطتها في الفن أشياء مختلفة لم توجد بينها علاقة من قبل، وذلك لاجل الاثارة والتأثر ... التشبيهي[٧]...

والمكتملة تواصلياً مع سيمياء البعد الثاني ... مذهب (الفن للفن) لاجل دراسة كل مايتعلق بالمحيط العام الذي يوجد فيه العمل الفني ... للكشف عن العلاقات الترابطية وفق خصوصية اللوحه ... الغير منعزله – بل تتقاطع وتتفاعل مع أحكام قوانينها التركيبية الموزعة بين أخذ وعطاء وحضور وغياب معلن النصوص الماورائية والمحدد برموز خطابية تتمتع بقدر من (الحرية المضبوطه داخل مستويات أسيقة التوزيع البنائي توافقاً ... مثل : تطابق القيم اللونية والوحدات الشكلية لـ ... الدشداشه – العقال – الزبون – العباءة [٨]... الخ ... كل حسب دلالته الوظيفية التحولية صوب المعنى الحقيقي العام والشامل .

فهي ليست بالعلامة الايقونية المصوره لمظاهر الحياة ... وليست بالعلامة المطلقة على الرغم من كونها تشاكلية تركيبية بل هي محدده بأغوار منافذ المعنى الحقيقي – لعالم الفن ... الذي يسمح بأدخال معلومات عرفيه بنائية داخل اوساطها التركيبية ... أنتسالاً من صور تقاربية لوثائق انفعالية وشفرات جمالية، تنطلق الى مديات التشكيل الاقانوني ... بأستدلال الهوية المحلية .

فهي لاتخضع للقيمة الظاهرية في تحديد ثقافتها الموضوعية إذا ما قورنت مع الواقع لانه يخرج عن مغزاه الحقيقي (الشكل – الدال) ، وبالتالي لايمكن اخضاعه لذوق العام لانه يرفض المعنى الواضح (المدلول) [٩].

وبالتالي يتجه مشروع ضبط التركيب التحولي ... للفهم – صوب بؤرته الداخلية من اللوحه، والحفاظ عليها وتأمينها نحو الانغلاق الذاتي ... كي تتمكن من تصنيفها في خطاب ثقافي يتجه نحو الشمولية المحكمه بالانفتاح الرمزي ... حيث الاستيعاب الجمالي للواقع المعاش في تفسيرات مختلفه ... لان العملية التركيبية تتحمل الرد والبدل ...

مجمل القول ان كلا البعدين – (الاستعاري والتركيبي) مازال في حالة توتر علامي ... بعضها يظهر على حساب بعض ... ويستبدل تشبيهاً ... وقد يصل الامر الى فقدان المعنى الحقيقي ... المبالغ ... به .. [١٠].

فلابد من روابط (وسائط) علائقية تجمع بين تلك الوحدات حيث (الانفتاح الرمزي) الذي ... لايوجد في البعد الاستعاري ولافي السيروره التركيبية ... بل على العكس ... أنه يعمل على إقحام الجانبين لتأسيس عالما مكتفيا بذاته.

يقوم بزعزعة الفروض الاقونيه – التماثلية ،ثم الفروض الكلية – والقوانين الداخلية ... على نحو وأخر لصالح المفهوم العام – الذاتي ...

على اساس أنه الحقيقة الوحيدة لاغيرها فيقوم بعمليه شطب التماثل العلامي ثم الافكار التي تناصت على اساس طابعه المرجعي ... الذاتي المحض المتناسل في داخله . عبر لعبة العلامات للأزاحة الدلالة السلبية وهي ثمرة روح الفن...[١١].

حيث يعمل على تأكيد الجانب الايهامي في وجود حقل التواضعات داخل اللوحه (الانغلاق) من لون – وخط – وشكل ... الخ ... استبدالاً وأقراراً يقيناً بعدم التحول ... ثم نفياً إيهامياً يقصد به تقبل لعبة الانفتاح وتحديد المعنى الثاوي وراء النص لشكلنة المضمون [١٢].

فالسيماء (لايهمها مايقول النص ولامن قاله ... بل يهمها كيف قال النص ماقاله) .

النص

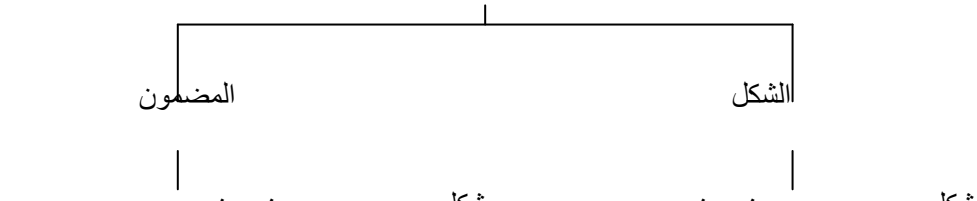

أي ماقاله لامع العالم المشخص (الواقع المستعار) ولامع العالم غير المشخص (الواقع التركيبي) ... بل ماقاله بأستخدامها معاً للأستيعاب الجمالي والتطور الدينامي ... لفسح مجال التعبير الانفعالي حيث (الاثر) بين الرفيع الهادئ والمتأمل الصاعد ... [١٣].

وهو بمثابة العنصر الثابت والمتحرك في آن واحد داخل سلسلة من الظواهر العلامية للعملية الابداعية المتشكلة في صور رمزيه ... مميزه تتسم بالاصالة وترتبط بمظاهر العبقرية الفردية ... حيث الاضافات التعالقيه للاساليب العلاجية الموجوده في طبقة واحدة تظهر بأسلوب (يجعل لكل منها اساساً وجودياً خاصاً – تعتمد وحداتها على صفات هذه الطبقة [١٤].

من الانا الى الانا

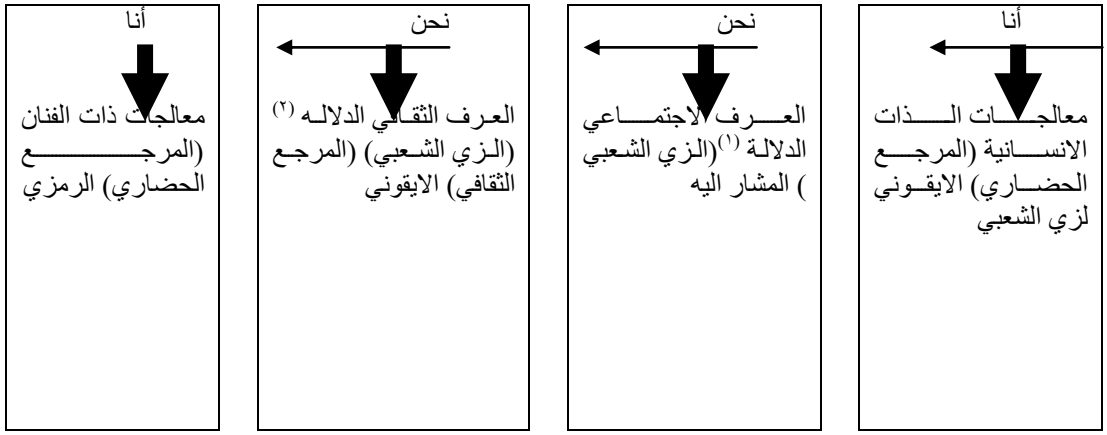

فيفعل الزي الشعبي فعله الثقافي ... كوسيله من وسائل توحيد مظاهر الحياة الاجتماعية وتنظيمها على وفق الية اللوحه المعاصرة (الحضارية) ... للقيمة النصيه – حيث الاشارات المنطقية ... وفوق المنطقية ... لما تضطلع به من وظائف معرفيه مضاعفة في تمثيل المجهول ... عن طريق حمله من الفرضيات في سيرورة أسلوبية مميزة تغطي مسافات الفراغات الكبيرة والصغيرة... لرسالة واحدة ليس غيرها ... ولمعنى واحد يرفض الالتباسات المتعددة حيث (الشكل العام الاكثر استقامه وفراده) [١٥].

فاللوحة التشكيلية تبدأ بالمطابقة الايقونية وتنتهي بالرمزيه ... أي تتحول من المعرفة البسيطة المشبهة الى المعرفة المعقدة البديله ... لذلك يمكن عد قوانين التحول بين معالجتين مختلفتي النسب التحولية كل حسب خصيصته الاسلوبية . وقد يزيد الاول على الثاني وقد يكون العكس ... لاحظ ...

قابلية التحول ← التحول الفكري/وهو ينتقل من قوانين العقد العرفي الى اللوحة.

قابلية التحول ← التحول التقني/وهو انتقال بين العلاقات الرمزية الاقترانية والتطابقية داخل اللوحه .

١- التحول الفكري / ⟸ تشكل في الاسقاطات الشكلية المحاكية – للواقع الانساني ... على حساب المعنى الدلالي الضاغط – للزي الشعبي ... أي تجسد في

الحضور المادي المباشر ⟸ بغياب الطابع الرمزي

وهي رسالة تواضحية ... بنت التعالق الشكلي بين العلامة وموضوعها التي لاتنفي الجذر التاريخي ولا الاجتماعي داخل اللوحه التشكيلية (الاعتباطية الداخلية) [١٦]. حيث الامتداد السطحي – الافقي ... المنسجم تشبيها ، دون المرور بالعمق المرجعي، المتشكل في صور شكلية تمثل عناصر العمل الفني المميز ... الواحد عن الاخر ... يكتسب قيمة الاستعارية من الطبيعة الاجتماعية (الايقونية) تشبيهاً .

فهو لاينفي المرجع ... في الوقت نفسه لايؤكده ... بل يمر به مروراً عابراً دون تعمق وأحاطه كامله به ... لذلك تتوجه الحاجة الى الامتداد العمودي... حيث الامتداد العميق لتكملت الفهم الخطابي المتقاطع مع الامتداد الافقي ... فالعملية أشبه بالبحث العلمي الاصيل صوب نص كامل مميز القراءة ...

٢- التحول التقني / يتشكل في اسقاط المعنى الدلالي – الضاغط (البعيد عن الواقع) على حساب الغياب الشكلي المضغوط – للزي الشعبي ... أي تجسد في...

حضور الطابع الرمزي ⟸ بغياب الطابع المادي المباشر

لكي تنفتح برسالة تواضحيه جديدة ... بنسبية التعالق الرمزي – البنائي بين العلامة وموضوعها ... التي لاتنفي الجذر التاريخي ولا الطابع الاجتماعي خارج نطاق اللوحة التشكيلية (الاعتباطية الخارجية) ... حيث الامتداد العمودي المنسجم تركيبا في صور بنائية ... تمثل عناصر العمل الفني المميز – الواحد عن الاخر... يكتسب قيمته التركيبية من بنيته الداخلية " الرمزيه" ... وأسيقته الفكرية الملازمه له .

فهو أيضاً لاينفي – ولايؤكد المرجع ... بل يمر به عمقاً ... صوب الفهم لذلك فهو لايبحث في صدق وكذب العلامة المرجعية ... بقدر تشاكله الذاتي المنطلق في عالم التأويل والانفتاح الاعم والاشمل للتحول العلامي الكامل وللقيمة المرجعية الكبرى ... تتعدى المقولات السالفة الى البنية الرمزية.

لأستخراج مضامنيه المألوفه في صور تسبغ بموجبها المعاني على الاشياء... وليس الاشياء كصور للظواهر الخارجية – كما ينظر اليها تقليدا ... فهي تضيف سمات جديدة وتطورها الى معاني أكثر أقناعا [١٧].

أنه (صورة عن الواقع كما يراه العقل، لابتسجيل اللمحه الخاطفه التي تقدمها الصورة التقليديه، فحسب ، بل تصور الواقع في طبيعته الجوهرية كشيء معقد – مستمر التحول – متشابك العلاقات المركبه) [١٨].

حيث العلاقات العليه التي يمكن بواسطتها حصر الدلالة العقلية بين دال – المعلول في ذاته ... ومدلول العلة في ذاتها هي الاخرى ...

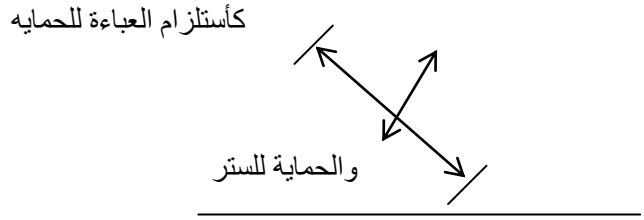

وعليه يمكن القول. فقط ان المعالجة الشكلية (التحول الفكري) دون المعالجة البنائية (التحول التقني) فارغه ... وأن المعالجة التقنية دون الفكريه عمياء... لذلك وجب توافرهما معاً داخل العمل الفني [٢٠]. لان الجزء (المرجعي) يبني الكل (التحولي) والكل (التحولي) يثمن الجزء (المرجعي) وبالتالي فأننا لانستطيع ان نفرق بين الجانبين ... إذ يبدو كلاهما يعملان على الانفتاح الرمزي للتحول العلامي من خلال التشكيل في نسيج الفعل.

وعلى حد قول سيزان (أننا لانرى في التفاحه لونها الاحمر فقط ، بل نكهتها أيضا) [٢١]. الى درجة تجعلنا لم نتذوقها من قبل .. بفعل عملية التركيب التحولي التي اخذت بشكلها نحو قياس تكاملي ثابت ، مسبغ بثقل الحياة التي تدرس القيم الشكلية (على ماينبغي ان يكون لاعلى ماهو كائن) [٢٢].

فالفنان العظيم (لايبحث من اشكاله في سديم الماضي بل يقوم باعمق مايمكن من سبر الجاذبية – الاصلي والعميق لعصره) [٢٣].

المبحث الثاني

الزي الشعبي

أستخدم أنسان العصور القديمة ، الزي كحاجة قبل كل شيء ... للستر والحماية الضرورية، ولوقاية جسمه من أثار تقلبات الجو والاخطار الخارجية التي قد يتعرض لها..

حتى بات يغطي جسمه بأقرب شيء الى يديه من المواد الطبيعية كأوراق الاشجار وجلود الحيوانات ... [٢٤] سيما طبقة الملوك ، ورجال الدين ... أرتدو الزي البسيط الكامل من جلود الحيوانات

(برأسه ، وأنيابه، مخالبه ، وذيله) ... أعتقادا منهم بأن هذا الدثار سيمنع عن حامله ، شر الارواح ، أو ينقل للابسة قوة الحيوان فأستخدم جلد الاسود ، والنمور ... من الحيوانات الكاسرة المفترسه ... في مقدمة ملابسهم لطبقة الملوك والكهنة منذ عصر الصيد . ثم بعد إذ أتخذ الزي تحولا علامياً برمز (الذيل) فقط ... (ذيل الحيوان) الى مكان وروح الحيوان ... يوضع الى الخلف من اللباس تشبيها بذلك الحيوان – الاسد مثلا ... ملك الحيوانات – الثور ... الكريم المعطاء [٢٥].

التي تشكلت كسمة إتصالية للتخاطب والتحاور . وفق آلياتها البنائية المعروفة تواضعاً واستسقاءً من الطبعية وللضرورة الاستخدامية... كل حسب وظيفته وخصوصيته التعريفية ... فبدى يضع الانسان القديم الجلد على الصدر (من جهة اليسار) مثلا عند القتال ... لحماية المنطقة الحساسة (القلب) وأستخدم فضلا أغطية الرأس للحماية والحفاظ المتشكلة بأطر مختلفة تقترن بانتسابها التواصلي لفنون الحضارات القديمة من بلاد وادي الرافدين...

مستخدماً بذلك مواد جديدة اضافية ... كالصوف ، والقطن ، وليف القنب ، والكتان والحرير ... حتى بات يخالط بينها تضايفا بين مادتي فأكثر... وظهرت الحاجة الى استعمال الاصباغ ضمناً، والنقوش الاشارية تفننا ... كالاشكال الهندسية المبسطة انتسالا من الاصل الحيواني المرسوم في الكهوف ... للتعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم... بقصد اكثار الرزق– النجاه من الخطر – جلب الخير – السيطرة وأمتلاك الحيوان الذي يرد أصطياده ... [٢٦].

والتي دخلت مع ازياء الحرب – للملوك ، الكهنة ، الجنود ... الخ ... للفترة السومرية والاكدية فضلا عن الازياء الاشورية المنحدره اساساً من الازياء البابلية لكن اضيف لها بعض الابتكارات التطوريه ... كالحاشية المشرشبه ، والنصوص والاحجار الكريمة فضلا عن التكفيت بالذهب والفضة ... وشاع ايضا لبس الاحذية المرتفعة بدل المنخفضة ذات الاشرطة الطويلة في لباس القدم ... وشاع كذلك العباءة القصيرة المنسدلة مع الجسد من جهة والمربوطه من جهة أخرى حول الرقبة من ازياء النسوة بعدما كانت أزياء الحرب (للجنود) ... فضلاً عن أزياء المناسبات الخاصة ، والاحتفالات الدينية لأزياء الكهنة والملوك ... [٢٧].

تضايفت كعلامات تواصليه داخل لعبة الرموز الصورية التي تعمل كوسائط ذاتية معبره عن تصورات الذهن البشري إزاء الواقع ... بشكل نسقي يشكل العلاقات الاتصالية (مادة – وفكره – وفعل) كأيقونة معبرة عن مظاهر الحياة الاجتماعية والتاريخية النابعة من ذاكرة العقل والقلب –تصرف تبعاً لباعث مباشر، وتنتزع عفوياً لحظة تماسه مع الشيء ... ليست كفكره فنيه بل كجسد في آن واحد...

ولو نظرنا الى تاريخ المعرفة ... لأتضح لنا ان الانسان في بدء أمره حاول . ان يعرف لمجرد الايقنه لا للفهم الفكري (معرفة المعنى) . لذلك كانت البيئة الوسيلة الاولى للأفكار الخالدة التي لاتتغير ومن ثم ، الاهتداء بما نحو البناء الكلي لتحديد فهمها ... [٢٨].

فالعلامة المرجعية هي (التي تكون بين الشيء (العلامة) ومرجعها ... واقعيا) [٢٩]. وتدل عليه في شكل ... وخط ... ولون ... عبر عناصر الايصال الاخرى لعلامات تشكلت خارج العقل تبرز هوية الفرد ، وتنقل معلومات تفيد في تنسيق التخاطب وتأديته عبر قنوات غير لفظية ...

إذا هناك نسق في كل نظام لابد منه يتجسد بين مرسل ومستقبل ... لبيان نوعا ما معناه الحقيقي وراء القصد أتجاه صوب العلاقة الطبيعية الذاتية والواضحة التفسير ... وعلى حد وصف (عواد علي) للعلامة الايصالية ... بأنها مقصوده التواصل ... ويعد القصد الميزة الاساسية الملموسه للفكره العفوية ... [٣٠].

بدلالة ازياء الكهنة والملوك التي أكتفت بشكلها العفوي – ولكن في الوقت نفسه ... شكلت نص خطابيا قصدي يداعب شواهد التواصل والتخاطب في سيرة الحياة بين مرسل ومستقبل وقصد ... للعلامة الايصاليه – في وحدة أتفاقية " ثلاثية المبنى " ترمي أعطاء سببا او علة للنظام التبادلي ... بحيث يستطيع الفرد أن يعرف بها نفسه ازاء جماعة ، والجماعة إزاء المجتمع بكيفية مقننه –تفسح مجال التقيد وفق تحديدات نصيه شكلت التواصل الاجتماعي ...

(يمكن مقارنته بالنظام الكتابي وبالنظام الالفبائي) [٣١].

في شكلها الاخباري للحقيقة الذاتية ... بواسطة قاعدة الملاحظة والتحقق والتي لاتكتمل تواصلاً أتصالياً دون العملية الاشارية دلالة ... لوحدة الوجود الذاتي داخل بناء معنى الموضوع الواحد أزاء الجماعات الانسانية ... المتواصله علاميا في شبكة من العلاقات المستقرة ... تركن لتوليد الدلالة الاشارية ...

فهي رموز بدائية متشابه مع الشيء الذي تواصله ... تتسم بالوضوح والتغير مع مرور الزمن حتى باتت تفتقد من الناحية الشكلية أرتباطها الخارجي لانها عفوية ... [٣٢]. لعلامة أيقونية محددة بين مرسل ومتلقي ... تتطلب الحاجة التواصليه الكبرى (الدلالة الاجتماعية) علاقات قائمة بين بني الناس ومحمله بالمواضيع التي تتنوع وتتطور تبعا لحدود الزمان والمكان في كل عصر وتاريخ حضاري متشكل [٣٣].

المبحث الثالث

البعد التشكيلي وأسبابه للزي الشعبي

لقد أتسع المفهوم الفكري للزي من كونه وسيلة تواصليه ذاتية (أيقونيه) الى دلالية أبلاغية مدركه (مشار اليه) بين دال ومدلول . وعلامة ثابتة بين مرجع ومتحول شكلي يتأسلب داخل نصوص خطابية تتعدى مدلول الستر والحماية الى دال أشاري مكمل للمظهر الخارجي (للفرد)...

وهو باعث حقيقي وصادق أضيف لأعتبارات أخرى أهم منها (الاحتماء – الحياء – ثم الزينة والتجميل) حيث الوظيفة الدلالية للملبس (فالانسان يلبس كي يمارس نشاطه الدال، ومن هنا فان اللبس عملية أجتماعية عميقة المغزى تقع في قلب النشاط الجدلي للمجتمع) ... [٣٤].

فالفنان الشعبي راقب وصمم وأبتكر للتعبير الحي عن كبريائه الطبقي وفق تعديلات جديدة حفلت مع الزمان والمكان كلما دعت الضرورة الى ذلك تؤكد أكتفاءها الذاتي للحاجات الضرورية الى ماهو أبعد من ذلك في التشكيل الجمعي العميق [٣٥]. بأعتباره احد المقومات الرئيسية لأستكمال قراءة الالفباء الايقونية ... بشكل او بأخر للدلالة الاشارية بواسطة معنى جديد قسري للمعنى الاول ... وقد ينهدم الأول بأكثر من معنى ... لتغطية المساحة الاشعورية داخل رسالة تناظرية ترتبط بالهوية المحلية بدل التشعب والضياع بين زي وأخر ... وفق متجاورات أشارية محملة بدلالات الى منطقة ... جغرافية – عشيره – مركز أجتماعي – او ديني معين ... أتفاقاً .

وعلى سبيل المثال أذا ما أخذنا ازياء المناطق الشمالية (السميكة الدثار) التي تختلف عن ازياء المناطق الجنوبية (الخفيفة الدثار) ... بنظر الاعتبار بسبب طبيعة بيئتها الجغرافية ، فضلا عن

اختلاف ازياء المناطق (الشمالية والجنوبية) نفسها بعضها عن بعض تبعا لطرز المعيشة والخارطة الجغرافية ...

فأننا سوف نضيع بين الصمت الذاتي والتمقول الحر الطائف الاسطوري العام ... لابد من وجود قانون رسالي (عملي – أخلاقي – جمالي ... له أطر كبرى (اجتماعية) يتسم بالتخاطب والتفاهم المحدد العلاقات الانسانية) ... (٣٦).

عبر تواصل مسكوك برؤية العالم الايحائي للاوصاف المترادفة بين دال كمي ومدلول فقير من جهة ودال كيفي لمدلول غني من جهة اخرى ينفتح على التاريخ كله في وحده واحده قابلة للملاحظة – تعطينا معلومات أخرى غير قابلة للملاحظة أنفتاحا أذا ما حاولنا أدخالها في نصوص ومسببات معرفية ثقافية شاملة التأويل ... فهي تتطلب بذلك الاحاطة العلمية الكاملة ... لكي نصل الى مرحلة الاقناع (٣٧)...

داخل مستوى يسهل تصنيفه ووصفه ... خلال أنساقه العلائقية للأبنية العميقة لما ينطوي عليه الزي من جدل معلن الوعي الفعلي كوجود موضوعي ... يفسح مجال التساوق بعد ترجمته إلى ما يلبسه الرجل أو المرأة وحتى الطفل الشعبي... انتقلت العباءة الشعبية (للنسوة) اليوم كلون (قوي) يجذب النظر للمناطق المكشوفة والكثيرة الإضاءة على محمل (البيئة الريفية) (٣٨)... في الوقت نفسه شكلت خطاب نصي لدلالة الحشمة والستر على محمل (الطابع الديني) المقترن بستار غطاء الكعبة (الاسود اللون) والذي بدوره ينفتح بدلالة استقرائيه مع زرقة السماء والقبة الاسلامية للتقرب من الباري Y .

في حين تنفتح هي الاخرى (العباءة) كطابع زيني على محمل (الطابع الجمالي) إذا ما أرتبط بالزي البغدادي المكمل لقيافة المرأة ... المزينه بالحلي (البلابل) التي تكون غالبا من الفضة الخالصة او الذهب تضايفا مع خيوط الحرير الصناعي (الكلبدون) المزين بطرز دقيقة شملت الرأس والصدر وهي تشبه العباءة الرجالية الا ان الاختلاف في طريقه اللبس (٣٩) ...

وتتخذ فضلا (العباءه) دلالتها المحموله على (الطابع النفسي) ... كغطاء مظلم لايكشف عما في داخله. عند الخروج من الدار... تضايفا مع السوق مثلا أكثر مما هو بيئي ريفي – أو ديني محتشم – جمالي مبرقش ...

وهكذا باقي الالبسة الشعبية الاخرى أخذت أشاراتها الخطابية من العصور القديمة محاكاة اتصالية تتحول الى مشار اليه دلالي – محلي ... في إبعادها التشكيلية ... كما حدث مع العباءة وباقي مفردات الزي ...

وللأستزادة تأخذ مثال ثاني لتقرب الصورة ... مثل العقال الشعبي ... وهو احد اغطية الرأس وتاج العرب... أستخدمه أهل الريف دلالة الرشاد وبلوغ الصبي في حين أخذ معنى الكمال والاحترام المحمل على (الطابع الديني) المقترن برمز القدسي للدائرة المتضايفه مع حركة الطوفان الدائرية عند زيارة المراقد ... وأخذ كذلك الرمز الجمالي لدلالة الزي المكملة لقيافة الرجل البغدادي ...

وينفتح العقال مع محمول (الطابع النفسي) لدلالة الوقار والهيبة كعلامة مهيمنة تفرض وجودها الاشاري من بين الاسيقة الاخرى للنظم الشكلية بين مختلف الطبقات الاجتماعية فيظهر مع ...

الهور ← عكال ابو الطيتين مكصب مطرز بالكلبدون
وهو مختصر على فئة معينة من الشيوخ والاغنياء
الشطراوي ← وهو يصنع في قضاء الشطرة من الصوف الاسود اللون

المرعزي ← وهو رفيع من شعر الماعز يكون لونه أسود(فاحم)يستخدمه شباب المعدان

وهناك عكال ابيض مصنوع من الصوف الابيض ... وعكال الطوي ... الخ ... وتتصل مع كل عكال ماعدى الطوي ذوائب تعرف بـ (الكراكيش) تطورا عن المرجع (٤٠). الرافديني لفكرة الارتباط والتشبيه (بذيل الحيوان) ... كالثور – الاسد ... راجع المبحث الثاني من البحث .

وعموما لاينحصر الزي الشعبي بوصفه مرآة الحياة حسب ... بل هو (وسيلة للأرتواء الجمالي والفكري) (٤١). تنقل التجارب الانسانية في رموز صورية دالة على الازمان ... وتشبع عدة فرضيات تفاضلية للاسيقة الشكلية في أتجاهين أو اكثر تحت اسقاطات دلالية غير محددة النقط ... لفهم المعرفي الكامل... داخل النص الخطابي بين بعد تشكيلي متوظف العلامات الاشارية من جهة ومرجع حضاري متصل الصور ...

كنتيجة عامة يمكن تقديم وصف عام يحيط بسمات الزي الشعبي (٤٢).

المهابة – الوقار – الكبرياء

١- الطول المتزايد.
٢- الاتساع المتضاعف فيكسبه المهابه والوقار.
٣- الوانه الحادة القوية.

٤- رسوماته الدقيقة والمكفنة بالحلي المختلفة ترضي غرور الشرقي وكبريائه

الفصل الثالث

اجراءات البحث / التطبيق

(١) / شناشي بنت الجلبي / / الفنانة نزيهة سليم

يتقدم موضوع الزي الشعبي في صورة تركيبية تجمع بين .. السمعي والبصري لحكاية شعبية متسقة مع التعيينات العلامية .

وهي رموز شعبية محددة في أسيقة العمل الفني ... على وفق قوانين أسلوبية محملة بدلالة الهوية المحلية ... للتخاطب الثقافي الاشمل والاكمل والاعم تأويلاً.

فحص العمل الفني :

يتأسلب العمل الفني في صور جديدة (للزي الشعبي) ... تنتقل من البسيط – الايقوني الى المعقد – الرمزي ... المنسجم الايقاع اللوني بين / الظل – والضوء ... والخطي بين / الواضح – الصريح – والمضمور المدغم ... فضلا عن الايقاع الشكلي بين / النص الكتابي – والبصري.

وبالتالي ينبني ويتشكل العمل على اساس هذه الثنائية الايهامية تجسدت في بنية مشخصه من وحي الخيال بين بعدي التحول الفكري من جهة والتقني من جهة أخرى تأكدت دلالتها عبر روابط الهوية المحلية ... التي جمعت المرجع بالتحول العلامي – وبالعكس التحول

بالمرجع ... كأنتماء الجزء – للكل – و – الكل – للجزء . داخل مستويات الزي الشعبي للفتاة المحلقه ... لاحظ المخطط .

التمظهر الاستعاري (الاستبدالي) ...

١- سواد العباءه ⟵ حيث التكوين الاول (أ) .

٢- أحمر الفستان ⟵ حيث التكوين الثاني (ب) .

التمظهر التركيبي (السياقي) ...

١- الكتابة النصية + العباءة السوداء ⟵ حيث التكوين الاول (أ).

٢- البساط الشعبي + الفستان الاحمر ⟵ حيث التكوين الثاني (ب).

يتجه كلا المظهرين صوب / الوسط الرابط في ...

حقل (ج) حيث التكوين العلامي المحمل بالدلالة المحلية بين ...

١- العين اللوزيه ⟵ فن الواسطي

٢- زرقة العين ⟵ فنون حضارة بلاد وادي الرافدين

٣- الوشم والحلي ⟵ الفنون الشعبية

التمظهر الرمزي ....

تجسد التمظهر الرمزي في تقابل الحقلين ... أ / ب ... في :

أ- العباءة الشعبية + القصة الشعبية ⟵ طابع جمالي.

ب- الفستان الشعبي + البساط الشعبي ⟵ طابع جمالي .

وبالتالي / الطابع الجمالي لحقل / أ + حقل / ب ⟵ حقل (جـ) في ...

مفردات الحلي والزينه + الازرق الشذري للعين اللوزيه ...

فتتأكد الهوية المحلية إشارةً الى كلا الحقلين.

الحقل (أ) تضايف العباءة الشعبية دلالتها المحلية والجمالية ... من خلال قصة بنت الجلبي .

الحقل (ب) تضايف الفستان الشعبي دلالته المحلية والجمالية من القيم اللونيه للبساط الشعبي .

ومن ثم التبادل الاكمل والاشمل بين الطابعين المحلي – والجمالي .

داخل مقولة اللوحه بين المرجع والتحول ... لعلامات الزي الشعبي (البغدادي) المتمظهر عبر القصة الشعبية (البغدادية) على وفق مرجعيات رافدينيه وتحولات ثقافية ..

قابلية التحول العلامي /

تتأسس الصورة الايضاحية للفهم ... في بعدها التشكيلي ... أبتداءً من المساحة الفضائية للقيمة اللونية (الاوكر) ... المجتذبة للبنية الانشائية حيث – بؤرة موضوع اللوحه للقيمة التضايفية تركيبا بواسطة علامات الزي الشعبي المنغلق صوب التمظهر (الجمالي + المحلي) ، داخل البنية الخطابية للقصة الشعبية (شناشيل بنت الجلبي) دلالةً ...

تحت معالجات اسلوبية تقترب من البعد التحولي الفكري أكثر مما هو تقني بدلالة ... محاكاة الاشكال المضغوطه، للواقع الانساني الضاغط بأفكاره المرجعية ... فتبدو سلطة الدال الشكلي أقوى من سلطة المدلول البنائي ... حيث المعالجات المشخصة التي تقترب من مذهب (الفن للحياة) المرتقي الى رموز خطابية والمنتسله أصلاً من واقع الحياة الاجتماعية – المتشكلة مع الحدث الاسطوري عبر تعالقات شعبية قد تبدو غريبة عن الواقع العرفي ... بالرغم من اقتراب اللوحة صوبه ... فالعباءة الشعبية مثلا وهي أحدى مفردات الزي شيوعاً، وأكثرها تشاكلا جماليا ... بين البعد الواقعي ، وفوق الواقعي ...الاشمل ، وأهتمام أغلب الاعمال الفنية بها وبمواضيعها...

وهي محلية بالدلالة الاسطورية، أضافة ... لأبعادها التشكيلية المعروفة ... تحولت الى استبدالات اخرى تثير الانفعال الجمالي والدهشة التعجبية ... فكلنا تعرفنا على نظامها التكويني وبنيتها الجمالية المنطلقة بأبعادها الدلالية ... واليوم تنطلق بها وإليها الفنانه ببعدها التحولي الاخر الذي يجمع بين الطابعين بدل الطابع الواحد .

الجمالي – والمحلي ... في تضايفات الحدث القصصي للوحدات الزخرفية – نصوص كتابيه (أسلاميه) مع العباءة الشعبية ... وبالتالي تنفتح بمقولة تآوليه جديدة حملت مع

مدلول الستر ← للنصوص الزخرفية

مدلول المحلية ← عبر القصة الشعبية

مدلول الجمالية ← لزينة وحلي الفتاة

المتقابلة تأكيدا مع مدلول البنية الانشائية الاخرى حيث حقل (ب)

مدلول الستر ← تضايف الثوب الشعبي مع بساط الزخرفة الاسلامية.

مدلول المحلية ← تضايف الثوب الشعبي مع اللون الاحمر القوي من جهة والبساط الشعبي من جهة اخرى

مدلول الجمالية ← تضايف الثوب الشعبي مع زينة وحلي الفتاة

(٢) نساء في بستان / ١٩٨١/ الفنان اسماعيل الشخيلي

حاكى الفنان اسماعيل الشيخلي الزي الشعبي بطابعه الريفي على وفق نصوص تقنية تقترب من الجدل البنائي – بين حضور وغياب متناظر الاستجابة العلامية – بأبعادها التشكيلية التي أنفتحت تأكيداً ... بالطابع المحلي المتعصرن.

فهناك موضوع محلي – وهناك حداثة عرفها الفنان ايضا ... تتجمع تحت امرة (نساء في بستان) ... بين القانون العرفي من جهة والثقافي من جهة أخرى.

فحص العمل الفني ...

يتشكل عمل الفنان على اساس ... قيم لونية تكاملت بتوزيعاتها الايقاعية المحلية، للأشكال الهندسية المتناظرة التكوين ... عبر مساحات وكتل بنائية مستقاة من وحي تراثنا الشعبي (للزي القروي) . المتناسج بين لعبتي الاخذ والعطاء ... الحضور والغياب ... الحذف والتأكيد ... ومن ثم التشكيل واللاتشكيل ... لعلامات متعلقة بمنظور هندسي – فوق مستوى النظر يشدنا تقاطعا مع التكوين الاشعاعي الى باقي اطراف العمل .. إيحاء تقنيا ، لتكملة انضمار – الخطوط الانشائية من جهة ، وسمات المعالم التفصيلية التي باتت مفقودة أيضا من جهة أخرى...

مما أدى إلى تشكل أسيقة تركيبية تنفتح تحت وقع الحدث الضاغط ليقدم موضوع اللوحه ...

التمظهر الاستعاري ...

ينقسم العمل الفني الى بؤرتين ...

الاولى / على جهة اليمين

الثانية / على جهة اليسار

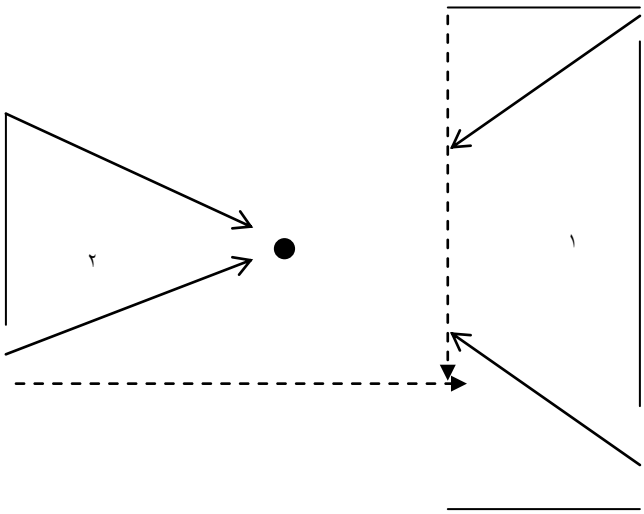

الاولى ... تنعقد بتكوين عمودي يتجه صوب المركز

الثانية ... تنعقد بتكوين أفقي للسطح العمودي وتتجه الى مركز اللوحه فضلا ... حيث التكوين الاشعاعي .

البؤرتين : الاولى × الثانية

تتقاطع في زي النسوة من جهة والمحيط العام من جهة أخرى

ويتقدم العمل الفني في بعده الحضاري – بؤرة جهة اليسار (الثانية) ... حيث الكتل اللونية (الازرق – الشذري) – لزي النسوة، والمتقابلة انتسالا نحو جهة اليمين (الاولى) ... حيث الكتل اللونية (الاحمر القاني) – لزي النسوة فضلا ، شكل حضوره العفوي ثم المحلي ... فضلا عن اللون الاسود – لزي العباءة الشعبية ...

التمظهر السياقي / التركيبي ....

حيث المعالجات التقنية ... لجزئية القيمة الجمالية ... في شكلنت نصوص زي النسوة ...

المحيط العام / الطابع الريفي + ازياء النسوة.

الايقاع اللوني (اللون الاخضر) بين+ الايقاع اللوني بين الظل في سواد العباءة الفاتح والغامق والضوء في الاحمر القوي والازرق الشذري

التمظهر الرمزي ....

يتجه كلا الجانبين صوب المركز – بؤرة اللوحه ... للأجتذاب العلامي – باقي أجزاء اللوحه ... حيث المواضيع الانشائية المضغوطه – فالسلطة النصية تنتمي الى مذهب (الفن للفن) أكثر من أي اتجاه اخر ... تقترب حصرا من الاسلوب الانطباعي المتشاكل الاسيقه البنائية بين نسيجين

الاول ⟵ للايقاع اللوني ⟵ فضاء اللوحة

الثاني ⟵ الايقاع الشكلي ⟵ للبنية الانشائية من اللوحه(الشبه مشخصه)

والمنفصلة عبر البنية التقنية والانشائية ... للقواطع اللونيه – السوداء (العباءة) التي عملت فعلها التقني لفصل الالوان المبرقشه (ألوان الزي) عن غيرها من ألوان الطبيعة ، وبذلك يكتمل النص الخطابي الشبه تشخيصي – في تأسلب الوحدات الاستعارية التركيب بالمنظر الرمزي المقنن ... صوب الانفتاح التأويلي في قابلية التحول العلامي كما أشرنا سابقا .

قابلية التحول العلامي :

تنفتح العلامة الشعبية بمعالجات تقنية فوق الواقع – أكثر أقترابا، وبذلك تظهر سلطة المدلول الضاغط اقوى من سلطة الدال المضغوط ... بدليل الاعتباطية الخارجية/ في تشكيل العباءة الشعبية بين واقعي أستعاري – كزي شعبي – وكبعد مرجعي ... بنيه شكليه تراكيبه مع البيئة المحلية لاجتذاب النظر حيث التحول التقني للبنية الخطابية (الزي الشعبي – العباءه) التي أنتقلت من دلالة الستر – الحمايه – البيئة – الزينة ... الى معالجة بنائيه تفصل قواطع الطبيعة بعضها عن بعض ... وبالتالي عزل المساحة الانشائية (النسوة) عن مساحة الفضائية (البستان) ... ومن ثم تقديم العمل بطابع جمالي ... للانفعال الاصيل ... بين ماضي قديم تشكل بقدم .

- اللون الازرق الشذري ⟵ مرجع رافديني
- الاحمر القاني (القوي) ⟵ عرف شعبي يرتبط بطابع الريف المحلي

والمرتبط بأصالة ومحلية العباءة التحولية حيث أنغلاق الانفتاح – الآني نحو موضوع فلسفة العمل – فالفنان لم يدخل مفردات بصريه غريبة على المصطلحات الغريبة التي لم تعد مقبولة للعيان – منتفية في أبعادها التحولية عن الواقع المحلي ... بل لأم بينها وبين أبجديته الجديدة تحت مقولة اللوحة ....

(٣) / الاعمار / ١٩٩٤ / للفنان ميسر القاضي

يصور العمل الفني – واقعه الاجتماعي ... في مجموعة استبدالات شعبية متعاقدة نصا مع اللوحة التشكيلية ، بطاقات – تقترب من الاسلوب الواقعي – حصرا لفئة الاشكال المشخصة ... تنجمع تحت أمرة ... حدث مسبق – وحدث لاحق ومن ثم الانفتاح الرمزي حيث البعد التشكيلي – الاعم – والاعمق – والاعرق اصالة على وفق قوانين ثقافية مبرمجه بحداثوية العصر ... في ...

فحص العمل الفني

يتحاور العمل الفني عبر مساحات لونية محددة الايقاع – بنظم شكلية مستبدله الخطاب النصي بين ... أخذ وعطاء ... ذهاب وإياب ... واقع اسقاطه المنعقد ... في كتل مشخصه التكوين داخل أنشاء هرمي ...

التمظهر الاستعاري ...

عبر عن مضمونه الاشكال الشعبية ... برموز بنائية محدده ومكمله للسترسال والتواصل الحدثي ... وهي نقطة السيادة ...

المشهد الاول : الطفل ودميته

المشهد الثاني : المرأة والطفل أحتضانا ... وينتقل الى

المشهد الثالث:الرجل والاطفال الثلاث ... وينتقل ، فضلا الى

المشهد الرابع: الرجل المستنجد ... وبدوره ينتقل

المشهد الخامس : المرأة والرجل ... تواصلا مع

أسقاطات الحدث الضاغط – لمشهد النيران الملتهبة – برؤوس التنين ... نذير شؤم أستبدالا بزرقة السماء الصافية حيث أسقاطات – المشهد السادس على المشاهد الخمس السابقة...

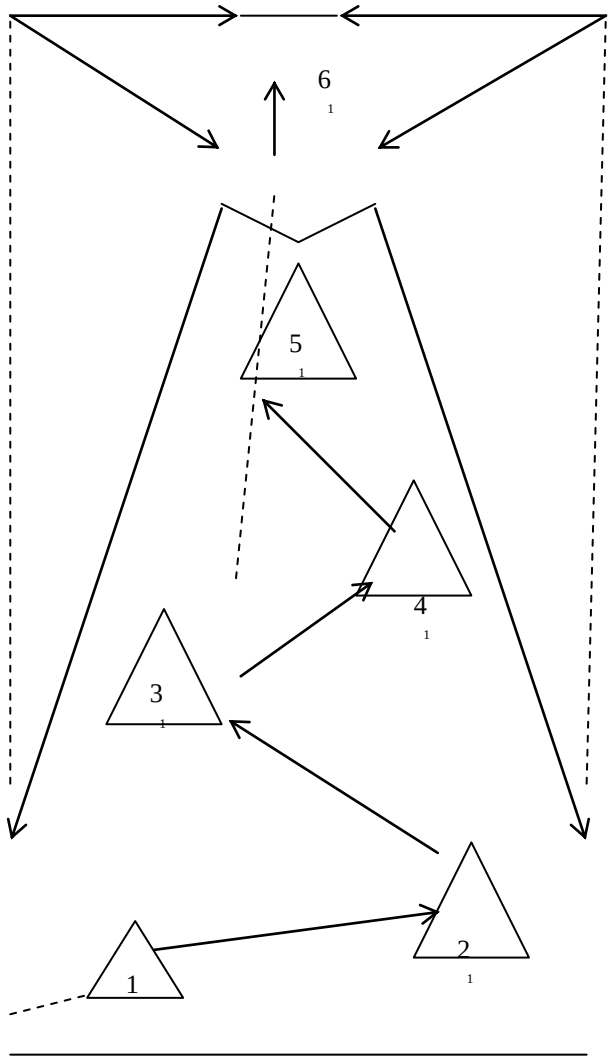

التمظهر / السياقي التركيب ...

عبر جدلية القيم اللونية بين ... أحمر – فضاءت نيران اللوحة ... وأزرق – فضاءت شخوص اللوحه فضلا عن اسود فضاءت الشخوص والمساحات الخلفية من اللوحه فضلاً ...

تعيد الماضي وتعوض فقدان الواقع الايقوني – بالطابع المحلي تأكيداً، وتشبيهاً فكل نص ينفتح عبر جدلية الزي الشعبي بين شكل ولون ...

المشهد الاول / ⟵ الطفل ودميته ⟵ في لون الدمية – الازرق الشذري وثوب الطفل الشعبي (دشداشه)

الثاني /⟵ الام احتضانا لطفلها ⟵ في زي العباءة الشعبية من جهة ولون ثوب الطفل الازرق الشذري (دشداشه)

الثالث /⟵ الرجل والاطفال الثلاث ⟵ في زي الرجل الشعبي (الطاكية – والدشداشه–وزي الاطفال بين الازرق الشذري والاحمر القاني (للدشداشه)

الرابع / ⟵ الرجل المستنجد ⟵ زي شعبي بين ... العباءة – الدشداشه العقال – اليشماق

الخامس/ ⟵ المرأة والرجلان ⟵زي المرأة المتخفية (العباءة) – والرجال الازرق الشذري

السادس / ⟵ رؤوس التنين ⟵ مع لونها الاحمر الناري

التمظهر الرمزي ...

ان هذه القيم الشكلية – واللونية تنفتح بنصوص خطابية، تتحاور – بين ... حذف واضافة ، وتعويض شيء – بشيء لأستكمال الطابع الانفعالي ، ومن ثم الافهامي عبر قيم جمالية تجتذب النظر، من وحي التاريخ الحضاري، وعبق التراث الشعبي في تصوير واقع المعاناة الانسانية.

أنها صورة إجتماعية تنقل معاناة الرجل الكبير – الطفل والام داخل نصوص خطابية

الاول ⟵ النقص والحاجة والعوز

الثاني ⟵ الاحتماء والستر

الثالث ⟵ الخوف

الرابع ⟵ الاستنجاد

الخامس ⟵ التخفي

السادس ⟵ فهو وقع الحدث الضاغط ... الستر – والحقد ...

ست نصوص شعبية ترتبط بمدلول العباءة ... بأعتبارها المشهد الاكبر والعلامة المهيمنة التي تنفتح ... بواسطة خطاب اللوحة.

أبتداءً من اسقاطات الحدث وأصالته – الاتصالية الى دلالته التواصليه، بين الاحتماء والستر والتخفي في – المشهد الثاني والرابع حيث اللون الازرق والاسود المرجع التاريخي – والموروث الشعبي في ...

سواد العباءة ⟵ زرقة دشداشة الطفل

سواد العباءة ⟵ زرقة زي الرجل

وبها تتحمل (العباءة) الانفتاح الرمزي مع باقي المشاهد الخمس الباقية – بعداً شكلياً أخر ... لباقي مفردات الزي ....

قابلية التحول العلامي ...

أنتقى ميسر القاضي ... صورته الجدلية من واقع الحياة الاجتماعية لحدث تاريخي أثار النفوس قبل العقول ... أستعان به الفنان في تشكيل أدواته الشعبية (الزي الشعبي) للاسترسال المحلي قبل المدلول الجوهري... في تأكيد ... أن هذا الحدث في (العراق) ... بتشاكله مع الزي الشعبي العراقي المنفتح في معايير قياسية تخترق القوانين العرفيه – العفوية ... والا عتباطية في ...

العباءة مثلا ⟵ دلالة

١- الحاجة

٢- الاحتماء والستر

٣- الخوف

٤- الاستنجاد

٥- التخفي

٦- الشر والحقد

وهي النصوص الست للوحه – المتشكله بنصوص الزي الشعبي ... أنها تكاد تكاد تكون نصوص جديده – وغير مألوفه الى درجة ... تجعلنا نتصور اعتقاداً ... انها اعتباطية خارجية ... فما الربط بين الشر – والحقد بدال العباءة ؟ ولو تسألنا سر الربط بينها؟ الاستنجاد ؟ ما الداعي من ربطها مع باقي النصوص المتشكله في أبعاده الدلالية الشعبية الاخرى؟

ألم نحدد النص داخل أطارنا النظري ... المصدر نفسه نقل أننا توصلنا الى القيمة الكاملة المكتمله ... هل هناك توالد نصي ؟ أم لايوجد شيء بات ثابتاً ؟ وان كان هذا :

إذا كيف نتفهم المسألة !

أننا نقول وبكل صراحة كما قلنا في السابق ... هي نصوص متناسله وتبقى بحالة توالد تقف عند حدود نصها الثقافي وبرنامجها الحضاري... بأعتبارها – لغة تواصلية في السابق واللاحق – والحاضر الحداثوي ... وهي بالتالي – تضيف ودائماً تضيف .

واليوم أنفتحت (العباءة) في نصوصها الست التصورية داخل واقع حالة إجتماعي ... وغداً بماذا تنفتح ! ....

(٤) ارض سومر / ٢٠٠٠/ الفنان ماهود أحمد

يصور العمل الفني موضوعه الشعبي ... عبر مادة المحيط والبيئة المحلية بعلامات ورموز مستنطقه ... تعكس واقع حال أنساني. تشكلت تحت ضغوط نفسيه تهيمن كأستعارات فنية مؤسلبه ... على وفق قوانين عرفيه ... إبدالا – تركيبيا داخل متوالدات نصيه ... ذات الابعاد الفكرية والتاريخية المؤكده للهوية المحلية ...

فحص العمل الفني ...

تتأبجد – القيمة الجمالية للعمل الفني – المتناصه في نصوص – نصيه محبكه المعالجة الفنية ... بين وحدات لونيه وشكلية متوازنه بإيقاع حركي متماثل، وبتكوين قطبي متشاكل الديناميكيه ... ليس للكتل الشكلية فحسب ، وانما من خلال كتلة اللونية والفراغيه ... وقد يدخل الخط كعنصر محدد ومتم للبناء العام ... على وفق نظم نسقيه مثيرة الانفعال الجمالي ...

التمظهر الاستعاري ...

يؤسس العمل معادلته الموضوعية بين حضور وغياب ... تنعقد بتكوين دائري تحت أمرة القيمة الضوئية – المضيئه في (الازرق الشذري) ... لزي الفتاة الشعبية المحتضنه تواصلاً بجسد الثور وهي نقطة الانغلاق الثانيه ... لنقطة الانغلاق الاول .

تشكل حضور الغائب بتشاكلها مع اللون الاسود المتراكب بدلاً :

... لاحظ النص الشكلي لـ ...

الفتاة × الثور

الرجل × الثور = العباءة × الثور

والمتشاكله مع

الزورق الفارغ

عموما

انها بشكل عام نصوص علاميه تؤسس برنامج اللوحة الثقافية تنعقد بتكوين دائري لاحظ ...

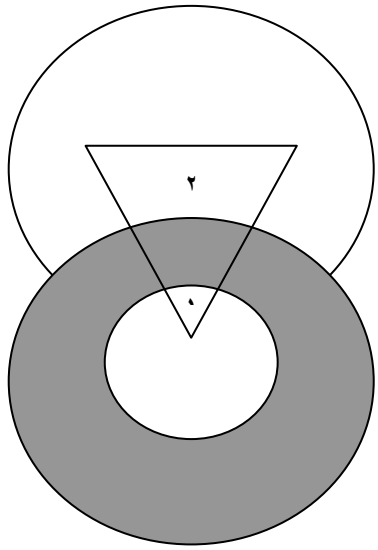

التمظهر التركيبي ....

أنها تنتقل من بنائها الفكري الاول في الفتاة والثور الى الثاني الزورق الفارغ ... حيث الاسقاط النفسي للمضمون الدلالي الضاغط ومن ثم ترتبط بـ....

الفتاة × الرجل × العباءة

وهي نصوص شعبية ترتبط بالمقوله العرفية للزي الشعبي (العباءة) ... بأعتبارها وحده شملت جميع العينات التطبيقية – قاسم مشترك لتكملة فكرة البحث لاحظ ... أنفتاح مرجع العباءة – أقترانا بالثور – بدلاً مرجع رافديني

مدلول العطاء والخصب والقوة

أرتباط العباءة مع الرجل ⟵ مدلول الستر والحماية والاطمأنان والامان للتخفي

ارتباط العباءة مع الفتاة الامنه ⟵ مدلول القداسه تواصلا مع زرقة زي الفتاة ⟵ (الازرق الشذري) بدلالة قبة المراقد الدينية من جهة وقداسة الفتاة للخصب والعطاء والخير من جهة أخرى – تواصلاً بدلالة نصوص القرآن الكريم

التمظهر الرمزي ...

شكلت هذه النصوص البنائية – الفكرة الثانية ... لتأكيد مقولة اللوحه ... أفتراغ القارب العائم – لمدلول فقدان او طلب حاجة أنسانية متعطشة ... أملاً ... تشكل العمل الفني بأساليب ... دلالية تقترب من الواقعية التعبرية ... حيث أسقاطات المدلول أقوى وأكبر من الدال ... فتتقارب تقنياً الى مستوى المعالجة الفكرية وبالتالي يظهر ...

التحول التقني أكبر التحول الفكري

القيمة اللونية ← الازرق الشذري لزي الفتاة + قارب النجاة

القيم الشكلية ← عند الثور الرافديني بدلاً

قابلية التحول العلامي ...

أكد ماهود احمد واقعه البيئي عبر رموز – وعلامات محلية مستعارة بدلا تراكبياً بأبعاد دلالية ... ومغذيات فكرية تاريخية ... أنفتحت بدلالات عامة وشامله

داخل البرنامج الثقافي المؤسلب بطرق تقدم المعالجة الجدلية بين الماضي والحاضر من جهة – وحضور وغياب من جهة أخرى ... بين ...

شكل مفقود ومعنى مؤكد

بين الاطمئنان والامان ... تناظراً – أشارياً بين ... سكينة القارب وهدوء الفتاة من جهة . أرتباط الثور برمزية الرجل × رمزية العباءة ... بدلاً تركيبياً من جهة أخرى .

وبذلك ينفتح الفنان عبر برنامجه الحضاري... كنص خطابي يتحاور مع الزي الشعبي (العباءة) ... بأعتبارها العلامة المهيمنة لأغلب الاعمال الفنية – نستطيع من خلالها أثارة الجدل

الافهامي لحظة البحث تواصلاً ... واليوم تنفتح فضلاً مع مدلول الثور والرجل والقداسه في نصوصها الثلاث، اضافة لما سبق ، وإضافة محلية من جهة أخرى ...

حذف الفنان العباءة من الفتاة وأحاطها بالثور بدلا في مدلول الرجل تواصلا – لشمولية المعنى الدلالي ، ومن ثم ضايفها مع الرمز القدسي تأكيدا ... أنها محاور تراسلية البناء التركيبي ( ) ... استغراب = وأجتذاب للنظر ... وقد يعتقد البعض أنها انتهاك لحقيقة الجمال الفكري ، وقد ينتفض بها أعتباطا مع واقعه العرفي مقارنة شكلية لامدلولية ... لان الدال تحول أما المدلول بقي ثابتا ... وأن تحول ، فهو ينفتح بواسطة بعده التشكيلي المضغوط اولا ثم قيمه الفكريه ثانيا، ولكي نستطيع الرجوع الى المعنى الدلالي الاول في ...

أنا × نحن × نحن × أنا

الفصل الرابع
١ـ النتائج ومناقشتها
٢ـ الاستنتاج
٣ـ المقترحات
٤ـ التوصيات

النتائج ومناقشتها

بعد الانتهاء من دراسة وتحليل الاعمال الفنية (عينة البحث) " سيمياء الازياء الشعبية في الرسم العراقي المعاصر – المرجع والتحول " ... توصلت الباحثة الى النتائج الاتية

١- فيما يخص فترة (١٩٧٠)

شكل الزي الشعبي بعده ...

الفكري التقني

أكبر

في قابلية التحول العلامي والمقترب من نظرية (الفن – للحياه) بدلالة اسقاطات سلطة الدال على حساب سلطة المدلول ... تجسد في عمل الفنانة – نزيهة سليم . وهي بداية بوادر التوجه والبحث عن التقنية الجمالية نحو خصوصية أنفعاليه مؤثره – مميزة.

٢- فيما يخص فترة (١٩٨٠)

ظهر العكس في هذه الفترة ... حيث التوجه الاكمل نحو التقنيه البنائية ...

الفكري < التقني

أصغر

في قابلية التحول العلامي ... المقترب من نظرية (الفن – للفن) بدلالة الاسقاطات العلامية التي سجلت حضورها التقني أكثر من أي جانب أخر – تمظهرت بخصوصية الاسلوب الانطباعي حصراً ... الشبه تشخيصي – للفنان – اسماعيل الشيخلي في عمل (نساء في بستان).

٣- فيما يخص فترة (١٩٩٠)

ظهرت في هذه الفترة المعالجات الاجتماعية الضاغطه على حساب المعالجات العلامية . في قابلية التحول ... لذلك قد تظهر في هذه المعادله...

الفكري = التقني

لمعالجات الفنان ميسر القاضي حيث الخصيصة الاسلوبية المحاكية للواقع الاجتماعي في تجسيد نص حدثي ... أسترسل من المعالجات الانشائية.

٤- فيما يخص عام (٢٠٠٠)

لعمل الفنان ، ماهود احمد .. الذي استرسل في معالجاته التحولية للزي الشعبي من جهة والمرجعية من جهة أخرى ... للقيمة الاستعارية التركيبية في تحوله الفكري الاستبدالي من جهة ... والتقني السياقي من جهة أخرى... لتقديم الشاهد الاكبر من المذهبين ... لكنه بدرجة تحولية

الفكري > التقني

أصغر

على وفق البنية الانفعالية لخلق قيمة جمالية تجتذب النظر ... حيث الاثر...

الاستنتاجات

١- أنبثقت معظم الاشكال الشعبية – للزي ... في قابلية التحول .. إبتداء من المحاكاة الاستعارية البسيطة (الايقونية) الى المعالجات التركيبية المعقده (رموز)...
أي ان اللوحه تبدأ بالمطابقة الايقونية وتنتهي بالمعالجة الرمزية ... وبالتالي تنتقل من التحول الفكري الى التحول التقني.

٢- ان اللوحه لاتنبني وفق أحد المذهبين التحوليين ... بل كلاهما معاً لتشكيل بنية نصية متكامله الفهم لكن بدرجات مختلفة، كل حسب خصوصيته العلاجية فعالم اللوحه عالم خاص بذات الفنان الا انه في الوقت نفسه يريد ان يخاطبنا بلغة كلية للفهم. وهي تقدم معايير تحكم على ماينبغي ان يكون لاعلى ماهو كائن .

٣- يعد الزي الشعبي قانوناً مرمزاً بتأويل الحياة والحكم عليها... لامن خلال مفرداته التشبيهية بل من خلال علاقاته التركيبية الخاصة بالوجود كلا الطرفين العالم الخارجي والداخلي من العمل الفني.

٤- منح الزي الشعبي (العفوي) القيمة الثقافية ... وذلك بالمخاطبة التحولية داخل نصوص اللوحه التشكيلية ... حيث الانفعال الجمالي اللاقانوني ... فليس كل ، عباءة – عباءة ... قد تكون شيء أخر ... فهي ليست بالمقننه المحكمة بل مفتوحة التحول داخل خصيصة الاسيقة البنائية استدلالاً ...

٥- ان كل مفرده زي شعبي لاتعتمد على ذاتها دون التحاور والتخاطب ... بين أخذ وعطاء مع الشكل الذي تنتظم فيه – المعنى الحقيقي.

٦- قدم الفن العراقي المعاصر الحقيقة الموجزه لدلالة الزي الشعبي ... ليس أنعكاساً .. للعملية الاجتماعية فحسب ... بل جوهر التاريخ بأكمله .

٧- لم يعد الزي الشعبي حقيقة ذاتية – اتصالية . بل مجموعة من الضرورات الدلالية تواصلا علاميا بين الشعوب من جهة وآلية اللوحة من جهة أخرى.

٨- ان بعض مفردات الزي الشعبي غابت تحت نصوص اللوحة الجمالية وتناسيت كخطاب بصري له علاقة حميمه بالمشاعر والافكار ... الى مهارات تقنية بارعة في جنون

الابداع ... دون الحساب للتواصل مع الجمهور على حساب أجتذاب النظر ومن ثم التواصل حيث المعرفة ... وبذلك يظهر الاسقاط

الفكري > التقني
أصغر

وبالعكس يكون الاسقاط

الفكري < التقني
أكبر

حيث مذهب الفن – للحياة ... وكلا الاسقاطين ضروريين في بناء الثاني على الاول ومن ثم الاول على الثاني ...

المقترحات

تقترح الباحثة ما يأتي:

١- ضرورة الاحاطة العلمية بمفردات الزي الشعبي والتحاور معها وفق أفق تشكيلها البنائي الخاص ... لفتح – مجال التأويل ... والاخذ والعطاء معه بدل الانضمار تحت ركام الماضي من جهة ومن جهة اخرى اجتذاب النظر الى ماهو أصيل.

وذلك عن طريق عقد الندوات – والعناية العلمية ... بمجلة التراث الشعبي من قبل خبراء متخصصين مع إقامة متحف او تنشأت قسم او مركز خاص للعناية الحقيقية بوحدات التراث الشعبي والمأثورات الشعبية / تابع لكلية الفنون الجميلة ...بأعتباره الرافد الحقيقي الاول كآصرة تربط الماضي المفقود بالحاضر التحولي ... تساعد على تقبل وفهم ظاهرة الانفتاح والانغلاف داخل آليات اللوحه ...

التوصيات

١- توصي الباحثة بأجراء دراسة سيميائية خاصة فقط بالمفردات العلامية لنقوش الزي الشعبي ... بدل التلميحات الخاطفه المتكرره دون دراسة ترابطية بأبجدية الواقع المعاش.

٢- دراسة مواضيع البساط الشعبي ."سيمياء البساط الشعبي في الرسم العراقي المعاصر"

المرجع – والتحول

هوامش البحث

١- فضل ، صلاح: نظرية البنائية في النقد الادبي ، ط٣، دار الشؤون ، بغداد، ١٩٨٧، ص ٤٤٥.

٢- جيرو ، بير: علم الاشارة السيميولوجيا ، ت : د. منذر العياشي ، ط١، دار طلاس ، سورية ، دمشق ، ١٩٩٢، ص ٣٠.

٣- ينظر: حمداوي، جميل : السيميوطيقيا والعنونة ، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٥) ، العدد (٣) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، ١٩٩٧، ص ٨٧.

٤- للمزيد راجع :

أ- جسام ، بلاسم مُحَمَّد : التحليل السيميائي لفن الرسم – مبادئ وتطبيقات ، أطروحة دكتوراه فلسفة، كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد ، ١٩٩٩، ص ٦٩-٧٠.

ب- علي عواد : شفرات الجسد ، ط١، عمان ، الاردن ، ١٩٩٦ ، ص ٣٣-٤٣.

٥- الذاودي ، مُحَمَّد : في الدلالات الميتافيزيقية للرموز الثقافية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد (٢٥) ، العدد (٣) ، ص٧١.

٦- فضل ، صلاح : نظرية البنائية في النقد الادبي ، ص ٤٥٨.

٧- جسام ، بلاسم مُحَمَّد : التحليل السيميائي لفن الرسم – مبادئ وتطبيقات ، ص ٨٨.

٨- ينظر: فضل ، صلاح : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥٥ —٤٥٨.

٩- للمزيد راجع : جسام ، بلاسم مُحَمَّد : المصدر السابق، ص ١٤.

١٠- ينظر: أبو زيد ، نصر حامد : الخطاب والتأويل ، ط١، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، بيروت ، ٢٠٠ ، ص ١٧٧.

١١- جسام ، بلاسم مُحَمَّد : ص ٧٥-٧٦.

١٢- حمداوي ، جميل ، السيميوطقيا والعنونه، ص ٧٩.

١٣- ينظر: خرابشنكو ، ميخائيل وأخرون : جماليات الصوره الفنية (دراسات)، ت : مصطفى عبود ، دار الهمداني ، المعلا ، عدن ، ١٩٨٤، ص ٤١-٣٨.

١٤- راي وليم : المعنى الادبي (من الظاهراتية الى التفكيكيه) ، ط١، ت : د. يؤيل يوسف عزيز، دار المأمون ، بغداد ، ١٩٨٧، ص ٣٧.

١٥- جيرو، بير: الاسلوبية ، ت : منذر عياشي ، ط٢، مركز الانماء الحضاري، حلب ، سوريه ، ١٩٩٤ ، ص٢٥.

١٦- ينظر: جسام ، بلاسم مُحَمَّد ، ص ٩١.

١٧- المصدر نفسه: ص ٩٠.

١٨- نفسه : ص ٨٩.

١٩- ينظر: فاخوري ، عادل : علم الدلالة عند العرب (دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثه) ، ط١، دار الطليعه ، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٣.

٢٠- ينظر: دوي ، جون : البحث عن اليقين ، ت : د. احمد فؤاد الاهاوني ، دار احياء الكتب، القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٩٧.

٢١- فراسوار ، مولنار: الوحدة والكل، ت : نجدي فخري صفوت ، مجلة فنون عربية، العدد (٣) واسط للنشر، لندن ، ١٩٨٣ ، ص ٧٨.

٢٢- ابراهيم ، زكريا : فلسفة الفن في الفكر المعاصر، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٣٥٠.

٢٣- يونغ ،كارغوستاف : الانسان ورموزه ، ت : سمير علي ، دار الشؤون ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٣٨٤.

٢٤- ينظر: حسين ، تحيه كامل: تاريخ الازياء وتطورها ، سلسلة الالف كتاب، العدد (٢١٦) ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ص ٦٣.

٢٥- للمزيد راجع : حمامي ، حسين: الازياء الشعبية وتقاليدها في سوريه، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧١ ، ص ١٦١.

٢٦- ينظر: حمامي، حسين: الازياء الشعبية وتقاليدها في سوريه، ص ٦٣.

٢٧- للمزيد راجع :

أ- بارو ، اندريه : سومر فنونها وحضارتها ، ت : د. عيسى سلمان وأخرون، المكتبة الوطنيه، بغداد ، ١٩٧٩، ص ٢٢٨.

ب- ـ : الازياء الاشوريه، سلسلة مديرية الاثار العدد (٣) ، دار الحرية، بغداد، ١٩٧١ ، ص ٢٣.

ج- رشدي ، صبيحه رشيد: الملابس العربية وتطورها في العهود الاسلامية ، ط١، المكتبة الوطنيه، بغداد ، ١٩٨٠، ص ٣.

د- ـ : صورة الملك في الفن العراقي القديم حتى نهاية العصر البابلي القديم، رسالة ماجستير، كلية الفنون الجميلة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧، ص١٣٧.

هـ - ـ : أحياء بابل اثريا واجب وطني وقومي وعالمي ، وزارة الثقافة ، بغداد ، ١٩٨٢.

٢٨- دوي، جون : البحث عن اليقين ، ص ٦٢.

٢٩- جسام ، بلاسم مُحَمَّد : نفسه، ص ٧.

٣٠- علي ، عواد : شفرات الجسد ، ص ٢٩.

٣١- جيرو ، بير: علم الاشارة السيميولوجيا ، ص ١٣.

٣٢- علي عواد : مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

٣٣- غيروبير: سيميائيات التواصل الاجتماعي، ت : مُحَمَّد العماري ، مجلة علامات، العدد (١٤) ، الدار البيضاء، ١٩٩٤ ، ص ٤٤.

٣٤- فضل ، صلاح: مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١.

٣٥- راجع : الربيعي ، فراس : الملابس العربية الاسلامية في الفترة العباسية، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٨٠ ، ص ٣٦٩.

٣٦- حمامي ، حسين : مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١.

٣٧- ينظر: علي ، عواد : شفرات الجسد ، ص ٤٥-٤٨-١٢٣.

٣٨- حمامي، حسين: المصدر نفسه، ص ٤٩.

٣٩- ينظر: التكريتي ، سليم طه : الازياء الشعبية في تكريت ، مجلة التراث الشعبي، العدد (١٢) ، دار الحرية، بغداد ، ١٩٧٦، ص٦٨.

٤٠- للمزيد راجع :

أ- الجوبيراوي ، جبار : أزياء المعدان الشعبية، مجلة التراث الشعبي، العدد (١٢) ، ص ١٤٥-١٤٦.

ب- حمامي، حسين ، ص ١٦٢.

٤١- نوبلر ، ناثان : حوار الرؤية ، ت : فخري خليل ، دار المأمون ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ١٣.

٤٢- حمامي، حسين: نفسه، ص ٤٠.

المصادر

١- ابراهيم ، زكريا : فلسفة الفن في الفكر المعاصر، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٦ .

٢- أبو زيد ، نصر حامد : الخطاب والتأويل ، ط١، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، بيروت ، ٢٠٠ .

٣- بارو ، اندريه : سومر فنونها وحضارتها ، ت : د. عيسى سلمان وأخرون، المكتبة الوطنيه، بغداد ، ١٩٧٩.

٤- التكريتي ، سليم طه : الازياء الشعبية في تكريت ، مجلة التراث الشعبي، العدد (١٢) ، دار الحرية، بغداد ، ١٩٧٦ .

٥- جسام ، بلاسم مُحَمَّد : التحليل السيميائي لفن الرسم – مبادئ وتطبيقات ، أطروحة دكتوراه فلسفة، كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد ، ١٩٩٩.

٦- الجوبيراوي ، جبار : أزياء المعدان الشعبية، مجلة التراث الشعبي، العدد (١٢) .

٧- جيرو ، بير: علم الاشارة السيميولوجيا ، ت : د. منذر العياشي ، ط١، دار طلاس ، سورية ، دمشق ، ١٩٩٢ .

٨- ـــــــــ : الاسلوبية ، ت : منذر عياشي ، ط٢، مركز الانماء الحضاري، حلب ، سوريه ، ١٩٩٤ .

٩- حسين ، تحيه كامل: تاريخ الازياء وتطورها ، سلسلة الالف كتاب، العدد (٢١٦) ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .

١٠- حمامي ، حسين: الازياء الشعبية وتقاليدها في سوريه، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧١ .

١١- حمداوي، جميل : السيميوطيقيا والعنونة ، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٥) ، العدد (٣) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، ١٩٩٧ .

١٢- خرابشنكو ، ميخائيل وأخرون : جماليات الصوره الفنية (دراسات)، ت : مصطفى عبود ، دار الهمداني ، المعلا ، عدن ، ١٩٨٤ .

١٣- دوي ، جون : البحث عن اليقين ، ت : د. احمد فؤاد الاهاوني ، دار احياء الكتب، القاهرة، ١٩٦٠ .

١٤- الذاودي ، مُحَمَّد : في الدلالات الميتافيزيقية للرموز الثقافية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد (٢٥) ، العدد (٣) .

١٥- راي وليم : المعنى الادبي (من الظاهراتية الى التفكيكيه) ، ط١، ت : د. يؤيل يوسف عزيز، دار المأمون ، بغداد ، ١٩٨٧ .

١٦- الربيعي ، فراس : الملابس العربية الاسلامية في الفترة العباسية، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٨٠ .

١٧- رشدي ، صبيحه رشيد: الملابس العربية وتطورها في العهود الاسلامية ، ط١، المكتبة الوطنيه، بغداد ، ١٩٨٠ .

١٨- علي عواد : شفرات الجسد ، ط١، عمان ، الاردن ، ١٩٩٦ .

١٩- غيروبير: سيميائيات التواصل الاجتماعي، ت : مُحَمَّد العماري ، مجلة علامات، العدد (١٤) ، الدار البيضاء، ١٩٩٤ .

٢٠- فاخوري ، عادل : علم الدلالة عند العرب (دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثه) ، ط١، دار الطليعه ، بيروت، ١٩٨٥٠ ٠

٢١- فراسوار ، مولنار: الوحدة والكل، ت : نجدي فخري صفوت ، مجلة فنون عربية، العدد (٣) واسط للنشر، لندن ، ١٩٨٣ ٠

٢٢- فضل ، صلاح: نظرية البنائية في النقد الادبي ، ط٣، دار الشؤون ، بغداد، ١٩٨٧٠

٢٣- نوبلر ، ناثان : حوار الرؤية ، ت : فخري خليل ، دار المأمون ، بغداد ، ١٩٨٧ ٠

٢٤- يونغ ،كارغوستاف : الانسان ورموزه ، ت : سمير علي ، دار الشؤون ، بغداد ، ١٩٨٤ ٠

٢٥- ×××× : الازياء الاشوريه، سلسلة مديرية الاثار العدد (٣) ، دار الحرية، بغداد، ١٩٧١ ٠

٢٦- ××××× : صورة الملك في الفن العراقي القديم حتى نهاية العصر البابلي القديم، رسالة ماجستير، كلية الفنون الجميلة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ ٠

٢٧- ×××× : أحياء بابل اثريا واجب وطني وقومي وعالمي ، وزارة الثقافة ، بغداد ، ١٩٨٢.

الاتجاهات السياسية لدى المعلمين والمدرسين

علي هاشم جاوش الباوي
مدرس مساعد المديرية العامة لتربية واسط

محمد حسن جابر
مدرس مساعد / كلية التربية
جامعة واسط

المقدمة

يعود الاهتمام بإجراء هذا البحث إلى حقيقة يدركها كل مهتم بالحياة العامة في العراق وهي غياب أي دراسة دقيقة لاتجاهات المواطنين إزاء قضايا مجتمعهم ، وهو الأمر الذي يضع المثقف والسياسي وصانع القرار في حالة انعدام المعرفة والضبابية تجاه ما يشعر به الناس إزاء السياسات المختلفة وتجاه الأوضاع العامة في البلاد .

وفي ظل غياب معرفة علمية – أو شبه علمية – باتجاهات المواطنين فان صانع القرار قد يجد نفسه غير متأكد من فاعلية السياسات التي يراها مناسبة ، ولامن موقف المواطنين منها واستجاباتهم لها ، كما أن هذه الحالة من غياب المعرفة تتيح لكل أطراف المجتمع السياسي الفرصة لادعاء مايشاؤن حول شعبية أو عدم شعبية سياسات معينة ، الأمر الذي لا يؤدي في النهاية إلا إلى تفويت فرصة ترقية مستوى الحوار العام على قاعدة من المعرفة الصحيحة بعيدا عن الانطباعات والمزايدات.

وقد تطلع الباحثون العراقيون المختصون طويلا إلى اليوم الذي تنشا فيه وحدة لقياس الرأي العام والقيام باستطلاعات ومسوح الرأي العام السريعة والمعمقة ، والوصول بهذا الميدان الهام للبحث العلمي إلى مقاييس الأداء المقننة في البلاد الديمقراطية ، ولا يخفى على أحد من المختصين والمهتمين أن العراق قد تأخر كثيرا في هذا الميدان بينما تقدمت فيه بلاد كثيرة اقل تطورا من النواحي الأكاديمية والعلمية والثقافية ، بما في ذلك بلاد عربية شقيقة.

أن الدافع لطموحنا هذا ليس مجرد دفع عجلة التقدم العلمي في حقل علمي يزدهر عالميا وعربيا فحسب ، فالاهتمام القومي ببحوث واستطلاعات الرأي العام وتعرف الاتجاهات السياسية والميول

السياسية هو بحد ذاته مؤشر جوهري على مستوى التطور الديمقراطي وما يرتبط به من شفافية ومن احترام للرأي العام ، وهو ما يعكس الرغبة في تأسيس السياسات العامة على قاعدة من المعرفة بميول واهتمامات وتفضيلات للرأي العام في البلاد عن طريق بحوث منضبطة علميا٠

وقد وقع اختيار الباحثين على موضوع الاتجاهات السياسية كي يكون موضوعا لهذا البحث ، لان الديمقراطية وفي القلب منها المشاركة السياسية ، أصبحت تمثل اتجاها عاما للتطور العالمي ، كما أصبحت مقياسا لتقدم الأمم وعاملا مهما لتدعيم مكانتها في العالم ، علاوة على أنها مطلبا طال انتظار تحقيقه للعراقيين ٠ غير أن الانتقال نحو الديمقراطية الكاملة لايمكن أن يكون مجرد استجابة تلقائية لميول واتجاهات المواطنين ، فتغير جذري وكبير بهذا الحجم لابد أن يكون مدروسا ومحسوبا بدقة حتى يمكن قيادة المجتمع العراقي في اتجاهه بأقصى قدر من الفاعلية والامان لتجنب التوترات التي قد ترتبط بالتغيرات الكبرى من هذا النوع٠

ومن أهم العوامل التي يمكنها المساعدة على تلمس اتجاهات التحرك الممكنة في ذلك المجال ، التعرف على الواقع الراهن لسلوك العراقيين السياسي ، وكذلك على معتقداتهم تجاه مؤسسات النظام السياسي وعملياته وتجاه القيم والمبادئ العامة ذات الصلة بقضية التطور الديمقراطي ، وهو ما حاول هذا البحث – ولو جزئيا – القيام به٠

الفصل الأول

مشكلة البحث وأهميته :

تعد الاتجاهات من الجوانب المهمة للشخصية ، وذلك للصلة الوثيقة بين اتجاهات الفرد وسلوكه في المواقف الحياتية اليومية ، فنحن نلاحظ أن اتجاهات الفرد نحو عناصر البيئة الخارجية يعبر عنها سلوكه وتفاعله مع هذه العناصر ، وكذلك تعتبر الاتجاهات النفسية هي الأساس الحركي الدينامي للجماعات وليس للأفراد فقط ، وبدونها لاتتم عملية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد وإيجاد شبكة العلاقات الاجتماعية ، وبذلك فان كل ما يقع في المجال البيئي للفرد يمكن أن يكون موضوع اتجاه من اتجاهاته (عبد الرحمن ، ١٩٨٣ ، ص٤٣٤)٠

والاتجاهات تساعد الفرد على التكيف ضمن الجماعة وذلك عن طريق قبوله لاتجاهات الآخرين ضمن الجماعة كما تعمل الاتجاهات النفسية على إشباع الكثير من الدوافع والحاجات النفسية والاجتماعية ، منها الحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى القبول الاجتماعي ، وتعمل الاتجاهات أيضا على تسهيل استجابة الفرد في المواقف التي لديه ألفة معها فلا يبحث عن سلوك جديد وهي تساعده في تفسير ما يمر به من مواقف وخبرات وعلى إعطاء هذه المواقف معنى ودلالة ، وقد أشار عالم الاجتماع (ميرتون Merton) إلى أن الاتجاهات السائدة في المجتمع تؤثر في سلوك الناس حتى وان كانوا لا يؤمنون بها (حسن ، ١٩٩٥ ، ص١٢)٠ وكذلك تساعد الاتجاهات في التنبؤ بالسلوك (Lindzey , et , at , 1988 , p.513)٠

وتعد السياسة أحد أشكال النشاطات الاجتماعية التي تتمثل بنوع خاص من الإجراءات ضمن نظام اجتماعي للتوصل من خلالها لاختيار أهداف ذلك النظام وجدولة أفضلية تطبيقها وفقا لمقتضيات المرحلة الزمنية والإمكانيات المادية المتاحة عن طريق استعمال السلطة السياسية وممارستها – حتى عن طريق القسر إذا اقتضى الأمر – وذلك لوضع جدولة الأفضلية في حالة حركة ، والسياسة عادة تنطوي على أنشطة جماعات مختلفة من أبرزها التكتلات والحركات والأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ، آن هذا النشاط يتميز عن النشاطات الاجتماعية الأخرى التي لاتهتم بالأمور السياسية ، وإذا ما أردنا أن ندرك الاتجاهات السياسية ونشعر بها ، علينا أن ننظر لها ميداني أولا وذلك بالنظر إلى الأدوار المحددة لعمل السياسي ، أي يجب دراسة اتجاهات الفرد أو الجماعة ذات التأثير على أعمال النظام السياسي ، وبغض النظر عن حجمها وقوتها ، فالناخب والنقابة والحزب والجماعة الضاغطة

والعنف السياسي كلها تعتبر ذات علاقة بالعمل السياسي وأشكاله ، فدراسة الاتجاهات السياسية أذن تهدف إلى دراسة الفرد ككائن سياسي بجانب كونه كائنا اجتماعيا (القصير والعمر ، ١٩٨١ ، ص ٣٦٥-٣٦٦)٠

وتؤدي الاتجاهات السياسية دورا رئيسا في حياة الفرد ، حيث تعد من الدوافع الاجتماعية والسياسية المكتسبة أو التي تقوم بتهيئة سلوك الأفراد ، ويأخذ موضوع الاتجاهات والمواقف السياسية اهتماما بالغا في الدراسات الحديثة للعلوم السياسية والاجتماعية ، ويعد أحد أهم نتائج التنشئة الاجتماعية والسياسية والثقافة السياسية ، حيث تؤدي عمليات التنشئة إلى بناء مواقف واتجاهات وسلوكيات الأفراد من خلال المؤسسات التي هي وسائل التنشئة والتي تحدد بدورها معرفة الأفراد السياسية وتوجه سلوكهم السياسي٠

وبما أن البحث الحالي يتناول استكشاف الاتجاهات السياسية والفكرية لدى المعلمين والمدرسين ، فان أهميته تبرز من خلال ضرورة التعرف على هذه الشريحة الاجتماعية التي تعد اكثر وعيا وثقافة وتأثيرا على الآخرين مقارنة بالشرائح الأخرى التي يتكون منها المجتمع العراقي٠

ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة حول الاتجاهات السياسية لدى المعلمين والمدرسين وخصوصا فيما يتعلق بمواقفهم تجاه الأفكار والتيارات السياسية الموجودة في المجتمع العراقي في عهده الجديد بالإضافة إلى قضايا تتعلق بالثقة السياسية والمشاركة السياسية والقيم السياسية والسلوك السياسي ، ونعتقد انه لابد من عملية الربط في المجال النظري بين مفهومي التنشئة السياسية والثقافة السياسية والتي تكوّن وتشكّل طبيعة هذه الاتجاهات السياسية لدى الافراد٠

وفي ضوء ما تقدم تبرز أهمية البحث الحالي كالآتي :

١. عدم وجود دراسة ميدانية عراقية (على حد علم الباحثين) تناولت موضوع الاتجاهات السياسية لدى المعلمين والمدرسين٠
٢. هناك حاجة لدى المؤسسة التربوية بصورة خاصة إلى معلومات أو بيانات عن طبيعة الاتجاهات السياسية لدى أعضاء الهيئة التعليمية والتدريسية ، من اجل اتخاذ الإجراءات الممكنة والكفيلة لجعل هذه الشريحة قادرة على تقديم كل ما هو افضل للتلاميذ والطلبة٠

أهداف البحث :

يستهدف البحث الحالي ماياتي :

١. تعرف الاتجاهات السياسية لدى أعضاء الهيئة التعليمية والتدريسية٠
٢. تعرف الاتجاهات السياسية لدى أعضاء الهيئة التعليمية والتدريسية تبعا لمتغير الجنس :
ذكور٠
إناث

حدود البحث :

يقتصر البحث الحالي على أعضاء الهيئة التعليمية والتدريسية ، من كلا الجنسين ، للمراحل الدراسية كافة ، ضمن ملاك المديرية العامة لتربية واسط ، للعام الدراسي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ م٠

تحديد المصطلحات :

أولا – الاتجاه :

◄◄ يعرفه (Allport , 1937) :

هو استعداد أو تهيؤ ذهني وعصبي ، ينتظم من خلال الخبرة السابقة وله تأثير توجيهي في استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثير هذه الاستجابة

(Allport , 1937 , p.8)

◄◄ ويعرفه (دافيدوف ، ١٩٨٣) :

بأنه مفهوم متعلم أو تعليم مرتبط بأفكارنا ومشاعرنا وسلوكنا

(دافيدوف ، ١٩٨٣ ، ص٧٧٥)

◄◄ ويعرفه (Lindzey , 1988) :

بأنه رد فعل تقييمي وعاطفي إزاء أشياء أو أشخاص أو أحداث

(Lindzey et at , 1988 , p513)

◄◄ ويعرفه (السروري ، ١٩٩٧) :

بأنه استعداد وجداني وعقلي مكتسب من البيئة (ثابت نسبيا) يستدل عليه من استجابة الفرد أو الجماعة بالتأييد أو المعارضة لأفكار ، أو مبادئ أو مواقف ، أو جماعات (السروري ، ١٩٩٧ ، ص١٠)

ثانيا – الاتجاه السياسي :

◄◄ يعرفه لانسيلوت (Lancelot) :

بأنه استعداد ثابت نسبيا للتعبير عن ردة فعل منظمة بشكل معين تجاه موضوع سياسي أو موقف سياسي محددين٠ (لانسيلوت ، ٢٠٠٤)

◄◄ ويعرفه الباحثان بالآتي :

هو القابلية أو الاستعداد نحو المفاهيم السياسية والأحزاب السياسية إلى جانب الاهتمام بمجموعة من المعتقدات الأخرى ، وله ثلاثة مكونات : معرفية ، وجدانية ، سلوكية ، ويتم قياسه إجرائيا من خلال الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من استجابته على فقرات مقياس الاتجاه الذي أعده الباحثان لهذا الغرض في البحث الحالي٠

الفصل الثاني
خلفية نظرية :

لقد طرح علماء الاجتماع في دراساتهم للتحولات والتقلبات السياسية عدة مفاهيم وأدوات لتحليلها ومحاولة التنبؤ بها أو حتى تغييرها٠

ويأتي في مقدمة هذه المفاهيم مفهوم (الاتجاه السياسي) حيث يقسم عالم الاجتماع (لانسيلوت) الاتجاهات إلى نوعين : الأول منها هو الاتجاهات الفردية ، التي يمكن أن يتشاركها عدة أفراد ، والثاني هو الاتجاهات الجماعية ، ويعتبر أن الاتجاهات السياسية هي أيضا اتجاهات اجتماعية عندما تتعلق بأوضاع سياسية تمس قضية السلطة أو الحكومة ، أو في حالة أزمة عامة للمجتمع ٠ وإذا كانت الاتجاهات السياسية للفرد تتشكل حسب تجربته الخاصة بالأوضاع التي تواجهه ، ويتأثر بإرثه من العلاقات العائلية والاجتماعية والجغرافية والتعليم والجنس ، فان آليات التحول والتغيير في الاتجاهات السياسية لديه تتضمن :

(١) – دينامية الموقف ، إذ أن اتجاهات فرد ما أو مجموعة ما في لحظة معينة إنما تتوقف على العلاقة الدينامية التي تربطها بالأوجه المختلفة لوضع هو نفسه دينامي٠

(٢) – التحول في التفسير ، علاوة على الآليات الوظيفية للتماهي فان التجربة التاريخية تؤدي دورا حاسما في تعديل بنى الإدراك وبالتالي في تحويل الاتجاهات السياسية عند الفرد ، وتأخذ أحيانا شكلا

دراميا ((صدمة)) تقلب المفاهيم والاتجاهات رأسا على عقب ٠ ولذلك فان كل مؤثر على مدى اتساع حقل الإدراك عند الفرد له تأثير على تحول اتجاهاته السياسية٠

(٣) – التحولات المقصودة ، وهي تشمل التحولات التي تسعى لتشكيلها وسائل الإعلام المختلفة ، ولاسيما في الدول المحتكرة لهذه الوسائل ، وخصوصا مع التطور الراهن لتقنيات هذه التحولات من الدعاية إلى الإقناع مرورا بكل تقنيات وتطبيقات علم الاجتماع والبحوث الثقافية التي تميز الحياة السياسية لعصرنا ٠ بل وقد أشارت عدة بحوث ودراسات اجتماعية إلى أهمية تأثير البرامج ((غير السياسية)) للإذاعة والتلفزيون ، بأنها اقل أهمية من تأثير البرامج المباشرة نفسها٠

وهذا الأمر يطرح قضية الطابع الشمولي للتأثير النفسي الذي تمارسه وسائل الإعلام ، إذ لم يعد الموضوع يتعلق بتأثيرات ثقافية آو فكرية غير إرادية ، بل هي سياسة واعية تسعى لتركيب حقل إدراك وقيم ثقافية معينة ، بحيث تؤدي ألي تحويل الاتجاهات للوجهة المرغوبة٠

ويضاف إلى مفهوم الاتجاهات السياسية ، مفهومين آخرين ، الأول هو مفهوم (الشخصية السياسية) وهو مفهوم يجمع بين الميول المتعددة لفرد ما في إطار زمن محدد ٠ والآخر هو مفهوم (المزاج السياسي) وهو ينطلق من قاعدة أن التعدد الهائل لانساق الاتجاهات الفردية يمكن اختصارها إلى عدد محدد من الأنماط المتوافقة للاتجاهات السياسية المتعددة والعلاقات الاجتماعية التي تتضمن الحاجات والمصالح الاجتماعية ، والقيم ، إذ أن مراتبية القيم الشخصية تؤثر على توجه المزاج السياسي ، والتكوين الثقافي ، إذ أن الثقافة قابلة للتحليل ، طالما أنها سلسلة من الأنماط المتداخلة ، تتركب من ثلاثة انساق : نسق للمرجعية ، ونسق للإيمانيات ، ونسق للقيم ٠ويشير

(لانسيلوت) في دراسته للاتجاهات السياسية ، إلى أن كل قرار يتخذه الفرد يتضمن خيارا واحدا من عدة خيارات ٠ لذلك فان العمل السياسي يدفع إلى تبلور الاتجاهات السياسية بارتباطه بهذه الخيارات (لانسيلوت ، ٢٠٠٤)٠

و ميّز أيزنك (Eysenck) بين عدة مستويات ضمن منظومة الآراء والميول ، ففي المستوى الأول القاعدي يوجد مستوى ((الآراء المحددة)) وهي عابرة وتلتقطها استطلاعات الرأي ٠ المستوى الثاني هو مستوى ((الآراء المعتادة)) وهي تلك التي تحتويها اللقاءات والحوارات ، يلي ذلك مستوى ((الميول)) وهو المستوى الذي يقيم علاقة مترابطة بين الآراء المعتادة ، وفي القمة يوجد المستوى الأخير ألا هو ((الأيديولوجيات)) وهذا المستوى يقيم علاقة مترابطة بين عدة ميول ٠ أما ((الأمزجة السياسية)) فهي المقاييس التي يتبناها (أيزنك) في دراسة وعرض توزع الأيديولوجيات ، وتصنيفها الواحدة تجاه الأخرى ودراسة مدى ارتباط الواحدة منها بالأخرى ٠ وذلك من خلال العلاقة بين البعدين العريضين للاتجاهات بُعد (المحافظة Conservatism – التحرر Radicalism) وبعد (الغلظة Tendemindedness – اللين Toughmindedness) وسمات الشخصية المختلفة٠

(Wilson, G.D., 1973. Pp.115-118)

أن الأيديولوجيا باعتبارها نسقا متماسكا يفسر ويبرر ويعبر عن ميول البشر تجاه العالم الذي يعيشون فيه ، هي أيضا ، وهذا جانبها المحرك ، محرضا للنشاط حسب رؤية محددة عن المجتمع ، بهذا المعنى ، يمكن مقاربة الأيديولوجيا بنسق من الميول أو بفكرة المزاج السياسي ، فالأيديولوجيا تعبر عن رؤية للعالم ، وهي نسق معقلن ومجرد ينبع جزئيا من الصراع الاجتماعي ، في الوقت الذي يساهم أيضا في تغييره٠ مع انه لا توجد أيديولوجيا ساكنة بالمطلق ، فان الواقع الاجتماعي يعبر عن نفسه في كل لحظة بحركة مزدوجة للأفكار ، من جهة الأيديولوجيا المسيطرة تبرر الواقع القائم ، ومن جهة أخرى مجموعة أفكار تغييرية ، تشكك وتعارض التنظيم الاجتماعي القائم ٠ رغم إصرار الأحزاب وتمسكها بعقائدها وأيديولوجيتها ، أثبتت العديد من التجارب أن الأحزاب تتمثل بشكل ناقص كما يرى (لانسيلوت) الأيديولوجيات في ممارستها ، وان انقسامات الأيديولوجيات لا تتطابق تماما مع انقسامات الأحزاب ، والعكس صحيح ٠ في الممارسة يبدو الحزب السياسي جاهزا لتبديل مواقف أعضائه حسب أيديولوجيته الراهنة ، وفي حال قيامه بمراجعتها فانه يسعى لتبديلها (أي مواقف أعضائه) لتتوافق مع نسق ميول

آخر ٠ أن لأيديولوجيا الحزب السياسي دور مركزي ، إذ تشكل اللحمة التكوينية لأعضائه وجمهوره ٠ وذلك عبر مظاهراته وصحافته واجتماعاته ونشاطه ٠ هذه هي المجالات الرئيسة التي تبرز فيها أيديولوجيته المكونة ، وعضو الحزب الجديد الذي جذبه جانب ما من هذه الأيديولوجيا يجد نفسه مدفوعا لإدراك ووعي منطق هذا النسق ككل ، وان يطابق مواقفه وميوله معها عند اقتناعه بها ٠ هذا بالطبع لا يمنع الحوار والنقاش داخل الحزب حينما يعمل على المطابقة بين ميول أعضائه ومبادئ أيديولوجيته ، لكن عوامل عديدة قد تعيق هكذا تطابق ، منها أن الأيديولوجيا ، المفترض إنها سبب وجود الأحزاب نفسها ، عندما تفقد حيويتها وتكف عن القدرة على تحديد ماهية الأحزاب أو تحريكها ، في هذه الحالة يتغلب الطابع الاجتماعي للحزب على طابعه الأيديولوجي الصرف ، والحال أن حزب كهذا لم تعد له مرجعية أيديولوجية ، أي رؤية عامة للوضع السياسي – الاجتماعي ، تصبح سياسته مجرد انتهازية فظة مغلفة بخطاب أيديولوجي رخو ، أو تلبس لباسا خرافيا أسطوريا ، وتصبح غاية سياسية كهذه هي الحفاظ على الحزب وليس تحسين شروط الحياة الاجتماعية ٠ ومثال آخر هو حالة الأحزاب السياسية التي تكف عن أن تؤدي دورها كمدارس أيديولوجية بحصافة وذكاء ، أي عندما تجهل ، أو لا ترغب في الوقوف على مسافة متساوية بين الموقف المبدئي (النظري) والموقف (العملي) ذو الصلة بالروح العملية للمصالح المباشرة٠ والمخاطرة هي الوقوع من جهة في أحضان العصبية ، ومن الجهة الأخرى في أحضان الانتهازية ، رغم أن انساق الميول السياسية تجد تاريخيا تعبيرها الأمثل في الأحزاب السياسية٠ (لانسيلوت ، ٢٠٠٤)

مفهوما التنشئة السياسية والثقافة السياسية :

تدخل دراسة الاتجاهات السياسية تحت موضوع التنشئة السياسية التي هي الأساس لعلم الثقافة السياسية ومفهومها في المجتمعات الانسانية٠

ودراسة التنشئة السياسية لا تعتبر موضوعا جديدا في العلوم السياسية ، إذ كانت تدرس ضمن مجالي علم النفس الاجتماعي وعلم الإنسان ، ولكن البحث في مجال السلوك السياسي كنتيجة من نتائج التنشئة السياسية والاجتماعية ذو تاريخ طويل ، واهتمام علم السياسة بالمواطن موضوع قديم ، فقد تحدث عنه أفلاطون في كتابه

(الجمهورية) وارسطو في كتابه (أميل)

(Langton , 1969 , pp3-5)

والحقيقة أن الثقافة توضح الكثير ، وتفسر الأفضلية لدى الأفراد ويعرف (فالديفسكي) الثقافة بأنها قيم مشتركة تعطي شرعية للفعل الاجتماعي

(Wildavasky , 1988 , p.589)

ولكن الاختلافات السياسية عامة توجد لدى أعضاء الثقافة الواحدة ، وعندما نعترف أن هناك اختلافات كثيرة في المواقف والآراء والقيم ، يدعونا الأمر إلى التساؤل عن سبب تلك الاختلافات ، والإجابة تتحدد في سؤال آخر وهو : ما هي طبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يتلقاها الأفراد ؟

أن عمليات التنشئة السياسية والاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن نظام إلى آخر وكل نظام سياسي يسعى للتركيز على الأفكار والقيم التي يقوم عليها ويرغب في نقلها إلى الأجيال الأخرى ، وينطوي تحت ذلك هدف المحافظة على استمرارية النظام السياسي من خلال تركيزه ونقله للأفكار والقيم ٠ ويعرف (روسنبوم) التنشئة السياسية بأنها العمليات التي من خلالها يتعلم الفرد قيمه السياسية ومواقفه ومعتقداته وسلوكاته٠

(Rosenbaum , 1975 , p.13)

وبشكل عام فان دراسة التنشئة السياسية تركز على دراسة المؤسسات الأكثر فاعلية في تنشئة الفرد ودراسة المعلومات والأفكار والقيم التي حصل عليها ، فعمليات انتقال القيم السياسية من جيل إلى

آخر تتم من خلال المؤسسات الاجتماعية التي يتعلم فيها الفرد مواقفه السياسية وسلوكه السياسي والتي تسمى وسائل التنشئة الاجتماعية ، وتتمثل بالأسرة ، والأقران ، والمدرسة ، ووسائل الاتصال ، إلى غيرها من الوسائل

(Roth & frank , 1976 , p.165)

وتعد الأسرة من أقوى المؤسسات تأثيرا في تشكيل الاتجاهات السياسية لدى الأبناء ، فقد أوضحت إحدى الدراسات أن نسبة كبيرة من طلاب المدارس الثانوية العامة تصل ألي ٩٠% من مجموع الطلاب فضّلوا الانتماء إلى أحد الأحزاب السياسية حينما صرح الوالدان بجدوى نشاط هذا الحزب

(Sears , d , et al , 1985 , p.208)

ومن هنا فان القيم السياسية والمواقف السياسية والمعرفة السياسية والسلوك السياسي هي أمور مكتسبة

(متعلمة) تنتج من خلال تفاعل الإنسان مع المجتمع ومن تأثير مختلف المؤسسات ، لذا يأتي مفهوم الثقافة السياسية للتركيز على الجانب السياسي فقط في حياة الفرد ٠ ومفهوم الثقافة السياسية يعمل على توفير منهجا قوميا نافعا لتحليل الأحداث السياسية اليومية من خلال توضيح وتحديد القوى النفسية التي تشكل الحياة المدنية وتكونها

(Lucian & Sidney 1965 , p.7)

وتعرف الثقافة السياسية في ضوء تركيزها على الأمور النفسية المحددة للموقف والسلوك السياسي فيما يتعلق بتوجهات الفرد نحو الأمور السياسية في المجتمع والنظام الذي يعيش فيه ، ماذا يشعر الفرد ويعتقد تجاه الرموز السياسية ، والمؤسسات والقوانين التي تشكل الأساس في نظامه السياسي ؟

وبشكل عام فان الثقافة السياسية تركز على معرفة الفرد للنظام برمته وموقفه تجاهه وتقييمه بمؤسساته وأفكاره وادائه

Rosenbaum
, 1975 , p.5

وليست الثقافة السياسية لأي مجتمع أو جماعة بشرية ما منفصلة عن ثقافتها العامة ، وانما هي جزء أو ثقافة فرعية منها ، وتجد الثقافة السياسية مصادرها في الميراث التاريخي للمجتمع ، وأوضاعه الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والأيديولوجية ، وبالتالي فهي ليست فطرية بل مكتسبة ومثلما تتأثر الثقافة السياسية بالاقتصاد والاجتماع والسياسة والتربية ، فإنها بدورها تؤثر في كل ذلك بان تعزز وتساند استمرار أوضاع معينة أو تدفع في اتجاه تغييرها٠

ولا تتميز الثقافة السياسية في أي بلد بالثبات المطلق ، ولكنها تتعرض للتغيير سواء بالحذف أو الإضافة في عناصرها ، هذا التغيير قد يكون مباشرا متعمدا إذا اخذ شكل برامج هدفها إعادة تشكيل الأفكار على نحو معين ـ وقد

يكون غير مباشر إذا حدث في ركاب تحولات اجتماعية – اقتصادية – سياسية أو في ركاب أحداث كبرى تتعرض لها الجماعة ٠

والقبول بوجود ثقافة سياسية للمجتمع لا يمنع إمكان وجود ثقافات سياسية فرعية ترتبط بتعدد التكوينات الاجتماعية وتنوع ضروب النشاط الاقتصادي ، واختلاف مكان الإقامة (ريف ، حضر) والاختلافات الجيلية ٠٠ الخ٠ أن وحدة الثقافة السياسية للجماعة (أي العناصر الثقافية المشتركة بين كل أو اغلب أفرادها) لا تتعارض مع وجود خصوصيات ثقافية سياسية داخل الجماعة نفسها

أشكال العمل السياسي :

لو نظرنا إلى العمل السياسي كساحات تتحرك عليها أنماط بشرية مختلفة لوجدنا بان أشكال العمل السياسي تختلف باختلاف مقومات وتطلعات المشاركين في ذلك العمل ، وقد اجمع الباحثون والدارسون على وضع مثل هذه المقومات على الوجه الآتي :

١. شخصية الفرد السياسي وصفاته٠
٢. الحضارة السياسية لممارس العمل السياسي ودرجة تفاعلها ومشاركتها مع الآخرين من أفراد جماعته أو مدينته أو بلده أو العالم اجمع٠
٣. خلفيته السياسية ومدى عمق تنشئته لها٠
٤. نوعية خطوط المواجهة وتركيبها الفكري والمصلحي٠

(القصير والعمر ، ١٩٨١ ، ص٣٦٨)

أهداف العمل السياسي :

أن فلسفة العمل السياسي تتمثل في ممارسة النفوذ والسيطرة من قبل ممارسي العمل السياسي وتنظيم علاقاتهم مع بعضهم بعضا ومع عامة الناس (الفئة غير السياسية) وذلك من اجل ضمان متطلباتهم ورغباتهم ٠ وكذلك بفرض مجالات عمل مفضّلة ومرغوب بها من قبلهم ، ولتوضيح الأمر إذا أشرنا إلى مؤدي الدور بحرف (أ) وعامة الناس بحرف (ب) والسلوك المرغوب فيه بحرف (ج) لوصلنا إلى أن العمل السياسي يمكن تمثيله بمحاولة جماعة أو فئة (أ) للتأثير على فئة (ب)- عن طريق استعمال التأثير أو السلطة أو القوة إلى السلوك المرغوب فيه (ج)

(Verba , et al , 1972 , p.31)

ولاشك أن التأثير أو النفوذ وممارسته تختلف باختلاف التطلعات الفلسفية والنفسية والأيديولوجية لمؤدي الدور السياسي٠

أن تحديد أهداف العمل السياسي أطروحة ناقشها علماء السياسة والاجتماع منذ عهد أفلاطون وحتى يومنا هذا ، وان كان هناك اختلاف بينهم يتعلق بالأسلوب إلا أن المضمون واحد ويمكن اختصاره على الوجه الآتي -

١.قد يهدف العمل السياسي لتحقيق الصالح العام ، وبهذا فان ممارسي العمل السياسي قد يهدفون لخلق وضع قائم يؤكد على ضمان مصالح الأفراد واحقاق العدل للمجتمع ، أي خلق نظام سياسي يساعد على وجود دولة متمكنة من حماية وضمان حياة وحرية وسعادة لجميع الأفراد

(Verba , et al , 1972 , p.33)

٢.وهناك من يهدف لتحقيق مصلحة ذاتية ، وهذا الاتجاه قد يطغي على سلوك من هم في الحكم أو خارج الحكم ، أن أهداف هؤلاء سواء أكانوا على راس السلطة أم خارجها لا تعدو عن كونها شخصية محضة لحماية مصالحهم وطموحاتهم ، والقوانين والسلطة والحقوق عندهم لاتعني اكثر من كونها وسائل تساعد على تنفيذ مقاصدهم وحماية مراكزهم ومصالحهم ضمن المجتمع

(Plato , 1947 , pp.23-24)

٣.أما النوع الثالث من أهداف العمل السياسي فقد حدده (لاسويل) بالآتي ((أن البعض من ممارسي العمل السياسي يهدفون من ورائه تعويض بعض أنواع الحرمان الذي عاشوه أو يعيشونه خلال حياتهم اليومية)) وهم يعتقدون بأنهم يهدفون أما لتحسين مراكزهم لاجل أن تكون اكثر أهمية واحتراما وتقديرا أو لتغيير اتجاه الغير نحو أنفسهم ، وقد يكونون شاعرين أو واعين حول نوعية العمل السياسي ووظيفته ، أو قد لا يكونون شاعرين بها ، وهم يبررون عملهم هذا في ضوء تفسيرات ظاهرية وربما وفقا لأيديولوجيات مقبولة من قبل الجماعة التي ينتمون أليها

(Lasswell , 1948 , p.48)

الفصل الثالث
إجراءات البحث
المجتمع الأصلي للبحث :

تكون المجتمع الأصلي للبحث من جميع أعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية في محافظة واسط ، البالغ عددهم (١١٢٤٧) بواقع (٣٧٤٨) ذكور ، و (٧٤٩٩) اناث٠

عينة البحث :

تكونت عينة البحث من (٢٢٥) فردا ، منهم (١٢٥) ذكور ، و (١٠٠) إناث ٠ وتمثل (٢%) من مجتمع البحث٠

أداة البحث :

لقد اطلع الباحثان على عدد من المقاييس التي تناولت الاتجاهات السياسية ، ولم يجدا أحدا منها ملائما لثقافتنا السائدة ، فهي مشبعة بمثيرات الثقافات التي أعدت فيها الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الدقة والوضوح عند استخدامها في مجتمعنا ، ولذلك فقد لجا الباحثان إلى إعداد مقياس يتصف بالموضوعية ويجمع مثيرات البيئة المحلية وبناءً على ذلك فقد اجريا مسحا للأدبيات والدراسات السابقة التي أجريت حول الاتجاهات السياسية كدراسة (Eckhardt and Alcock , 1970) ودراسة (Goertzel , 1986) ودراسة (Gold and Modrick , 1970) ودراسة (Comrey and Newmeyer , 1965) ودراسة (Wilson and Patterson , 1968) ومن الممكن تلخيص الأطر أو (المحاور) التي ترتكز عليها الثقافة السياسية بالآتي :

- اتجاهات ومواقف الأفراد تجاه الأفكار السياسية الموجودة داخل المجتمع٠
- اتجاهات الأفراد تجاه المؤسسات الموجودة الرسمية وغير الرسمية ٠
- اتجاهات الأفراد حول البناء السياسي٠
- اتجاهات الأفراد نحو المشاركة السياسية أو عدمها (الفاعلية السياسية)٠
- الاتجاهات حول تقييم الأداء للنظام السياسي٠
- الاتجاهات حول الآخرين داخل النظام السياسي٠

واستنادا إلى الأدبيات ذات الصلة قام الباحثان ببناء مقياس مكون من (٤٥) فقرة مصمم على طريقة ليكرت ، وقد جاءت بدائل الإجابة على نحو (بدرجة كبيرة) ، (بدرجة متوسطة) ، (بدرجة قليلة) ٠ وقد أعطيت بدائل الاستجابة ، الأوزان التالية : (٢) ، (١) ، (صفر) على التوالي٠

صدق وثبات الأداة :

قام الباحثان بعرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء في ميدان علم النفس للحكم على صلاحية هذه الفقرات ، وبعد الأخذ بآراء الخبراء ، فقد ألغيت بعض الفقرات ، وأعيد صياغة فقرات أخرى ، وقد بلغ مجموع فقرات المقياس بصيغته النهائية (٣٨) فقرة٠

أن المقياس الحالي يتمتع بخصائص سايكومترية ، فهو يتمتع بالصدق والثبات ، وقد تحقق صدق المحتوى من خلال إجماع لجنة الخبراء بان المقياس الحالي صالحا لما اعد من اجله ، كما انه يتمتع بالثبات ، فقد استخرج الثبات بطرقة إعادة التطبيق على عينة مكونة من المعلمين والمدرسين بلغت (

٦٢) معلما ومدرسا ومن كلا الجنسين ، أعيد عليهم المقياس بعد أسبوعين من التطبيق الأول ، وبلغ معامل الثبات بهذه الطريقة (٧٨و٠) ويعد مناسبا لمثل هذه الدراسات ٠ وقد أرسلت استمارات المقياس الحالي بأيدي أعضاء هيئة التدريس بمختلف الاختصاصات ، وقد قاموا بأنفسهم بتوزيعها على أعضاء هيئة التدريس مسترشدين بوضوح التعليمات التي احتواها المقياس وكيفية الاجابة٠

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها :

لغرض المحافظة على وحدة العرض والمناقشة ، يعرض الباحثان مقياس الاتجاهات السياسية لدى أعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية ، وقد رتبت الفقرات تنازليا حسب وزنها المئوي لدى أفراد العينة ، وحسب متغير الجنس ٠ حيث تراوح الوزن المئوي للفقرات لدى العينة ككل بين (٨٣ و ٩٥) الوزن الأعلى و (٣٣ و ٣٣) الوزن الأقل ٠ والجدول (١) يوضح ذلك٠

الجدول (١) يوضح إجابات أفراد العينة على الاستبيان مرتبة تنازليا حسب درجة حدتها٠

ترتيب الفقرة في الاستبيان	الترتيب التنازلي للفقرات	الفقرات	الوزن المرجح		
			العينة الكلية	الذكور	الإناث
٣٢	١	اعتقد أن تطبيق الشريعة الإسلامية هو الطريق لحل مشكلاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية٠	٨٣و٩٥	٤٤و٩٤	٠و١٠٠
٣٧	٢	أميل إلى تركز السيطرة الحكومية بيد سلطة مركزية٠	٦٦و٩١	٢٩و٩٦	٧٧و٧٧
٣٦	٣	يرى بعضهم أن الاتجاه لدى أكثرية أفراد المجتمع العراقي هو اتجاه ديني٠	٢٧و٩٠	٧٤و٩٠	٨٨و٨٨
٣٠	٤	أميل إلى أن يكون الدين الموجّه والمرشد للحياة السياسية والاجتماعية٠	٥و٨٧	١٨و٨٥	٤٤و٩٤
٣٣	٥	يرى بعضهم أن الاتجاه لدى أكثرية أفراد المجتمع العراقي هو اتجاه تحرري٠	٩٤و٨١	٦٢و٧٩	٨٨و٨٨
٢٢	٦	أؤمن بالمساواة أمام القانون وحرية العمل السياسي والمساواة في الاقتراع وحق الانتخاب والتشريع عن طريق الأغلبية واستقلال الفرد الذاتي٠	٩٤و٨١	٨٨و٨٨	١١و٦١
٩	٧	اعتقد أن المردودات السياسية تكون غير مرضية	١٦و٧٩	٩٦و٦٢	٦٦و٦٦

		إذا لم يشارك الأفراد في العمل السياسي٠			
٣١	٨	أنا متحفظ في علاقتي مع الأحزاب والحركات السياسية٠	٣٨و٧٦	٢٢و٧٢	٨٨و٨٨
٧	٩	اكره دخول المرأة في مجال العمل السياسي٠	٠٠و٧٥	٩٢و٧٥	٢٢و٧٢
١٤	١٠	اشعر بضعف قدرة الأحزاب والحركات على فعل شئ مهم٠	٤٤و٦٩	٣٣و٨٣	١١و٦١
١٥	١١	أبادر بالمساهمة في أي عمل يطور ثقافتي السياسية٠	٤٤و٦٩	٢٢و٧٢	١١و٦١
١١	١٢	اعتقد أن العمل السياسي يستقطب الأفراد محدودي الثقافة٠	٠٥و٦٨	٢٢و٧٢	٥٥و٥٥
٨	١٣	يضايقني استخفاف بعض الناس بالأحزاب والحركات السياسية٠	٦٦و٦٦	٩٦و٦٢	٧٧و٧٧
٢٤	١٤	اعتقد أن الابتعاد عن العمل السياسي هو الخيار الافضل٠	٦٦و٦٦	٣٧و٧٠	٥٥و٥٥
٢٧	١٥	افضّل البقاء في البيت بدل حضور ندوة حول موضوع سياسي٠	٦٦و٦٦	٥١و٦٨	٢٢و٧٢
٦	١٦	اعتقد أن التعددية في الأحزاب تعمق الخلافات بين الناس٠	٢٧و٦٥	٩٦و٦٢	٢٢و٧٢
٢٠	١٧	اعتقد أن العمل السياسي يساهم في توسيع الآفاق المعرفية للفرد٠	٢٧و٦٥	١١و٦١	٧٧و٧٧
١٧	١٨	اشعر بالحماس أثناء حديثي عن الأمور السياسية٠	٨٨و٦٣	٨١و٦٤	١١و٦١
١٣	١٩	سيزداد وعي الناس بأهمية الأحزاب السياسية٠	١١و٦١	٠٠و٥٠	٤٤و٩٤
١٠	٢٠	اعتقد أن وجود الأحزاب والحركات السياسية مهم لتنظيم الحياة السياسية في العراق٠	٧٢و٥٩	٥٥و٥٥	٢٢و٧٢
٢٨	٢١	اعتقد أن المشاركة في	٧٢و٥٩	٢٥و٥٩	١١و٦١

		العمل السياسي تؤدي إلى تغيير الوضع السياسي نحو الافضل٠			
١	٢٢	عندما تتردد كلمة سياسة أو اسم سياسي فأنها تثير اهتمامي٠	٥٥و٥٥	٥٥و٥٥	٥٥و٥٥
٢	٢٣	اعتقد أن مستوى الثقافة والوعي السياسي لدى المعلمين والمدرسين هو مستوى ضعيف٠	٥٥و٥٥	٤٠و٥٧	٠٠و٥٠
٣٤	٢٤	احب أن يستشيرني الآخرون في بعض القضايا السياسية٠	٥٥و٥٥	٢٥و٥٩	٤٤و٤٤
١٦	٢٥	اعتقد أن الانتماء لاحد الأحزاب يعطي الفرد الفرصة للابداع٠	١٦و٥٤	٠٠و٥٠	٦٦و٦٦

تابع إلى جدول (١)

ترتيب الفقرة في الاستبيان	الترتيب التنازلي للفقرات	الفقرات	الوزن المرجح		
			العينة الكلية	الذكور	الإناث
١٩	٢٦	افضل إشراك المتعلمات في الحياة السياسية إلى جانب الرجل٠	١٦و٥٤	٧٠و٥٣	٥٥و٥٥
٢٥	٢٧	أرى أن الأحزاب قائمة بدورها الكامل تجاه توعية وتثقيف الناس٠	١٦و٥٤	١٤و٤٨	٢٢و٧٢
٤	٢٨	اعتقد أن المشاركة في العمل السياسي تتطلب الكثير من العنف والمصاعب٠	٣٨و٥١	٥٥و٥٥	٨٨و٣٨
١٢	٢٩	اعتقد أن النتيجة واحدة سواء شارك الفرد في العمل السياسي أم لم يشارك٠	٣٨و٥١	٨٥و٥١	٠٠و٥٠
٣	٣٠	ستحقق الأحزاب طموحات الناس مستقبلا٠	٢٢و٤٧	٤٤و٤٤	٥٥و٥٥
٢١	٣١	أميل إلى مقاومة التغيير في كل أشكال النظم والمؤسسات الاجتماعية القائمة٠	٢٢و٤٧	٤٤و٤٤	٥٥و٥٥
٣٥	٣٢	اعتقد أن العلمانية وعدم	٢٢و٤٧	٨٥و٥١	٣٣و٣٣

		تسييس الدين من الممكن أن تكـــون الطريـــق لحـــل مشكلاتنا٠			
٢٦	٣٣	اعتقد أن الأنشطة السياسية للأحزاب قادرة على جذب المواطن العراقي٠	٤٥و٨٣٪	٤٢و٥٩	٥٥و٥٥
٥	٣٤	ارغب في أن يكون لي دور فاعل في الحياة السياسية والمشاركة في التنظيمات السياسية القائمة٠	٤٤و٤٤	٤٤و٤٤	٤٤و٤٤
١٨	٣٥	أشجع زملائي بالانضمام إلى الأحزاب السياسية٠	٤٠و٢٧	٤٠و٧٤	٣٨و٨٨
٢٩	٣٦	أميل إلى فصل الدين عن الدولـــة ، وعـــدم تســـييس الدين٠	٣٧و٥٠	٣٧و٠٣	٣٨و٨٨
٣٨	٣٧	أميل إلى التوسع في توزيع السلطات بين المركز وبين المحافظات بالشكل الذي يحول دون تمركز السلطة في يد الحكومة المركزية٠	٣٦و١١	٣٣و٣٣	٤٤و٤٤
٢٣	٣٨	أميل إلى إجراء تغييرات جذرية في الأفكار والعادات والتقاليـــد والمؤسســـات المجتمعية٠	٣٣و٣٣	٣٣و٣٣	٣٣و٣٣

مناقشة النتائج :

يلاحظ من النتائج المعروضة في الجدول (١) أن الاتجاه لدى غالبية أفراد العينة ذكورا وإناث هو اتجاه ديني ، وذلك واضح في الفقرات (١ ، ٣ ، ٤) حيث حصلت على أوزان مئوية (٨٣و٩٥) و (٢٧و٩٠) و (٥٠و٨٧) على التوالي ، وهذا يدل على زيادة النزعة الدينية لدى أفراد المجتمع العراقي في سنوات ما بعد سقوط النظام ، ووجود حرية التعبير عن المعتقد لدى الأفراد بعد أن كانت مقيدة٠

كما يلاحظ أن أفراد المجتمع يميلون إلى المركزية في الحكم وذلك من خلال تركز السيطرة الحكومية بيد سلطة مركزية ، كما توضحه الفقرة (٢) التي حصلت على وزن مئوي (٦٦و٩١) وهذا يشير إلى أن أفراد المجتمع يرون أن مؤسسات الحكومة لم تصل بعد إلى مرحلة من الاستقرار تمكنها من التوسع في توزيع السلطات٠

كما أشارت النتائج إلى أن الاتجاه لدى أكثرية أفراد المجتمع العراقي هو اتجاه تحرري ، وهذا يدل على تشوق المجتمع العراقي إلى الحرية التي كان يفتقدها لسنوات طوال ، كما توضحه الفقرات (٥ ، ٦) حيث حصلت على أوزان مئوية (٩٤و٨١) و (٩٤و٨١) على التوالي٠

وفيما يخص التعامل مع الأحزاب والحركات السياسية ، فقد كانت النتائج متذبذبة بين المشاركة وعدم المشاركة في العمل السياسي وكذلك النظرة إلى أنشطة الأحزاب ، كما تعكسه الفقرات (٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ،

٢٨) حيث كانت النظرة إلى الأنشطة التي تقوم بها الأحزاب والانتماء لها تتراوح بين التفاؤل و التشاؤم ، وذلك يعود إلى أن هناك من لا يثمن عاليا المردودات المتأتية من العمل السياسي بالمقارنة مع المردودات التي تأتى من الأعمال الاجتماعية الأخرى
(العائلية والترفيهية وغيرها ٠٠٠) وربما يعود ذلك إلى عدم ثقة الفرد في جدية ونزاهة الحياة السياسية برمتها ، أو أن الأفراد يعتقدون بان الأحزاب السياسية لم تؤدي بعد دورها كمدارس أيديولوجية بحكمة وحصافة ٠

وفي مجال مواقف الأفراد فقد أشارت النتائج إلى أن أفراد العينة يرون أنفسهم (متحررين) حيث يؤمنون بالمساواة أمام القانون وحرية العمل السياسي والمساواة في الاقتراع وحق الانتخاب والتشريع عن طريق الأغلبية واستقلال الفرد الذاتي ، كما توضحه الفقرة (٦) حيث حصلت على وزن مئوي قدره (٩٤و٨١) ، في حين يرفضون (العلمانية) التي تنص على فصل الدين عن الدولة وعدم تسييس الدين كما توضحه الفقرة (٣٦) حيث حصلت على وزن مئوي قدره (٥٠و٣٧) ٠وكذلك يرفضون (التطرفية) التي تنص على إجراء تغيرات جذرية في الأفكار والعادات والمؤسسات المجتمعية كما توضحه الفقرة(٣٨) حيث حصلت على وزن مئوي قدره(٣٣و٣٣)٠

كما أشارت النتائج من ناحية أخرى إلى أن أفراد العينة لا يميلون كثيرا إلى (العلمانية) التي تدعو إلى عدم تسييس الدين وترى أنها من الممكن أن تكون الطريق لحل مشكلات المجتمع، حيث يتضح ذلك من خلال إجابات أفراد العينة على الفقرات (٣٢ (و (٣٦) حيث حصلت على أوزان مئوية قدرها (٢٢و٤٧) و (٥٠و٣٧) على التوالي٠

واوضحت النتائج أن أفراد العينة يرفضون بدرجة كبيرة اللامركزية في الحكم التي تدعو إلى التوسع في توزيع السلطات بين المركز والمحافظات بالشكل الذي يحول دون تمركز السلطة بيد الحكومة المركزية ، حيث حصلت على وزن مئوي قدره (١١و٣٦) كما توضحه الفقرة (٣٧)٠

استنتاجات البحث :

١. يعتقد غالبية أفراد العينة أن تطبيق الشريعة الإسلامية هو الطريق لحل مشكلات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية٠
٢. يميل غالبية أفراد العينة إلى تركز السيطرة الحكومية بيد سلطة مركزية٠
٣. يؤمن معظم أفراد العينة بالمساواة أمام القانون وحرية العمل السياسي والمساواة في الاقتراع وحق الانتخاب والتشريع عن طريق الأغلبية والميل إلى الاتجاه التحرري٠
٤. غالبية أفراد العينة اتجاههم نحو الانتماء إلى الأحزاب السياسية وأنشطتها متذبذبة٠
٥. اكثر من نصف أفراد العينة يكرهون دخول المرأة في مجال العمل السياسي ، حيث إجابات الذكور والإناث متقاربة في هذه النظرة٠
٦. يميل نصف أفراد العينة تقريبا إلى الاتجاه المحافظ٠
٧. ضعف الاتجاه العلماني لدى أفراد العينة٠
٨. ضعف الاتجاه التطرفي لدى أفراد العينة٠
٩. نصف أفراد العينة يعتقدون أن مستوى الثقافة والوعي السياسي لدى المعلمين والمدرسين هو مستوى ضعيف٠

التوصيات :

في ضوء نتائج البحث ، يوصي الباحثان بالآتي :

١. زيادة الاهتمام بتطوير الوعي السياسي ، وضرورة تفعيل وسائل الإعلام المختلفة لتحقيق هذا الهدف٠

٢. ضرورة عمل نشرات مبسطة وكتيبات تتعلق بمختلف جوانب التربية الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني لدى الافراد٠

٣. ضرورة تفعيل وتوسيع المؤسسات الدستورية المختلفة لتفعيل وتجذير الديمقراطية كسلوك عام داخل المجتمع العراقي٠

٤. ضرورة قيام وزارة التربية بشكل خاص بتصميم مساقات متخصصة ذات طبيعة عامة لزيادة الوعي السياسي والفكري لدى المعلمين والمدرسين وأخرى لتدريسها تتعلق بالتربية الوطنية والقيم الديمقراطية وحقوق الانسان٠

المقترحات :

استكمالا للبحث الحالي ، يقترح الباحثان الآتي :

١. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية لتشمل هذه الدراسات مختلف فئات المجتمع العراقي ، خصوصا في المرحلة الحديثة لتطور النظام السياسي وفي ضوء الاختيار الديمقراطي٠

المصادر :

١. دافيدوف ، لندا٠ل٠ (١٩٨٣) : مدخل علم النفس ، ترجمة سيد الطواب واخرون ، ط٤ ، الرياض ، دار المريخ للنشر٠

٢. الهاشمي ، سعيد سلطان (٢٠٠٣) : الثقافة السياسية ، جريدة الوطن العمانية ، العدد (٧٢٨٩)٠

٣. حسن ، خالد إبراهيم (١٩٩٥) : قياس اتجاهات العراقيين نحو السودانيين وتصورات السودانيين عن اتجاهات العراقيين نحوهم ٠ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية٠

٤. لانسيلوت (٢٠٠٤) : ملاحظات حول علم اجتماع الميول ، ترجمة ، محمد مقداد http://hem.bredband-net/dccls/mok-107.htm.

٥. السروري ، عبدة فرحان (١٩٩٧) : اتجاهات طلبة جامعة صنعاء نحو تعليم المرأة وعملها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد٠

٦. عبد الرحمن ، اسعد (١٩٨٣) : القياس النفسي ، الكويت ، مكتبة الفلاح٠

٧. القصير ، مليحة عوني والعمر ، معن خليل (١٩٨١) : المدخل إلى علم الاجتماع ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مطبعة جامعة بغداد٠

8. Allport, G.W (1937): Attitudes in Lindzey Gardiner handbook of psychology. Mass.Clark Uni.

9. Langton, K.P (1969): Political Socialization. Oxford University press. London.

10. Lasswell. H.D (1948): Power and Personality, W.W.Noryon.Co.N.Y.chapt3, the Political Personality.

11.Lindzey, G; Thompson, R. & spring, B. (1988): Psychology. Newyork, Worth Publishing.Inc.

12. Lucaian. P, Sideny. V (1965): Political culture and Political Development, princetion; Princeton University Press.
13. Plato (1945): The Republic Trans, lig cornford F. Oxf. Univ. Press N. Y.
14. Roscenbaum, W, (1957): Political culture, Praeger Publisher, N. Y.
15. Roth, D, Frank, W (1976): The comparative study of political, Houghton Mifflin com, Boston, Mass.
16. Sears, D. et al (1985): Social psychology, London: Prentice Hall, Inc. 5th Ed.
17. Verba, S. et al (1972): Participation in American, Harper and Row N. Y.
18. Wildavasky. A, Laitin. D (1988): Political culture and Political Preference. American Political Science Review. Vol. 82, No. 2 June.
19. Wilson, G.D (1973): Social Attitudes Correlates of Eysenck Personality Dimensions, Soc. Behave. Pers. 1 (2).

ظاهـرة الفســاد في العـراق
دراسة تحليلية في سوسيولوجياظاهرة الفساد وآليات تقليصها

د. علي وتوت
مدرس
جامعة القادسية - كلية الآداب

ملخص البحث:

يشير الباحثون في مجال الاقتصاد والسياسة والاجتماع إلى أن كافة مجتمعات العالم تحتوي قدراً معيناً من الفساد، وأن ظاهرة الفساد قد ازدادت في العصر الراهن بشكل مخيف في جميع البلدان، المتقدمة والنامية على حد سواء. لكن حجم مشكلة الفساد في العراق (الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى العالم، وذلك بحسب التقرير السنوي الرابع لمنظمة الشفافية العالمية ـ ومقرها برلين ـ حول انتشار الفساد الذي صدر في مارس ٢٠٠٥) يثير رعب المتابعين للشأن العراقي وذهولهم. ففي صلب مسألة بناء الدولة الجديدة في العراق، تبدو مشكلة الفساد بكل أنواعه (السياسي والإداري والمالي والأخلاقي) وهي تنهش في الجسد الواهن للدولة التي لم تخرج بعد من محن عدة (لا شك أن أهمها محنة الاحتلال). إذ يبدو العراق دولة مريضة بالفساد وبممارسات المحاباة والمحسوبية، وبالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، وبتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناهٍ ولا رادع. وقد حذرت منظمة الشفافية العالمية من أن عملية إعمار العراق يمكن أن تتحول إلى "أكبر فضيحة فساد في التاريخ". والسؤال هو **ما الذي يجعل العراق محملاً بكل هذا القدر من الفساد ؟**

هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى، فإن كثيراً من المتابعين للشأن العراقي يرون أن الاحتلال ساهم في انتشار الفساد في العراق، لكن قلة من المختصين بهذا الشأن تجد أن الأسس الحقيقية للظاهرة نشأت في فترات سابقة، تتمثل بالحروب الداخلية والخارجية التي شنّها النظام الدكتاتوري السابق والحصار الذي لم ينته إلا باحتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣. وفي فترة زمنية قصيرة, تراكمت الأزمات وأصبح العراق يعاني من الأمراض الاجتماعية التي لا سابق لها. والبحث في عنوانه ذاك وموضوعاته تلك يقتضي تقسيمه إلى أربعة مباحث، هي: عناصر البحث، وتوصيف ظاهرة الفساد، وظاهرة الفساد في العراق، والاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

المبحث الأول
عناصر البحث

وقد تضمنت هذه العناصر ما يأتي:

أولاً: مشكلة البحث

يتصدى البحث لأطروحة تبدو في غاية الأهمية وفقاً للظروف الراهنة. ذلك إنها ذات إشكالية مركبة. فهي تحتاج لتحديدها والتعريف بأبعادها، إذ أن (الفساد) كمفهوم لا يزال غامضاً، وهو بحاجة إلى تسليط المزيد من الضوء عليه، هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى فلا يزال هناك أكثر من سؤال مهم عند الباحثين والمهتمين بهذه الأطروحة ملقىً على بساط البحث والمناقشة، أول هذه الأسئلة هو **ما الذي يجعل العراق محملاً بكل هذا القدر من الفساد ؟** والسؤال الثاني هو **هل أن الفساد هو مرض غير قابل للعلاج أو هو ظاهرة لا يمكن الحد منها أو القضاء عليها، أو تقليصها على أقل تقدير ؟**

ولأن الفساد موجود أينما وجدت المجتمعات، فإن الفساد كان موجوداً في الجهاز الإداري للدولة العراقية الحديثة طوال تاريخها، شأنه في ذلك شأن الجهاز الإداري في كل دول العالم. وعلى الرغم من أن البعض يرى أن حجم الفساد في الاقتصاد العراقي لم يتزايد في السنتين الأخيرتين، وإنما الذي تزايد هو معدل الحديث عن الفساد ومحاولات كشف الفساد في ظل مناخ الحرية الراهن، فقد كان هناك فساد مستشرٍ في القطاع العام، امتد ليتواجد بشدة في القطاع الخاص. لكن المؤكد أن حجم الفساد تزايد مع تزايد حجم النشاط الاقتصادي للعراق بعد انتهاء الحرب وبدء سلطات الاحتلال بعملية إعادة الإعمار، وتزايد عدد المشروعات، وتزايد حجم الأموال التي تنفق على هذه المشروعات، وذلك في نفس الوقت الذي لم تتمكن الحكومات في العراق على تنوعها منذ الاحتلال (الحاكم الأمريكي ومجلس الحكم ثم

الحكومة الانتقالية، وأخيراً الحكومة المنتخبة) من تطوير الإطار التشريعي، وتفعيل الجهازين التنفيذي والقضائي لكي تلاحق التطور في حجم مشروعات الاقتصاد العراقي، وفي حجم الأموال التي تتعامل بها منذ الاحتلال، أو لتكوّن تشريعات أكثر إحكامًا وضبطًا للحرية الاقتصادية التي دبّت في الاقتصاد العراقي. أما الجديد في العراق فهو اتساع دائرة هذا الفساد لِيَلْتهم علناً الجزء الأكبر من الاقتصاد العراقي العملاق، بعد أن كان يفعل ذلك بشكلٍ سريّ في الماضي.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف البحث الحالي تعرّف الآتي:

١) مظاهر ظاهرة الفساد وأبعادها.

٢) أسس ظاهرة الفساد في العراق وأبعادها وآليات الحدّ منها.

ثالثاً: تحديد المفهوم

والمفهوم الأساسي في البحث الحالي هو الفساد Corruption. والفساد هو:

آ) لغةً : في معاجم اللغة الأصل هو في (فسد) ضد صلُحَ. و(الفساد) لغة هو البطلان، والاضمحلال، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، ويأتي التعبير على معان عدة بحسب موقعه، فهو (الجدب أو القحط) كما في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (١٦٣٨٣)، أو (الطغيان والتجبّر) كما في قوله تعالى (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً)(١٦٣٨٤)، أو (أخذ المال ظلماً)، أو(عصيان لطاعة الله) كما في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم)(١٦٣٨٥).

ونرى في الآية الكريمة السابقة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد على نحو كلي، وأن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الحياة الآخرة. أو إنه (السحت) أي المال الحرام وما خبث من المكاسب. فلكل أمر ناموسه وقوانينه فإذا خرج عنها كان فاسداً. وللإشارة إلى أهمية المفهوم في الثقافة الإسلامية نذكر أنه ورد بملحقاته وتصريفاته (٥٠) مرة في القرآن الكريم(١٦٣٨٦).

ب) اصطلاحاً: ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم. لكن لما كانت ظاهرة الفساد قد حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات الإنسانية كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة وعلم الاجتماع، وجرى تعريفه وفقاً لبعض المنظمات العالمية. وكما يأتي:

١) في علم الاقتصاد: تركزت تعريفات الباحثين في الاقتصاد في معظمها على العلاقة ما بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة، ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى. وتستنتج هذه التعريفات في معظمها أن ضعف المؤسسات العامة هو أحد أهم عوامل الفساد والذي يقود إلى انخفاض الاستثمار، ومن ثمَّ إلى بطء عجلة التنمية(**١٦٣٨٧**). فيما وضع البنك الدولي تعريفاً للنشاطات التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي "اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"(**١٦٣٨٨**).

٢) في علم القانون: تركزت تعريفات خبراء القانون على أن الفساد يعد اختراقاً للنظم القانونية. فالبحوث تعد الفساد انحرافاً عن الالتزام بالقواعد القانونية، وهناك شبه إجماع على أن للفساد أثراً مدمراً على حكم القانون ولاسيما عندما يطال القضاء(**١٦٣٨٩**).

وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نقول: إن تعبير فساد يعادل تعبير (خارج عن القانون مثلاً)، فإن مرتكب الفساد (أي الفاسد) هو خارج عن القانون فعلاً, لكن الوصف في العادة لا يطابق الموصوف بدقة. وبشكل ما, اتجه تعبير الفساد إلى الذين يستغلون المواقع، ويتلقون الرشاوى لتجاوز القوانين وخدمة المصالح الشخصية على حساب العامة. وبشكل مختصر فإن أقرب تعبير للفساد هو السرقة، والفاسدون لصوص(١٦٣٩٠).

٣) في علم السياسة: تركزت تعريفات علماء السياسة والمختصين فيها على التأكيد والربط بين الفساد وفساد الحكم، ذلك أن الحكم الصالح يكون عدواً للفساد بكل أنواعه. إذ ركزت تعريفات علماء السياسة على علاقة الفساد بشرعية الحكم، ونماذج القوى السياسية، ودور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد(**١٦٣٩١**).

٤) في علم الاجتماع: حاول المختصون في علم الاجتماع التأكيد على أن الفساد هو (علاقة اجتماعية) تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي التي تتعلق بالمصلحة العامة(**١٦٣٩٢**). إذ ذهب عدد من علماء الاجتماع إلى أن الصور المختلفة من السلوك الإنحرافي، إنما تنجم عن عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة.

٥) في تقرير منظمة الشفافية العالمية (● ١): "سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية"(**١٦٣٩٣**).

ويستفاد من التعاريف السابقة أن الفساد بمعناه العام أوسع شمولاً من الفساد الإداري، ذلك أن الفساد بمعناه العام يشمل أفعالاً تقدم على ممارستها مجموعات من الأشخاص ليست في سلك الدولة، أو المؤسسات الرسمية التابعة لها، أو أن أفرادها يعملون في الدولة ولكنهم لا يستثمرون مواقعهم الوظيفية في تلك الأعمال، الأمر الذي ينفي عن ممارستهم صفة الفساد الإداري ويجعلها أقرب إلى الفساد بمعناه العام. أما الفساد الإداري فأهم شروطه أن يكون ممارس الفساد موظفاً في مؤسسة من مؤسسات الدولة، ويستثمر موقعه لممارسة الفعل. فتهريب المخدرات - على سبيل المثال - أو تنظيم شبكات البغاء والدعارة بحد ذاته لا يعد فساداً إدارياً إلا بمقدار ما يشترك فيه موظفون وإداريون يستثمرون مواقعهم الوظيفية لتسهيل هذه الأعمال، وفي ذلك أبرز مظاهر الفساد.

وبناءً على ما سبق، فإن الباحث يعرف الفساد بما يأتي: ((هو سوء استعمال الوظيفة - في القطاع العام أو الخاص - من أجل تحقيق مكاسب شخصية)).

وعليه فإن مفهوم (الفساد)، – بحسب الباحث – يشمل المظاهر التالية: الرشوة والاختلاس لدى صغار الموظفين أو كبارهم، أو لدى المتعاملين معهم، مثلما هو تزوير الأوراق الرسمية ونقل الأخبار الكاذبة وحالات إحالة مقاولات أو عقود توريد لأشخاص قريبين جداً من المسؤولين، وبدون أخذ عطاءات منافسة أو من خلال منافسة صورية، ويشمل أيضاً تدخّل المسؤولين في إحالة المناقصات لأغراض المنفعة المادية الشخصية أو لمنفعة سياسية، ويشمل كذلك التدخل بسير القضاء(١٦٣٩٤)، وكذلك يشمل ضعف الأداء (حيث يُعد أحد أوجه الفساد الإداري، ومن أهم أشكاله: الإهمال في العمل والتواكل عنه وعدم أداءه بصورة صحيحة، فإهمال الموظف وعدم إحساسه بالمسئولية الملقاة على عاتقه وأداءه الهزيل الذي تظهر صورته في عدم حضوره إلى مقر عملة في الوقت المحدد له - التأخر عن العمل - والانصراف المبكر بشكل شبه دائم، وإذا جلس على مكتبه تجد أن إنتاجيته أقل من المطلوب)، مثلما يشمل الفساد كذلك التخريب والهدم واحتلال المباني الحكومية، والتهريب بكل أنواعه وتنظيم شبكات البغاء، وقيام العصابات).

المبحث الثاني
توصيف ظاهرة الفسـاد

أولاً : تصنيف الفساد

لاشك أن هناك تصنيفات عدة لظاهرة الفساد، وإذا ما أردنا توصيف الظاهرة وجب علينا إيراد أهم هذه التصنيفات وبحسب التوجهات والعلوم التي التزمتها. فكما سيظهر، فإن للفساد مستويات وأنواع وأقسام، مثلما أن للفساد مظاهر وأوجه، وهناك أيضاً عوامل للسكوت عن هذه الظاهرة الخطرة.

آ) مستويات الفساد: ويميز المختصون في الإدارة بين مستويين للفساد الإداري، هما:

١) **الفساد الأكبر (Grand Corruption): وهو الفساد الذي يرتكبه رؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم، وأساسه الجشع.** ويرى هنتنغتون أن المتنفذين السياسيون هم أكثر فساداً من كبار الموظفين، وموظفو الدواوين الأعلى مركز وظيفي أكثر فساداً من الآخرين. كما أن رئيس الجمهورية أو القائد الأعلى، يفوق الجميع فساداً، وهذا النمط من الفساد لا يكون بالضرورة متعارضا مع الاستقرار السياسي(١٦٣٩٥).

٢) **الفساد الأصغر (Grease Petty Corruption Payments)**: وهو فساد الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة الاقتصادية (المادية) إن الفساد الأصغر يحدث عادةً عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصةٍ عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بسرقة أموال الدولة مباشرة (الاختلاس) أو بتعيين الأقارب(١٦٣٩٦).

ب) أنواع الفساد: فيما يصنف باحثون آخرون الفساد بحسب انتشاره إلى:

١) **فساد دولي**: إن ظاهرة الفساد تأخذ أبعاداً واسعة وكبيرة وتصل إلى نطاق عالمي وذلك ضمن نظام الاقتصاد الحر. وتصل الأمور أن تترابط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينها. لهذا فهو الأخطر وعلى مدى واسع. لقد أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية، والصينية والألمانية. كما يشير التقرير إلى أن جيشاً كبيراً من كبار الموظفين في أكثر من (١٣٦) دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات. لقد احتل قطاعي المقاولات وصناعة الأسلحة في الدول الكبرى على سبيل المثال رأس القائمة من حيث كونهما أكثر فروع النشاط الاقتصادي التي تنشط في مجال تقديم الرشاوى إلى المسؤولين الحكوميين في الدول النامية لتمرير أعمالهم وخدمة مصالحهم.

٢) فساد محلي : يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد. ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادةً، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى. ولا يزال هذا الفساد هو الأكثر انتشاراً في مجتمع العراق. وعلى الرغم من أن الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار, فإن ذلك لا يخفف من شدة خصوصيتها وكثافتها في بعض المجتمعات، ومنها العراق. فالعراق يعد في الوقت الحاضر، من الدول الرائدة في مجال انتشار ظاهرة الفساد.

ج) أقسام الفساد: وقد صنف الباحثون في الشؤون الاقتصادية الفساد إلى قسمين، هما:

١) **فساد القطاع العام**

لقد وجد قطاع الدولة لكي يبقى, وبقائه مرهون بأدائه وفاعليته, وتحقيق الأهداف التي وجد من اجلها أصلاً لخدمة المجتمع وأفراده. ولكن الشكوى كانت وما زالت, من الفساد والهدر الذي يعمّ مؤسسات

الدولة, حتى أن من هم في السلطة أنفسهم, وفي مختلف مواقعهم, يشكون من هذا الفساد، في خطبهم وتصريحاتهم نسمع ادعاءاتهم للإصلاح, والحرب على الفساد. إذ يبدو القطاع العام مرتعاً خصباً للانحرافات الإدارية والسرقات المالية، لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة. فيكون التعويض دائماً هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص وتحويل المواقع إلى "دكاكين" يجلب أصحابها المنافع ويستغلون المواقع من أجل أهداف لا علاقة لها بأن تربح المنشآت والشركات العامة، أو تخسر ما دامت الدولة هي المالك الوحيد القادر على تعويض الخسائر وتغطية السرقات بل وربما التستر على فساد الكبار أحياناً.

لا بد من الإشارة إلى أن نفقات قطاع الدولة أكبر من نفقات القطاع الخاص, ذلك أن مؤسسات الدولة تدفع التزاماتها المالية القانونية تجاه المجتمع (الخدمات العامة، تأمينات اجتماعية, تأمين الأمن الداخلي والخارجي للمجتمع، ومهام أخرى) وتدفع الضرائب والرسوم المختلفة بكاملها, بينما القطاع الخاص متحرر من كل هذه الالتزامات, ويتهرب – في معظم الأحيان - من دفع كامل الضرائب المستحقة.

٢) **فساد القطاع الخاص**

لقد أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية – كما سبقت الإشارة - إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية، والصينية والألمانية. كما يشير التقرير إلى أن جيشاً كبيراً من كبار الموظفين في أكثر من (١٣٦) دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات، وتزداد هذه الدول في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد يأتي كبار الضباط في الجيش والشرطة وكبار المسؤولين السياسيين في مقدمة هذا الحشد الهائل من الناس. ويشير تقرير الشفافية الدولية المشار إليه إلى أنه تم اكتشاف قرابة (٣٠) بليون دولار أمريكي قدمتها الشركات الأمريكية لتسهيل إبرام أكثر من (٦٠) عقداً للشركات الأمريكية في الخارج[١٦٣٩٧].

ويشير تقرير خاص لصندوق النقد الدولي أن ما بين (٨٠ % - ١٠٠ %) من الأموال التي أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وسويسرا وتودع في بنوكها بحسابات شخصية لمسؤولين من تلك الدول بالإضافة إلى مظاهر الإسراف الكبير في استخدام هذه الأموال واستغلالها، كما يشير تقرير نشرته الصحف الأمريكية إلى أن هيئة الأمم المتحدة تهدر سنوياً نحو (٤٠٠) مليون دولار بسبب الفساد والتبذير وسوء الإدارة[١٦٣٩٨].

ثانياً: مظاهر الفساد

والفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة:

١) **الفساد السياسي**: تشير مظاهر الفساد والانحرافات المالية إلى مخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسة السياسية) في الدولة. وعلى الرغم من أن البعض من المختصين يرى أن الفساد السياسي هو أحد مظاهر الفساد الإداري، لكن الباحث يرى أن مظاهر الفساد السياسي تشتمل على فساد مالي وأخلاقي. وبناء عليه فأنه يضعه كمظهر متفرد من مظاهر الفساد.

لا شك أن هناك فارقاً بين تلك المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسع المشاركة، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شمولياً، ميالاً إلى الدكتاتورية. لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع، وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم) لا يسهر على مصالح الأفراد والمجتمع في بناء التنمية الإنسانية، ومن ثم لا يحقق طموحاتهم في العيش الكريم. فنسق الحكم هذا يسخّر البلاد والعباد لخدمة مصالح ثلة من المتنفذين تمسك بمقاليد السلطة والثروة عنوة [١٦٣٩٩]. مثلما أن غياب القدوة السياسية وتفشي ظاهرة البيروقراطية الحكومية، والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية، وضعف أداء السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية[١٦٤٠٠]، هي العوامل الأكثر تسبباً في انتشار الفساد.

أما مظاهر الفساد السياسي فيمكن ملاحظتها في: الحكم التوتاليتاري الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام، وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد، وتفشي الفئوية والعشائرية

والطائفية والعرقية (صورة عن نظام الأسر الملكية المستبدة) وتولي الأقارب للمناصب كبديلٍ عن اختيار الأكفاء لتولي المناصب عبر التنافسية، وتفشي المحسوبية.

٢) الفساد المالي: تشير مظاهر الفساد والانحرافات المالية إلى مخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، أو مخالفة القواعد والأحكام الخاصة بطبيعة عمل كل إدارة أو مؤسسة، أو مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كالجهاز المركزي للرقابة المالية، المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات.

وتتجلى مظاهر الفساد المالي فيمكن ملاحظتها في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي، والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، وإعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة، وقروض المجاملة التي تمنح بدون ضمانات، وعمولات عقود البنية التحتية، والعمولات والإتاوات المحصلة بحكم المناصب. وظاهرة تسخير سلطة الوظيفة لغرض السخرة على الآخرين في غير الأعمال الرسمية المكلفين بها وظاهرة الإسراف في استخدام المال العام، التي تأخذ أشكالا وصوراً مختلفة (أكثرها انتشاراً هي تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث والرواتب المدفوعة بلا عمل حقيقي على حشد الأصحاب والمرافقة والحراسة، فضلاً عن المبالغة في استخدام السيارات الحكومية في الأغراض المنزلية والشخصية، وإقامة الحفلات الترفيهية في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع لكبار المسؤولين تملقاً ونفاقاً، ومن أخطر هذه الصور لجوء الإدارات والمؤسسات إلى استقدام خبرات أجنبية ذات تكلفة اقتصادية ومالية عالية، في وقت تكون فيه الخبرات الوطنية على أتم استعدادها وجاهزيتها بتكلفة مالية رمزية مقارنة بتلك التي تدفع بالنقد الأجنبي).

٣) الفساد الإداري: تشير مظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية إلى تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل وبحسن انتظامه. وهو ينتج في العادة عن مزيج من الخلل في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار.

أما مظاهر الفساد المالي فيمكن ملاحظتها في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والانتقال من مكتب إلى آخر، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل والنكوص والسلبية، وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي وغيرها. الواقع أن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة، وغالباً ما يكون انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى. ومما لاشك فيه أن أخطر مظاهر الفساد المالي هو اختلاس المال العام، الذي نشأت الحكومات والسلطات على صونه وحفظه مثلما نصت الدساتير والقوانين واللوائح على مسؤولية توجيهه بشكل صحيح، وإنفاقه في قنواته المشروعة وفقاً لدواعي الحاجة ومقتضيات المصلحة العامة.

والفساد الإداري هو عدم القدرة على التحكم في ضوابط العمل، وبالتالي عدم القدرة في تحقيق أهداف المنشأة، وتغليب المصالح الشخصية على مصالح العمل، والعمولات، والرشاوى، وقد يأتي من التسيب، ومن عدم وجود آلية نشطة، للاتصال، والتبليغ، أو ما يسمى التغذية المرتدة، بين بيئة العمل، والمسؤول الأول[١٦٤٠١].

٤) الفساد الأخلاقي: تشير مظاهر الفساد والانحرافات الأخلاقي والسلوكي إلى مخالفات والمتعلقة بمسلك الموظف الشخصي وتصرفاته، كأن يرتكب فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء في أماكن العمل أو أن يلعب القمار أو يستعمل المخدرات، أو أن يسيء إلى مصلحة الجمهور أو أن يطلب من أي كان هدية أو عمولة أو بقشيشاً، أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة، أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي، الذي يسمى (المحاباة الشخصية) والذي يعني اختيار الأقارب والمعارف والأصدقاء وأبناء العشيرة الواحدة والمدينة الواحدة و(المحسوبية السياسية) التي لا تتوقف عند حدود اختيار الموالين

سياسياً وحزبياً فحسب، وإنما تلك التي تمتد إلى معاقبة الخصوم السياسيين والحزبيين بحرمانهم، بل وفصلهم من الوظائف العامة، دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

لقد ترتب على انتشار ظاهرتي المحسوبية والوساطة في المجتمعات النامية ومنها العراق، أن شغلت الوظائف العامة والمراكز الوظيفية العليا بأشخاص غير مؤهلين وكفوئين، مما أثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج، وأجهز على مقولة (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب) التي هي إحدى ملامح الإدارة المتطورة في المجتمعات المتحضرة.

إن الفساد المالي والأخلاقي متلازمان في أغلب الأحيان، إلا في حالات نادرة لأن الأصل أن الفساد هو أحد الأعراض التي ترمز إلى وقوع خلل في النسق الكلي (المجتمع). إذ أن القبول بغير المسموح يشكل خللاً في منظومة السلوك والتصرفات ينتج عن تآكل قواعد الأخلاق والقيم لدى الفاسدين.

ثالثاً: السكوت عن الفساد

ويبقى الأخطر من الفساد هو السكوت عنه. والسؤال الأهم الذي يطرح نفسه هو ما الذي يؤدي أو يدفع المجتمع بتنظيماته ومؤسساته وأفراده إلى غض النظر عن الفساد والسكوت عنه ؟

وهنا يحاول المختصون أن يبحثوا في العوامل التي تدفع الأفراد والمنظمات والمؤسسات في المجتمع إلى غض النظر عن الفساد والسكوت عنه مؤكدين أنها تشمل عوامل عدة يتمثل أهمها بالآتي:

١) غياب دولة المؤسسات، أو ضعف السلطة.
٢) غياب الديمقراطية والحرية والمشاركة السياسية.
٣) غياب القانون والتشريعات وضمانات حقوق الإنسان.
٤) عدم استقلالية القضاء.
٥) قلة الوعي وعدم معرفة الآليات والحسابات والقوانين والنظم الإدارية.

المبحث الثالث
ظاهرة الفساد في العراق

أولاً: توصيف الفساد في العراق

يعد العراق في الوقت الحاضر من دول العالم الأكثر فساداً على الإطلاق. وقد وضع أسس هذا الفساد النظام البعثي المهزوم، حيث كان أفراد عائلة الدكتاتور كـ (عدي) و(قصي) وأمثالهم يمارسون الفساد بكل أنواعه ويشجعون على ممارسته. وبعد إسقاط نظام الحكم الدكتاتوري، وذلك بعد احتلال العراق كانت آمال معظم أفراد المجتمع تتمثل بالتخلص من مظاهر الفساد في هذا البلد. ولكن المفاجأة تمثّلت في زيادة الفساد واشتداد حدته وتوسع دائرة انتشاره.

إن الفساد الاداري والمالي لم يطرق الأبواب بشكل مفاجئ وإنما هو إحدى المشاكل التي انتقلت من النظام السابق إلى النظام القائم، وكان لا يمكن لأحد أن يتحدث في هذا الجانب لعدم وجود مجال لحرية النقد عن كل ما من شأنه المساس بسمعة ذلك النظام أو أمنه فأنظمة الحكم والحكومات (السابقة والحالية) تتحمل مسؤولية الفساد المنتشر في العراق، مثلما تتحمل مسؤولية سرقة سلطات الاحتلال لمليارات الدولارات من الأموال العراقية. فلا تزال الصحافة العراقية تسكت عن ظاهره الفساد المنتشرة في العراق وصرف مبالغ طائلة من الأموال العراقية. كما أن أمريكا لم تصرف غير (٦٠٠) مليون دولار من مجموع (١٨.٤) مليار دولار، كان قد خصصها الكونغرس لإعادة أعمار العراق. فضلاً عن أن السبب الرئيسي وراء عدم استعداد الدول المانحة لتحويل ما يقارب من (٣٩) مليار دولار خصصت لإعادة أعمار العراق، هو الفساد المنتشر في العراق. إذ لا ترغب أية دولة في هدر أموال دافعي ضرائبها[١٦٤٠٢].

إن ظاهرة الفساد في العراق أصبحت أشبه ما تكون بمسلسل لا حد لحلقاته، تمثل في الوقت نفسه سبباً ونتيجة حتمية لتلك الخصائص التي تميزت بها الدولة العراقية. فالفساد يمثل في حقيقته آلية من آليات التسيير السياسي في الدولة العراقية على امتداد عمرها، وهي آلية تمكنت من التغلغل في الأوساط المختلفة، ومن صنع قنوات خاصة أصبحت صعبة المحاصرة وعصية الاقتلاع، لأن للفساد أصحابه وأنصاره والمستفيدين الذين يبذلون كل ما في طاقاتهم كي يبقى آلية قوية وفاعلة.

والفساد الاداري ضارب بأطنابه في هياكل السلطة. ومع انه موروث من أيام النظام البعثي السابق، إلا أن الحقيقة المؤلمة هي أن الورثة زادوا الطين بلّة. ولهذا صار من الضروري فتح باب الفساد الاداري بأثر رجعي رجوعاً إلى يوم ٩ أبريل (نيسان) ٢٠٠٣ وما بعده، مروراً بسلطات الاحتلال، ومجلس الحكم، والوزارتين السابقتين. إن معظم وزارات الدولة ومؤسساتها يستشري فيها الفساد ويعيث بها فاسدون ينهبون ويستبيحون بطرق مختلفة أموال المجتمع وممتلكاته. فالعراق بحاجة إلى تطهير جهازه الاداري، ممثلاً بكل الأجهزة الحكومية، وعلى أعلى المستويات، حفاظاً على المال العام، وتشجيعاً للمواطنين على السير في طريق النزاهة المالية والإدارية. ولهذا أسست مفوضية النزاهة في العراق.

ثانياً: ظاهرة الفساد ومتغيرات الواقع

- تعد مظاهر الفساد الاجتماعي عامة، ومظاهر الفساد الإداري بشكل خاص أنماط من الفعل الإنساني الذي يحمل في أشكاله المتنوعة دلالات اجتماعية تختلف في المجتمع الواحد بين أوقات مختلفة. وتختلف بين المجتمعات المتعددة في الوقت الواحد، وتزداد مظاهر الفساد مع ضعف القيم الأخلاقية والدينية وغياب مظاهر الضبط الاجتماعي، وضعف فعاليته، وهي تتناقص مع انتشار القيم الأخلاقية والدينية وقوة الضبط الاجتماعي. ويمكن إيجاز أسس (عناصر) الفساد في العراق على الشكل الآتي:
- خلل في النسق السياسي
- خلل في النسق الاقتصادي
- خلل في النسق السوسيوثقافي
- ولكن هذه الاختلالات تباينت في الحجم والنوع فيما بينها في فترة ما قبل الاحتلال وفي المرحلة التي تلته. وسيحاول الباحث بيان هذه الفروقات.
- آ) **ظاهرة الفساد ومتغيرات الواقع** قبل الاحتلال**:** إن الفساد المستشري بين القوى السياسية والاجتماعية في العراق هو (الثمرة الفاسدة) لتاريخ التوتاليتارية والدكتاتورية التي استطاعت في غضون عقود طوال من تخريب الحس الاجتماعي والوطني على جميع الصعد. بحيث جعلت العراق
- خلل في النسق السياسي**:** ويتمثل بالمظاهر الآتية:-
- **الحكم التوتاليتاري الفاسد:** إن نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع، وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم) لا يسهر على مصالح الأفراد والمجتمع في بناء التنمية الإنسانية، ومن ثم لا يحقق طموحاتهم في العيش الكريم. فنسق الحكم هذا يسخّر البلاد والعباد لخدمة مصالح ثلة من المتنفذين تمسك بمقاليد السلطة والثروة عنوة[١٦٤٠٣].
- إن تاريخ الدولة العراقية منذ تأسيسها يزخر بأمثلة عن حكام يمتلكون ثروات فاحشة هي في حقيقتها سرقات كبيرة من أموال هذا المجتمع الفقير المنهوب منذ أمد طويل! هكذا فعل أفراد طغمة الفساد حين قادوا ما أسموه بدولة البعث في العراق، فقد كان حزب البعث في الحقبة العارفية مكوناً مهماً في السياسة العراقية مشاركة أو معارضة حتى استولى على الحكم منفرداً عام ١٩٦٨.

- وقد ساعد في وصول البعث إلى السلطة تحالف الضباط الذين تتابعت تصفياتهم من الجيش بدءاً بالعام ١٩٥٨ وكانوا حوالي ثلاثة آلاف ضابط من الملكيين والقوميين والعشائريين والوطنيين. وبدأت حملة تصفيات للشركاء غير البعثيين، ثم الرفاق ثم حلقة (التكارتة) التي تسيطر على الحزب، بدأ العهد البعثي بتطهير الدوائر التي يبني سلطته عليها، وتطهير الدوائر الواقعة خارجها والتي تثير شبهة المناوأة، وهو سلوك مألوف في العراق مع تعاقب الانقلابات والأنظمة السياسية. وأخيراً أطاح صدام حسين نائب الرئيس بقريبه الرئيس أحمد حسن البكر لتبدأ مرحلة جديدة من الخوف والحكم العائلي(١٦٤٠٤).
- أعقب إبعاد البكر عن الرئاسة تحولات كبيرة في العشائرية والتكريتية البعثية التي تحكم العراق، فبدأت عائلة (البكر) بالتراجع والانسحاب لعائلة آل (طلفاح) أخوال صدام وآل (إبراهيم) من آل (بوخطاب)، وهم إخوة صدام غير الأشقاء، وآل (المجيد) من أبناء عمومته الذين تعززت صلتهم بالرئيس بعد اقتران (حسين كامل) وشقيقه صدام بابنتي صدام (رغد) و(رنا). وصاحب هذا التحول عمليات عنف، فقد قضى محمد بن البكر وعائلته في حادث سير، ثم قتل (عدنان خير الله) شقيق (ساجدة) زوجة (صدام) في حادث طائرة مفضياً إلى إضعاف آل (طلفاح) الذين ينتمي إليهم، ثم صفي آل (المجيد) في منتصف التسعينيات، وصعد (عدي) و(قصي) ابنا صدام، ومعهما ابن عمه (علي حسن المجيد). وشغل (برزان) الأخ غير الشقيق لصدام منصب مدير المخابرات، ثم تولى المنصب (سبعاوي) شقيق (برزان)، وشغل شقيقهم (وطبان) وزارة الداخلية(١٦٤٠٥)،
- لم تكن طغمة الحكام الفاسدين وعلى رأسها صدام تريد أن يكون العراق دولة مؤسسات بمفهومها الحديث، بل كرس صدام كل جهده لبناء سلطة قمعية لا تضاهيها سلطة في شراستها وجبروتها، فغابت الدولة على يديه وحلت السلطة المطلقة، جاءه (حسين كامل) شرطياً منبوذاً على دراجة نارية فصار وزير الوزراء، والآمر الناهي بكل الأمور حتى تندر الناس بحكاياته مع المهندسين والموظفين(٢٠)، وحكايات خال صدام (خير الله طلفاح)، الذي اشتهر بين العامة بكونه (حرامي بغداد)، تتطلب من الحكومة الحالية أن لا تعاملها كنكات فقط، وسرقات وانتهاكات (عدي) و(قصي) لأموال وأرصدة الدولة لا يعرف حجمها، والأرصدة المسروقة من قبل (ساجدة طلفاح) وبناتها أكثر من أن تحصى، وبأمر من صدام أصبح (علي حسن المجيد) نائب العريف وزيراً للدفاع وحاكماً للكويت ومالكاً لأكبر المزارع والقصور، والشقاوة الأمّي (سمير الشيخلي) وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي! (١٦٤٠٦). وهذا غيض من فيض المحاباة والمحسوبية في شغل المناصب، ووضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب. فضلاً عن ذلك كان صدام يوزع الرتب العسكرية لمن يشاء، ويرفع من يشاء ولعدة درجات بجرة قلم. وحدث الشيء نفسه في الدرجات العلمية في الجامعات، وكذلك في تقييم الباحثين أو ممن دعوا بالعلماء.
- **<u>فقدان الديمقراطية والمشاركة</u>:** إن الحكم التوتاليتاري الدكتاتوري الفاسد، وهيمنة المصالح الفردية والعائلية والعشائرية والحزبية على أداء النظام السياسي، جعل المشاركة السياسية مفقودة، وجعل مفهوم الديمقراطية مفهوماً لا وجود له. فالديمقراطية البرلمانية (وأياً تكن نوعية الانتخابات النيابية التي عرفها العراق الملكي) سوف تذهب مع سقوط الملكية، وسوف يفتقدها العراق تماماً في مرحلة العراق الجمهوري. طبعاً كان كل انقلاب عسكري يحمل في بيانه الأول على ديكتاتوريه النظام السابق، ويعد بانتخابات نيابية حرة. فانقلاب ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ وعد بإنشاء جمهورية شعبية، وباستفتاء شعبي لانتخاب رئيس، لا بل أن عبد الكريم قاسم قد أوكل لمحكمة المهداوي الشهيرة مسؤولية محاكمة من يتدخل في مسيرة الانتخابات العامة. ثم وعد قاسم في ذكرى الثورة الأولى عام ١٩٥٩ بالسماح للأحزاب بالعمل علناً، وبإقامة انتخابات عامة حرة لمجلس وطني قدمّه قاسم على انه نتيجة انتخابات حرة لم

يذقها المجتمع في العراق. وفعلاً في حوالي منتصف أيار (مايو) ١٩٦٠ قامت لجنة دستورية خاصة بعرض مشروع قانون انتخابات أمام وزير الداخلية ولكن المشروع ما لبث أن وضع على الرف، وتداعت الفكرة الانتخابية تدريجياً[١٦٤٠٧].

- جاء انقلاب ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ ليؤكد، طبعاً، في بيانه الأول على مشاركة الجماهير وفتح الباب أمام الحريات العامة وحكم القانون. ولكنه سار في اتجاه عسكرة الحكم إلى أقصى الحدود، فتعامل مع عسكريين من البعث، ومن القوميين ومن أقربائه. ولم يتغير الوضع مع عبد الرحمن عارف الذي خلف أخاه الأصغر بعد وفاة الأخير في حادث طائرة طوافة[١٦٤٠٨].
- ثم جاء حكم البعث الثاني عام ١٩٦٨ حاملاً كسابقيه، وعوداً بانتخابات برلمانية حرة. لكنه بعد أسبوعين على قيام النظام الجديد، استطاع طرد حلفائه الانقلابين والانفراد بالسلطة. ولم تحصل انتخابات عامة خلال سنوات طويلة. وأجريت فعلاً أول انتخابات عامة في العراق في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٠ بعد سنوات من الانقطاع. كان هناك (٨٤٠) مرشحاً تنافسوا على (٢٥٠) مقعداً، على أن يكون هناك مقعد لكل خمسين ألف عراقي، وأعطي حق التصويت للرجال وللنساء، على أن يكونوا قد أتموا الثامنة عشرة من أعمارهم. أما المرشحون فكان بعضهم من خارج حزب البعث الحاكم، ولكن كان يجب على هؤلاء أن يثبتوا أنهم من غير معارضي هذا البعث أو حتى من مؤيديه، وكان هذا طبعاً حداً قاسياً لحرية الترشيح، ناهيك عن انه تم أبعاد أي عنصر له علاقات قربى إيرانية، إذ كان على المرشح أن يكون ذا أب عراقي وأم عربية وان تكون زوجته عراقية بالضرورة. وبقيت هذه الشروط، لا بل تزايدت ضمناً، عندما تم تجديد المجلس العراقي بعد ذلك بسنوات أربع[١٦٤٠٩].
- وعلى الرغم من أن ما تسمى بقيادة حزب البعث ستأتي بمجالس نيابية، أكثر تمثيلاً بعض الشيء للمجتمع مما هو صلب السلطة. إذ نرى في المجلس نساءً وعمالاً وعدداً متفاوتاً من غير الحزبين (ربع أعضاء مجلس ١٩٨٠ في العراق من غير البعثيين مثلاً). ولكنه من الصعب الاعتقاد أن تمثيل، ولو الهش والمتلاعب به للمجتمع المدني في المرحلة السابقة، قد حوفظ عليه. وصعب القول أن هامش الحرية هذا واسع، أو انه موجود أساساً. فبقدر ما تتدنى أرقام المساهمة الشعبية في الانتخابات بقدر ما تتصاعد أرقام نتائجها لمصلحة السلطة. فأعضاء المجالس أصبحوا، أياً تكن هويتهم الاجتماعية من موالي النظام، ومن موظفيه في حقيقة الأمر[٣٠]. وان كان هناك من تمثيل ممكن، فقد انتقل هذا التمثيل إلى داخل الحزب نفسه، بقدر ما تسمح عسكرة الحزب أو سيطرة عصبية فئوية عليه بقيام ديمقراطية ما داخل الحزب. ويسيطر الحزب عملياً على المجلس[١٦٤١٠]. وكلاهما ظلا تحت سيطرة صدام حتى اليوم الأخير لسقوطه.
- **<u>سيطرة الدولة على الاقتصاد</u>:** أما الاقتصاد العراقي وبخاصةٍ في السنوات الـ (٤٥) خمس والأربعين الأخيرة، ومنذ انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى الاحتلال الأمريكي، فكان محكوماً برغبات مجلس السيادة أو مجلس قيادة الثورة، أو برغبة شخص واحد هو الدكتاتور (كما هو الحال في عهد عبد الكريم قاسم والأخوين عارف والبكر وصدام) !!. فلم يعرف أحد أين ذهبت العائدات المرعبة للبترول العراقي منذ قرار التأميم ١٩٧٣ (وهو القرار الكارثي الذي زاد من انفصال الدولة الريعية عن المجتمع) والتي بلغت بحسب التقديرات (٢٥٠) مليار دولار خلال ثمانية عشر عاماً منذ التأميم حتى فرض الحصار الاقتصادي بقرار من مجلس الأمن بعد احتلال الكويت.
- فكل ما كان يرد إلى العراق هو (ملك) لصدام وعائلته، يبني بها القصور والأبنية التي لا حاجة للعراقيين بها، ويشتري الذمم ويضيف الباقي إلى ثرواته، وما يتفضل به من الفتات على الرعية فهو (مكرمة) من سيادته!!. ولاشك أن التحقيقات التي لا تزال مستمرة، والتي تجرى في الأمم المتحدة حول الفساد الذي اكتنح برنامج النفط مقابل الحاجات الإنسانية (الغذاء

والدواء)، والذي تقول نتائجه الأولية أن (صدام حسين) كان قد اختلس ما يقدر بـ (١٨) ثمانية عشر مليار دولار خلال سبع سنوات من تاريخ البرنامج (من يناير عام ١٩٩٧ إلى أبريل في عام ٢٠٠٣).

- **فقدان الشفافية:** أما (**الشفافية Transparency**) فتعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسة العامة، وتتمثل أهمية المعلومات الإحصائية عن السياسة المالية والنقدية والاقتصادية بشكل عام، في تصويب السياسات الاقتصادية. وتعد الحكومات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة (مثل البنوك) المصدر الرئيس لهذه المعلومات، ويجب أن تنشرها بعلنية وبصورةٍ دورية، من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة، ومن أجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد من جهة أخرى[١٦٤١١].
- إن نظام حكم البعث بقيادة صدام حسين، هو نظام (نادر) في العالم. فلقد مزج العنف الدموي الرهيب، بالفساد الإداري والمالي والأخلاقي وصار يحكم بحكم (المنظمة السرية) [١٦٤١٢]. والتي هي أشبه بعصابات المافيا التي تعيش من الجريمة المنظمة وتكسب أرباحها من النشاطات الفاسدة. وكانت كل هذه النشاطات تتم بصورةٍ سرية وبعيدة إطلاقاً عن الشفافية، فلم يكن المجتمع يدر عن أي من ثرواته وأين تذهب !.
- وهناك شواهد لا حصر لها على فساد نظام الحكم الدكتاتوري في العراق، ولاسيما أن العراق شهد أحجاماً مرعبة من الفساد في السنوات الـ (١٥) خمس عشر الأخيرة من عمر النظام التسلطي في العراق. إذ وبانتهاء حرب الكويت وعدم وجود مصادر مالية ضخمة تحت تصرفه، عدا ما يباع في السوق السوداء (تحت العباءة) من النفط والمنتجات النفطية، - إذ كانت القرارات الدولية قد فرضت على العراق حصاراً اقتصادياً شاملاً- انتعشت ظواهر إهمال إخراج الميزانيات أو المناهج الاستثمارية، بحجة الحصار وعدم معرفة المصادر المالية. كذلك بحجة الانخفاض الكبير والمتسارع للدينار العراقي، والطفرات الهائلة للتضخم النقدي مما يعيق تحديد الميزانيات كما كان يدعي في حينه. وبدأ (حلّ) المسألة الاقتصادية من خلال (مطابع النقود)، والتي وضعت مباشرة تحت تصرف القصر الجمهوري، وبدون رقابة أو معرفة البنك المركزي.
- **فقدان المساءلة القانونية وتحيز القضاء وعدم استقلاليته:** عانى سلك القضاء في العراق من مشكلات جمة قللت من هيبته كثيراً، وبالنتيجة قلصت من استقلاليته. ويأتي في المقام الأول تقاعس الحكومة عمداً عن تنفيذ أحكام الجهات القضائية. وقد كان النظام العراقي السابق يتحايل على استقلال القضاء، بأن يجري تعيين القضاة في وظائف الحكومة العليا التي يترتب عليها مزايا كبرى، ولا يحصل عليها من لا يتعاون بالطبع. وليس القضاة بمنحى عن أشكال القهر والتخويف التي كانت الأجهزة الفاسدة لنظام الحكم السابق تلجأ إليها. وليس غريباً أن يتسلل الفساد إلى القضاة والقضاء. وهكذا غابت المساءلة القانونية يحق الفاسدين (إلا ما يمسّ أمن ومصلحة نظام الحكم)، في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- لقد كانت الـ (٣٥) خمس وثلاثون سنة الأخيرة قبل الاحتلال، فاجعة قانونية بحق، من حيث جهة صدور الأحكام (غير المخولة أساساً من منظور شرعي، فحكام العراق لم ينتخبوا أو يصلوا إلى الحكم بالطرق السلمية) أو شدتها (إعدامات بالجملة ولمئات الآلاف من العراقيين، اعتقالات عشوائية وجزافية وبدون أمر قضائي، وعادة ما تستمر لمدة طويلة من دون محاكمات) أو استهانتها بحقوق المواطن والإنسان والمجتمع، بل ومصادرتها لكل هذه الحقوق ومن الأساس (قطع ألسن وآذان وأيدي وأذرع ووشم على الجباه، وما إلى ذلك من الأحكام التي يندى لها جبين الإنسانية) [٤٠].

- إذا كان الفعل السياسي المعارض يعد (جرماً) وفق معايير الدولة العراقية فان حكم البعث للدولة منذ عام ١٩٦٨ وطوال (٣٥) عاما جعل من هذا الجرم لا يشمل المجرم وحده بل انه يشمل أفراد أسرته وعائلته وأقاربه حتى الدرجة الرابعة. وإذا ما كان الحكم الجمهوري عموماً قد أكد شخصنة السلطة، فان حكم البعث للدولة منذ عام ١٩٦٨ قام بإلغاء شخصنة الجريمة وإزالتها، وعممّ جرم ارتكابها تعميماً مفرطاً. وكان من تبعات هذه الإجراءات مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للأفراد الذين يتهمون مثل هذه التهم (جزافاً في معظم الأحيان)، وهنا يأتي دور الفساد الذي قد يدفع بعض الأفراد إلى حبل المشنقة لتصادر الدولة أو أفراد من الطغمة الحاكمة ممتلكاتهم.
- خلل في النسق الاقتصادي: ويتمثل بالمظاهر الآتية:-
- **تدهور هيكل الأجور والرواتب:** لقد كانت **رواتب الموظفين والمتقاعدين** منخفضة - فقد وصل راتب الموظف إلى (١.٥) دولار ونصف شهرياً - وهو ما أعلنه مرة الرئيس السابق نفسه في واحد من أحاديثه التلفزيونية اليومية، متباهياً بصمود الموظف العراقي، فيما كان المجتمع بكامله يعرف أين وصل حجم الفساد، بينما وصل راتب المتقاعد إلى نفس المبلغ، أي دولار ونصف، يتسلمها مرة كل ثلاثة أشهر. لقد أبعدت الرواتب العالية لذوي المناصب العليا والتي بيدها القرار، عن بقية الموظفين أو الموظفين السابقين (المتقاعدين) أو بقية أفراد المجتمع. إذ أشارت الدلائل إلى أن المتقاعدين أصابهم غبن كبير مقارنة بالموظفين)، وازدياد **البطالة** (فقد وصلت بحسب التقديرات إلى أكثر من (٥٠ %)، وفيما يتعلق بمسألة التعيين وتشغيل العاطلين، فكانت الرشاوى وطرق أخرى عدة هي كالواسطة أو الانتماء السياسي أو الطائفي أو الحزبي أو المناطقي لجماعة المقربين في السلطة هي طريق هؤلاء العاطلين للحصول على وظيفة حكومية، وإلا فإن أمامهم خيار العمل في بيع السكائر أو غيرها من الأعمال الهامشية التي تصنف بحسب الاقتصاديين على أنها بطالة مقنعة)، **وتدني المستوى المعيشي العام، وانتهاء الطبقة المتوسطة** - إذ تحول المجتمع بفعل الحصار الاقتصادي سيء الصيت إلى طبقتين هم الأغنياء والفقراء -، و**انحلال سيطرة الدولة في جميع الأمور**، عدا ما يهم أمن صدام وعائلته، كلها عوامل أدت إلى ظهور وتطور حالات ومظاهر من الفساد لم يعرفها المجتمع في العراق سابقاً، والتي تشمل فترة الستينيات أو السبعينيات من القرن الماضي. فأصبحت الرشوة والاختلاس والسرقة والبغاء والسمسرة والكسب الحرام حالات شائعة.
- **تدهور النظام المصرفي وتخلفه:** لقد كان النظام المصرفي في العراق مقيداً منذ قيام الحكم الجمهوري في العراق، فلم يكن النظام المصرفي العراقي قادراً على القيام بدوره، وذلك لسيطرة الدولة على الاقتصاد بكامله، وعدم إتاحة الحرية للاقتصاد. فكانت المصارف واجهة للاقتصاد في العراق بالفعل، فاقتصاد العراق أنهكته الحروب والنزوات المجنونة للأنظمة الدكتاتورية المتعاقبة. هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، فإن الأنظمة الدكتاتورية التي تعاقبت على حكم الدولة العراقية الحديثة، في عهدها الجمهوري، تعاملت مع النظام المصرفي باعتباره جزءاً من ممتلكاتها. وهذا ما أعاد العراق قروناً طويلة إلى الوراء، فأرجعت المجتمع إلى فترات الخلافة الفاسدة، حيث كان (بيت المال) تحت تصرف (الخليفة) وهو يتكرم بالصرف على العباد. ومن أمثلة ذلك أن النظام السابق لم يحيط البنك المركزي علماً – وهو الجهة المسؤولة قانوناً - حتى بمقدار ما كان يطبعه من عملة ورقية يضخها للأسواق. في حين كانت المصارف العراقية (كالرافدين والرشيد) تشكو سيطرة الدولة المباشرة عليها وكانت موازناتها خاسرة، وبخاصة في سنوات الحصار.
- أما الفرد العراقي فقد كان غير قادر على أن يضع أمواله في تلك المصارف، لأنه لم يكن يثق بتلك المصارف (خوفاً من مصادرتها من قبل الدولة)، وكثيراً ما صارت مظاهر الفساد عبئاً

آخر بحق المتعاملين مع المصارف والمراجعين لها من الأفراد والشركات، فضلاً عن قلة الفوائد التي يمكن أن يستحصل عليها من حسابات التوفير.

- **تدهور الاقتصاد العراقي:** لقد كان من أهم عوامل تدهور الاقتصاد هو إرهاقه بالحروب الطويلة المتتالية. ولغاية الوقت الحاضر لا يعرف حجم المبالغ (المرعبة) التي صرفت على أربعة حروب طويلة الأمد، بدأت بالحرب الداخلية الطويلة الأمد ضد الأكراد، الذين بدأت حركتهم تتبلور في شخص زعيمها الملا مصطفى البرزاني(•٥). والحرب ضد إيران، والتي استهلكت في تكاليفها المعلنة أكثر من نصف مليون قتيل، وما يقارب من مائتي مليار دولار، وتوقف شبه شامل في الحركة الاقتصادية، بسبب من تسخير كل اقتصاد البلد من أجل الحرب(١٦٤١٣). فقد تضاعف الإنفاق العسكري للعراق منذ تسلم البعث السلطة عام ١٩٦٨، ففي عام ١٩٧٠ أنفقت الحكومة العراقية اقل من بليون دولار لأغراض الدفاع أو ما يعادل (٤.١٩ %) من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع هذا الرقم عام ١٩٨٠ إلى (٨.١٩) بليون دولار أي ما يعادل (٨.٣٨ %) من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استنزف هذا الإنفاق العسكري الهائل ما يعادل (٧٥%) من الإيرادات النفطية، وانفق النظام في السنوات اللاحقة أضعاف ما أنفقه لتمويل الحرب ضد إيران.
- وباختصار فإن هذه الأرقام تجاوزت ما يعادل (١١٩) بليون دولار وفي الوقت الذي بلغ متوسط النفقات العسكرية نحو (٩.٢٣) بليون دولار سنوياً كان متوسط عائداته النفطية (٢.١٤) بليون دولار، أي أن متوسط العجز كان (٧.٩) بليون دولار. وهذا الفارق بين النفقات العسكرية والإيرادات النفطية عوضته الدولة عن طريق قروض وديون من دول خليجية ساعدت العراق ليس حباً في النظام ولكن لتبعد نزعة الشر وتوجهها إلى إيران، وهكذا وعن طريق السحب الكامل من الاحتياطات العراقية البالغة نحو (٥٣) بليون دولار سنة ١٩٨٠، أفلس العراق وأصبح مثقلاً بالديون، وتوقفت تبعاً لذلك خطط التنمية(١٦٤١٤).
- وبدلاً من مراجعة حكام العراق لأوضاع بلدهم بعد خروجهم من الحرب مع إيران عام ١٩٨٨، غزا صدام الكويت، فشنت أمريكا ودول التحالف حرباً أطلقت عليها حرب الخليج الثانية (أو حرب تحرير الكويت)، فكانت ضربة قاصمة للاقتصاد العراقي، جعلت من هذا الاقتصاد مشلولاً، وكلفت العراق ديوناً تقدر بـ (٣٠٠) مليار دولار، ثم ما تبعها من حصار اقتصادي استمر طوال (١٣) عاماً، والتي جعلت معدل دخل الفرد العراقي يتدنى من (٤٠٠٠) أربعة آلاف دولار عام ١٩٨٠ ليصبح (٣٠٠) ثلاثمائة دولار مطلع عام ٢٠٠٣، والذي شهد الحرب الأخيرة التي انتهت باحتلال العراق)(١٦٤١٥).
- وظهرت في العراق طبقة (تجار الحروب) والمتاجرون بمآسي الشعب العراقي، وتابعيهم من كبار الموظفين. وكان في مصلحة هؤلاء استمرار الحصار فهو مصدر ثرائهم. كما صار إعطاء حصص من النفط الخام من قبل صدام كرشوة، سواء على نطاق محلي لشراء الذمم، أو على نطاق عالمي لتمشية بعض الأعمال التجارية، أو لأغراض سياسية لتثبيت النظام، شيئاً معروفاً من قبل الشارع العراقي.
- **تدهور النظم الإدارية في معظم مؤسسات الدولة:** إن من عوامل الفساد هو أن تكون البيروقراطية معقدة الروتين وتضع العراقيل بطريق قضاء مصالح الناس الروتينية مما يجعل المواطن مضطرا لأغراء الموظف بشيء من المال حتى يتمكن من قضاء حاجاته وتيسير أمره. وهذا حتى في الأمور البسيطة التي هي من مهام الدولة الأساسية وهي سبب وجودها وارتباطها مع الشعب بعقد اجتماعي ليبرر وجودها ويمتد بقاؤها ما دامت تخدمه وما دام هذا العقد موجوداً والجميع يحرص علي تقويته وإبقاء تلاحمه في قضاء مصالح المواطنين.
- لا يمكن إنكار أن الجهاز الإداري العراقي كان ـ وما يزال ـ يعاني من العديد من المشاكل، إذ يوجد تعقد وبيروقراطية في الإجراءات، وانخفاض في كفاءة ومهارات وقدرات العاملين

بالجهاز الحكومي والقطاع العام، خاصة فيما يخص قدراتهم على الابتكار والتجديد. وقد ساهمت هذه المشاكل بدور كبير في انخفاض الإنتاجية وتدهور معدلات الأداء في القطاع العام، لذلك لا بد من العمل على إصلاح وتطوير هذا الجهاز على كافة مستوياته العليا والدنيا.

- **تدهور نظم الرقابة المالية والمحاسبة:** يعد نظام الرقابة المالية ذو أهمية كبيرة في محاربة الفساد وتقليصه. ولما لم يكن النظام الدكتاتوري الذي كان يسيطر على الاقتصاد العراقي بكامله، ويتحكم بمدخلاته ومخرجاته، يعير أية أهمية للشفافية أو الرقابة المالية، فلم يعد هناك أية أهمية لهيئات ونظم الرقابة المالية، فتدهورت هذه النظم، ولم تعد فاعلة حتى في كشف التلاعبات المالية لصغار الموظفين الفاسدين، بعد أن عانى نظام القضاء من سيطرة الدولة – كما بينا سابقاً – ولم يعد يتمتع باستقلاله المفترض، فكانت قضايا الفساد المالي أو الإداري التي لا تتصل بأمن النظام وبقائه، يمكن أن لا تتم محاسبة مرتكبيها أبداً، إلا ما ندر. وخاصة بعد أن أصبحت مظاهر الفساد واسعة الانتشار بشدة في السنوات الـ (١٥) الأخيرة قبل الاحتلال بسبب فرض الحصار. فكانت ظاهرة الرشوة لدى صغار الموظفين طريقة ساعدت في توفير لقمة إضافية، واستمرت لتصبح عادة يومية. أما السرقات الكبيرة فقد كانت هي الداء الأساس، وقام بها قسم من كبار رجال الدولة ومن أقارب العائلة الحاكمة، ورجال الدولة من المنتفعين والفاسدين. كما إن المقاولات المهمة وعقود الاستيراد الكبيرة لم تكن لتتم إلاّ بعد دفع الرشاوى الكبيرة جداً، وفي معظمها لأشخاص معدودين مرتبطين بالنظام بدرجة كبيرة.
- خلل في النسق السوسيوثقافي: ويتمثل بالمظاهر الآتية:-
- إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام (١٩٢١) تسهم في تحقيق عمليتين في آن واحد الأولى: إضعاف تمثل الفاعلين للدلالات الاجتماعية لأنماط السلوك وأشكال الفعل، ذلك أن عملية التواصل الثقافي والحضاري التي يشهدها المجتمع في العراق تسهم في تقويض دعائم البنية الاجتماعية التقليدية دون أن تتشكل ملامح بنية اجتماعية يستطيع الفرد من خلالها الحكم على سلامة هذا السلوك أو ذاك، فتغيب مرجعية الحكم وتظهر معايير جديدة كثيرة ومتناقضة. وغالباً ما يترتب على ذلك تراجع في الدلالات الاجتماعية للسلوك وغياب لتمثل الأفراد لها.
- إن القيم التي يتمثلها الأفراد في المؤسسات الاجتماعية (الأسرية والدينية والسياسية والاقتصادية والتربوية) لا تشجع ثقافة المواطنة، بل على العكس فإنها تشجع ثقافة الغلبة والسلب والنهب. فلا معنى هنا للحرص على المال العام، بل إن (الوطنية) كمفهوم يجب تمثّله في الشخصية العراقية أصبح (سبّة[٦]) على من يسلك سلوكاً صحيحاً.
- لقد كان نظام صدام دموياً وظالماً، فضلاً عن كونه فاسداً إدارياً ومالياً وأخلاقياً. وهذا ما أثر كثيراً في صياغة بيئةً عامةً من الفساد، وقد كان (ولا يزال) من عوامل الفساد هو أن تكون البيروقراطية معقدة الروتين وتضع العراقيل بطريق قضاء مصالح الناس الروتينية مما يجعل الأفراد مضطرين لأغراء الموظف بشيء من المال حتى يتمكنوا من قضاء معاملاتهم. وهذا حتى في الأمور البسيطة التي هي من مهام الدولة الأساسية وهي سبب وجودها وارتباطها مع المجتمع بعقد اجتماعي ليبرر وجودها ويمتد بقاؤها، ما دامت تخدمه، وما دام هذا العقد موجوداً والجميع يحرص على تقويته وإبقاء تلاحمه في قضاء مصالح المواطنين. فالعراقي (الرجل فقط) مثلاً لا يستلم دفتر الخدمة العسكرية في حالة تسريحه – وهو وثيقة غاية في الأهمية في العراق، إذا ما تذكرنا عدد الحروب التي خاضها صدام حسين ونظامه في ثلاثين سنة – ما لم يدفع مبلغاً كبيراً إلى المسؤول الإداري للوحدة وإلى ضابط الوحدة، وإلى موظف دائرة التجنيد (أو أكثر من موظف في تلك الدائرة)، على الرغم من أنه قد أكمل مدة الخدمة الإلزامية التي وصلت مع بعض المواليد إلى (١٥) خمسة عشر عاماً[٧].

- مثلما كان العراقي يحتاج إلى إجراءات روتينية طويلة معقدة لا تنتهي، إذا أراد الحصول على جواز السفر، هذا فضلاً عن المبلغ الكبير (والذي يصل إلى (٣٠٠) ثلاثمائة دولار) الذي يدفعه المواطن بصورة رسمية (رسوم) إلى الدولة، ، لكن المبلغ يصل إلى (٤٠٠) دولار، أي ما يوازي (٦٠٠٠٠٠) ستمائة ألف دينار بفعل مظاهر الفساد المختلفة (كالرشاوى والوساطات والنفوذ و.. ما إلى ذلك).
- أما الحصول على خط تلفون فإن يحتاج إلى نفوذ أو محسوبية (وساطة) أو كلاهما. وفي دفع الضريبة هناك اختلاف في المعاملة تتوقف على قوة العلاقة، والنفوذ – كما نعلم - يحتاج إلى علاقات، والعلاقات تحتاج إلى دفع المال وبذل الجهد. بل إن البطاقة التموينية (بعد أن أضيفت إلى أخواتها: هوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية وبطاقة السكن) أصبحت عاملاً مشتركاً في كل مراجعات المواطن العراقي إلى الدوائر والمؤسسات الرسمية، وحتى في تعاملاته مع الدوائر غير الرسمية، كما هو الحال عند شراء سيارة أو دار.
- ب) بعد الاحتلال:
- خلل في النسق السياسي: ويتمثل بالمظاهر الآتية:-
- **الاحتلال وسيطرته على مقاليد ما تبقى من الدولة:** إن مقولات الفكر السياسي وتنظيرات مفكري المجتمعات المتحضرة، تؤكد أن الأمن والسيادة صنوان، فكلاً منهما هو شرط للآخر. لكن واقع الأمر في الدولة العراقية هو على خلاف ذلك، فالأمن والسيادة ضدان. ومن الجلي أن العراقيين اليوم يتنازعهما هاجسا الأمن والسيادة، باعتبارهما متعارضين حد القطيعة، فتجد أن العراقيين يختلفون في وجهات نظرهم حول هذين المفهومين اختلافاً حاداً، حتى أنك لتجد من هو مستعد للتضحية بالسيادة في سبيل الأمن، ومن هو مستعد للتضحية بالأمن في سبيل السيادة.
- إن هذا التضاد للمفهومين في الواقع العراقي يثير تساؤلاً على قدر كبير من الأهمية، فإما أن تكون مقولات الفكر النظري وتجارب المجتمعات المتحضرة التي أنتجت هذه التنظيرات غير عقلانية، أو أن هناك ما هو غير عقلاني في الواقع العراقي، إلى حد تبدو معه السيادة والأمن ضدين متنافرين ومتنافيين. وإذ نفترض أن التقسيم (الطائفي/القومي) الذي أظهرته سلطات الاحتلال ومنظروها للعيان، هو الشرط غير العقلاني الذي يقلب جميع الموازين المنطقية، فإن وجود قوات الاحتلال في العراق والسلطة التي تمارسها هذه القوات على العراقيين يرتبطان أوثق ارتباط بهذا الشرط غير العقلاني، وينتجان من ثم هذا التعارض غير العقلاني أيضاً، إذ تبدو قوات الاحتلال في العراق الضمانة الوحيدة للأمن من جهة، والقوة التي تنتقص من سيادة الدولة العراقية من جهة أخرى.
- **تعسف سلطات الاحتلال في استخدام صلاحياتها:** إن الفساد في العراق بعد الاحتلال صارت له بعد الاحتلال أسسه القانونية، إذ منع العراقيون من التصرف بأموالهم حسب قرار مجلس الأمن رقم (١٤٨٣)، والذي تم بموجبه تأسيس (صندوق تنمية العراق). وهذا الصندوق يستحق أن يسمّى (صندوق سرقة العراق)، لأنه ومن مجموع ما يقارب من (٢٠) مليار دولار تم تحويلها إلى هذا الصندوق، لم يتبق سوى حوالي (٩٠٠) مليون دولار عند استلام الحكومة العراقية المؤقتة للحكم في يونيو الماضي. ولا احد حتى الساعة يعرف إلى أين ذهبت هذه الأموال ؟
- إذ يقال بان مليارات خصصت لمشاريع خدمية (كالكهرباء والماء، ولازالت مدن كاملة تعيش في ظلام شبه دائم!، ومياه الشرب الملوثة تحصد أرواح الأطفال !!. كما أن أحداً من ضحايا جرائم صدام حسين لم يحصل على تعويضات من الأموال التي خصصت لهذا الشأن !. ولم يحصل العراقيون على فرص العمل التي وعدت سلطات الاحتلال بتوفيرها، فلم توفر هذه السلطات سوى (١٥٠٠٠) فرصة بحسب التقارير المستقلة، بينما فقد مئات الألوف عملهم !!.

فهل تستحق دولة غنية كالعراق أن يعانى أطفالها من سوء التغذية الذي تتحدث عنه تقارير الأمم المتحدة ؟ وهل مستنقعات مياه المجارى هي المكان الملائم لعيش الإنسان العراقي؟ وما الذي حققته سلطات الاحتلال بعد أكثر من سنتين من الاحتلال؟

- **ضعف الدولة وعدم سيطرتها على مؤسساتها:** يمكن القول أن القوة والسيادة صنوان، وإن القوة والغلبة والقهر لا تزال تحدد العلاقات الاجتماعية والسياسية، لا في بلادنا فحسب، بل في كثير من دول العالم أيضاً، ولا تزال تحدد العلاقات بين الدول على صعيد العالم. (والمعنى الوحيد المعترف به عندنا للقوة هو "قوة الشوكة والغلبة" أو قوة العصبية، بحسب ابن خلدون، أي القوة العسكرية وما في حكمها، بلغة عصرنا).
- من البديهي إذن أن من يملك القوة يملك السيادة، بالمعنى المرادف لوصف (**اسبينوزا**) في مقالته (السياسات ما قبل المدنية) بأن "لكل من الحق بقدر ما له من القوة"، ولا أظن أن هناك قاعدة أخرى تضارع هذه القاعدة في قوة نفوذها عندنا، وهي القاعدة التي كانت ولا تزال تجعل السياسة تمارس على أنها حرب. ويبدو واضحاً أن الأقوى في عراق اليوم هو سلطة الاحتلال وأتباعها وحلفاؤها. وهكذا فإنه مع تغير خطط سلطات الاحتلال تغير حال العراق.
- فقد تغيرت خطط سلطات الاحتلال منذ ٩ أبريل (نيسان) ٢٠٠٣، من تحرير العراق إلى احتلاله، ومن البحث عن أسلحة الدمار الشامل إلى تحرير العراقيين وضمان حقوق الإنسان، ومن (**جي كارنر**) الذي ظل مشرفاً لسنوات على التجربة الكردستانية في شمال العراق، فكان عرابها ومنسق خطواتها، إلى السفير (**بول بريمر**) الذي تغيرت معه الخطة الأمريكية في العراق تماماً، فكان أن تحولت من جعل العراق أنموذجاً في الديمقراطية والتعددية والرفاه الاقتصادي، إلى جعل العراق ساحة للحرب العالمية ضد الإرهاب(٨٠).
- ومن قبول (بريمر) على مضض بمجلس للحكم كان يضم (٢٥) خمسةً وعشرين عضواً، في تجربةٍ مشوهة عن المشاركة في الحكم، إلى حكومةٍ انتقالية – يذاع عنها أنها استلمت السيادة – كانت خلطة متنافرة من الأسماء والتوجهات ضمت عدداً كبيراً من البعثيين الذين لم يألوا جهداً في إعادة كم كبير من أقرانهم إلى هرم السلطة وإلى المراكز الإدارية الحساسة فاخترقت الحواجز الأمنية للدولة العراقية المثخنة بالجراح. وصولاً إلى الانتخابات البرلمانية التي كانت للمرجعية الشيعية - ممثلة بالسيد علي السيستاني – الدور الأكبر في نجاحها في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق، فيما كان للزخم القومي والاضطهاد الذي واجهه الأكراد طوال عمر الدولة العراقية الحديثة أثره الفاعل في نجاحها في المنطقة الشمالية.
- بعد كل هذا التنوع في المؤسسة السياسية وفي ظل ظروف الاحتلال، يبدو مشروع صناعة دولة مؤسسات، يسيطر عليها القانون، وتعتمد النظام الديمقراطي بعيداً عن التحقق، على الأقل في السنوات القليلة القادمة. إذ تبدو الدولة العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي ضعيفةً إلى حد الضياع، ومخترقةً من الناحية الأمنية، مما يجعل مظاهر الفساد تنتشر بشكل مرعب ما دام الحساب والعقاب بعيداً عمن يرتكبون الفساد.
- **فقدان الشفافية:** إن للشفافية ولسيادة القانون أهمية حاسمة في محاربة الفساد وتقليصه، فمن دون الشفافية والمساءلة القانونية يطول عمر الفساد ويصبح أكثر انتشاراً. وعليه فإن تحقيق النجاح في محاربة الفساد وتقليصه يتطلب من الحكومة اعتماد إجراءات إدارية جديدة، في عرض وكشف المعلومات، ومعايير موضوعية لتقييم الأداء في المؤسسات التابعة للقطاع العام وتلك التابعة للقطاع الخاص.
- لقد حدث الكثير مما حدث داخل أروقة الحكومات العراقية التي تعاقبت بعد الاحتلال (على تعددها وتنوعها: مجلس الحكم، الحكومة الانتقالية، الحكومة الحالية) في غرف مغلقة، وكانت القرارات الناتجة غير معروفة لغالبية أفراد المجتمع. أما القرارات المهمة جداً مثل (قانون الاستثمار الأجنبي) و(ميزانية الأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥)، و(تسليم السلطة)، و(إضافة يوم

السبت إلى العطلة الأسبوعية مع يوم الجمعة)، وغيرها من القرارات فقد تمت بدون علم غالبية أفراد المجتمع، واكتشفت من قبل بعض المتابعين، إن طريقة عمل الحكومات المتتالية منذ الاحتلال تبدو غير صحيحة أصلاً. إذ يتم تجاهل الرأي الآخر، المخالف أو المؤيد لهذه الأمور المهمة التي تهم جميع أفراد المجتمع في العراق، وهذا يضيّع المفهوم الأساسي للقضاء على الفساد، وهو الشفافية في عرض جميع الأمور على أفراد المجتمع.

- فالفساد بكافة مظاهره لا تتسع دائرته ولا تتشابك حلقاته إلا في بيئة من التعتيم والتجهيل السياسي والإعلامي. وإن محاولات محاربته وتقليص حجمه لا تتم إلاّ من خلال نشر المعلومات بشفافية عالية، أما العمل بسرية، كما هو حال العقود التي وقعتها الإدارة الأمريكية مع الشركات الأمريكية العاملة في العراق مثل (**هالبرتن**) و(**KBR**) و(**بكتل**) فإنها مثال واضح للفساد المالي(• ٩). وقد أثارت فضائح مالية كبيرة في الولايات المتحدة. كما إن إصدار قرارات غير مدروسة مثل (**سلم رواتب الموظفين**)، أو مجحفة جداً مثل (**سلم رواتب المتقاعدين**) و(**حل وزارات الدفاع والداخلية والإعلام**) واستمرار (**ارتفاع نسب البطالة**) هي مشاكل كبرى أدت إلى انتشار مثل هذا الكم الكبير من الفساد.
- **<u>حل وزارات الدفاع والداخلية والإعلام ومنظمات حزب البعث</u>:** لا شك أن القرار المتسرع لحل هذه الوزارات والذي لم يتم وفقاً للأصول القانونية والإدارية، قد أوجد حيزاً لعمليات كبرى من الفساد المالي والإداري، ولازالت تبعات هذا الأمر ماثلة للعيان حتى هذه الساعة، وتثار القضية في كل حديث من أحاديث السياسة.
- ونقول أنه لم يتم وفقاً للصيغ القانونية وذلك لأنه تم بدون مشورة لأحد من العراقيين فيه، بما فيه مجلس الحكم فهو قرار سلطة الاحتلال ممثلة بالسفير (بريمر) فحسب، هذا من جهة ومن الجهة الأخرى فإن القرار كان يجب أن يصدر مثلاً بعد أن يتم استدعاء منتسبي هذه الوزارات، وفي حالة عدم حضورهم يصدر القرار. أما مخالفة القرار للصيغ الإدارية فقد كان لصدوره بدون أن يتم جرد ممتلكات هذه الوزارات والمنظمات، وهو ما ترك ممتلكاتها وأموالها عرضةً للنهب والسلب والسرقة كما هي حال كل مؤسسات الدولة في العراق. والذي يجب تأكيده هنا هو أننا نتحدث عن أملاك أكبر وزارتين، وهما الداخلية والدفاع، مثلما أن منظمات حزب البعث كانت موجودة في أبعد ركن في العراق.
- **<u>فقدان المساءلة القانونية وضعف النظام القضائي وعدم أداءه لواجباته</u>:** وعلى الرغم من أن مجلس الحكم كان قد قرر تشكيل هيئة لمكافحة الفساد الإداري في الوزارات في بداية ديسمبر ٢٠٠٣، مثلما أن الحاكم المدني الأمريكي للاحتلال طلب في ٢٠٠٤/١/١١، أن يتم تعيين مفتش عام لمحاربة الفساد الإداري. إلا أن مساءلات قانونية مكثفة لم تجر لتقلص من انتشار الفساد، وكان معظم المختصين بهذا الشأن يتوقعون أن تسارع سلطات الاحتلال بمعونة الحكومة العراقية في إجراء مثل هذه المساءلات، لكن هذا لم يحدث، وخاصة بعد أن ارتفعت حدة الملف الأمني.
- وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه فإن أكبر فضيحة للفساد كما توقع تقرير منظمة الشفافية العالمية العام الحالي ستكون نتيجة طبيعية لكل هذا التهاون. أما النظام القضائي الذي ارتبط مثل حال كل السلطات في العراق بالوضع الأمني المتدهور، فلم تجر محاكمات لرموز الفساد، لحجج كثيرة، وإذا كانت محاكمة الإرهابيين الذين قتلوا عشرات الأبرياء من أبناء المجتمع في العراق لم تحصل من قبل السلطة القضائية بسبب عوامل عدة أولها الأمن المفقود والخوف من انتقام عصابات الغدر، فعلينا أن لا نتوقع الكثير في مجال محاسبة ومساءلة الفساد والمفسدين(• ١٠).
- خلل في النسق الاقتصادي: ويتمثل بالمظاهر الآتية:-

- **تدهور هيكل الأجور والرواتب:** إن النظام الجديد للرواتب والذي بدأ بتطبيقه قبل عام ونصف تقريباً يتضمن إيجابيات عديدة، وأهمها تحسين المستوى المعيشي للموظف الذي عانى الأمرين في العشرين سنة الماضية. لكنه وفي الوقت نفسه يخلق البذرة الأولى (للفساد الإداري)، وبالذات في سلّم الدرجات العالية. فقد وضع فارقاً مالياً كبيراً بين المدير العام، وبين الأدنى منه، فراتب رئيس مهندسين أقدم مثلاً، أو رئيس أطباء مختص يصل إلى أكثر من (مليون دينار/الشهر)، عدا الميزات الأخرى مثل السيارة والإيفادات. وعادة ما يتم ذلك بغض النظر عن الخدمة الفعلية أو الكفاءة.
- إن مثل هذا الوضع سيدخل حتماً (الفساد) في الترفيع، وستكون هناك المحسوبية أو صلة القربى، أو التقرب الحزبي أو الطائفي هي الوسيلة للوصول إلى أن يكون الشخص مدير عام، ومهما برر ذلك بالقابليات أو الذرائع الأخرى. قد يصعد فعلاً بعض الموظفين الأكفاء، ولكن هنا الأمر سيكون ضمن الخصوص وليس العموم، ويتم ذلك فقط لتبيان أن هناك عدالة في الدولة. سيجد الكثير من الجادين في العمل أنفسهم في موضع الشعور بالغبن، والذي سيؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم ويولد روح المشاكسة فيهم.
- إن أي نظام للرواتب في الدولة العراقية يكون فيه الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى للرواتب هو (١) إلى (٥٠)، كما هو الحال عليه في النظام السائد، هو نظام يخلق الفساد الإداري أصلاً. علماً هذا الفرق يزداد لو أدخلنا الوزير أو نائبه في سلم الدرجات. ومن يعتقد أن هذا الأمر وضع ليقلل (الرشوة) أو (الاختلاس) عند الجهات العليا فهو مخطئ، إذ المفروض أصلاً أن أهم مقومات الترفيع هو الأمانة. أما الشخص المنتفع والذي يصل إلى منصب مدير عام فإن الـ (١٥٠٠-٢٠٠٠) دولار في الشهر كراتب سوف لن تشفي غليله.
- **تدهور النظام المصرفي وتخلفه:** إن النظام المصرفي العراقي غير قادر على أن يقوم بدوره خصوصاً في وضع تحتل فيه نسبة العملة المتداولة إلى إجمالي عرض النقد أهمية كبيرة، أي إن الأهمية النسبية للعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي هي اكبر من الأهمية النسبية لمبالغ الودائع من إجمالي عرض النقد، وذلك على عكس حال البلدان المتقدمة بحكم رسوخ نظمها المصرفية واستقرارها وتطور أسواقها المالية والنقدية وسائر الأجهزة المصرفية. هذا فضلاً عن أن كسب ثقة الناس في التعامل المصرفي، وإشاعة ثقافتها بينهم سوف يواجه صعوبة كبيرة بسبب إحساس الكثير منهم بعدم الثقة.
- **تدهور النظم الإدارية والرقابة في معظم مؤسسات الدولة:** على الرغم من إن مشكلة الفساد الإداري في العراق تأخذ أشكالاً متعددة. لكن يصعب تقديم إحصاءات تبين حجم المشكلة ودرجة خطورتها بسبب أنها تحدث في ظروف خفية عن أنظار المعنيين بها من مسؤولين عن الحكم والإدارة والأمن والضبط الاجتماعي. غير أن الشعور العام السائد بانتشار مظاهر المشكلة يدفع رجال السياسة والإداريين إلى الاهتمام بها وجعلها تأخذ موقع اهتمامهم إلى درجة أنها أصبحت عنواناً يتصدر برامج عملهم السياسية وخططهم الإدارية والتنظيمية، الأمر الذي يكشف عن حجم المشكلة وأهميتها. إن الفساد الإداري في العراق يبدأ بالتعيين وبتطوير الموظف وصعوده في السلم الوظيفي إلى قيادة الدائرة الحكومية. وهذا الكلام لا يشمل الوزراء الذي ينبغي أن تكون مناصبهم سياسية، وهذا أمر له وضعه الخاص في النظم الديمقراطية.
- لاشك أن نظم الرقابة المالية والمساءلة القانونية - بوجودها الهش في زمن النظام السابق قبل الاحتلال – قد اختفت في زمن الاحتلال، فلم يعد هناك وجود لمثل هذه النظم في الجهاز الإداري في العراق، وذلك بحجج عدة أهمها هو الهاجس الأمني. إذ يبدو أن فقدان الأمن سبب آخر لغياب المساءلة القانونية للفساد.
- **صناعة سريعة لطبقة جديدة من أصحاب رؤوس الأموال:** لا ينكر أن القطاع الخاص في العراق عانى من وطأة سيطرة الدولة ممثلة بالنظام الدكتاتوري السابق عليه. ويمكن أن يكون

هذا الأمر هو مبرر انتشار الفساد بين جنباته قبل الاحتلال. ولا شك أن الفساد في القطاع الخاص قد شهد تطوراً كبيراً منذ الاحتلال، إذ تخلص من سيطرة الدولة عليه، كما أنه انخرط في مشاريع إعادة إعمار العراق التي رفعت من كفاءته وأكسبته خبرةً ضرورية. لكن ذلك كله لا يبرر الانتشار الجنوني لمظاهر الفساد في القطاع الخاص بعد الاحتلال. فقد ارتفعت نسب الفساد و تركزت بخاصة في قطاعي المقاولات والبناء. ويبدو أن محاولات سلطات الاحتلال في خلق طبقة جديدة (موالية) من أصحاب رؤوس الأموال، معظمها من المقاولين والمترجمين، قد أسهم في انتشار الفساد في هذا القطاع كما هي عليه في الوقت الحاضر. فاللافت للنظر في هذه الطبقة هو أن معظم أفرادها وصلوا إلى ما وصلوا إليه بارتكاب مظاهر مختلفة للفساد.

- خلل في النسق السوسيوثقافي: وتتمثل بالمظاهر الآتية:-
- من الواضح أن الاحتلال خطط ونفذ ونجح في وضع مجتمع العراق في حلقات مفرغة ومتداخلة من المشاكل التي لها أول وليس لها آخر، فقائمة المشاكل في زمن الاحتلال لا تنتهي. ومع أن مشاكل الاحتلال لا حصر لها، إلا أن من الإنصاف القول أن بعضاً من الأفراد ساعد بشكل مباشر أو غير مباشر بتغذية هذه المشاكل، وذلك من خلال تحقيق مكاسب شخصية بغض النظر عن الأضرار التي تلحق بالمجتمع.
- لكننا يجب أن نتوقف أمام مظاهر عدم احترام المال العام والنظر إلى الوطن باعتباره مالاً سائباً، وليس باعتباره هو البيت الكبير. فنحن لا نشهد أي حرص على المال العام، ويتساوى في هذا الموظف في القطاع العام أو في القطاع الخاص، المثقف ورجل الشارع، المتعلم والأمي، الغني والفقير، الـ ...الخ. وفي هذه التصرفات لا نشاهد الإحساس بالوطن كـ (بيت)، والإنكليز والأمريكان يدعونه بيتاً (**home**). أما في العراق فلا زال الأفراد يسبون صداماً ونظامه لأنه قضى على الروح الوطنية والإحساس بها لدى الأفراد، لكن قلة من العراقيين هم من يحاول بناء مثل هذا الحس من جديد، فيما يعمل الآخرون على السير وفقاً لرؤى النظام السابق. وهكذا عندما تضيع الحدود الفاصلة بين (المال العام) و(المال الخاص)، يتم الخلط المتعمد بين (المصلحة العامة) و(المصلحة الخاصة)، فتنهار كل الضوابط التي تحمي مسيرة المجتمع من الفساد، وتتآكل كل القيم التي تعلي من شأن الصالح العام.
- ولعل أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد والإفساد هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد في اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية. إذ نلاحظ أن (الرشوة) و(العمولة) و(السمسرة) أخذت تشكل تدريجياً مقومات نظام الحوافز الجديد في المعاملات اليومية، والذي لا يجاريه نظام آخر. وعندما تتفاقم (مضاعفات الفساد) مع مرور الزمن، وتصبح (الدخول الخفية) الناجمة عن الفساد والإفساد هي الدخول الأساسية التي تفوق أحياناً في قيمتها (الدخول الاسمية)، مما يجعل الفرد يفقد الثقة في قيمة (عمله الأصلي) وجدواه، ومن ثمَّ يتقبل فكرة نفسياً فكرة التفريط التدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابي[١٦٤١٦].

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

لقد توصل الباحث، وبإحاطة كلية لما جاء في حيثيات بحثه، إلى الاستنتاجات الآتية:

أن الفساد يسهم في اختلال النسق الكلي (المجتمع)، مثلما يسهم في اختلالات كلية أو جزئية في الأنساق الثانوية للمجتمع، مما يسبب متوالية لانتشار الفساد كنتيجة. وتتمثل أهم هذه الاختلالات فيما يأتي:

آ – **اختلال في النسق الاقتصادي**: فالفساد يقوم بتشويه النفقات الحكومية العامة، ويزيد من التكاليف الإدارية في القطاع العام ويسبب الخسارة والنقص في العوائد. ويزيد الفساد من حجم المديونية الخارجية وعدم التمكن من سداد الديون، وذلك لتوجيه الموارد إلى غير وظائفها الأساسية. كذلك فإن الثروة العامة للبلاد لا تتوزع بشكل عادل بين أفراد المجتمع، ولا يحصل من يستحق على ما يستحقه من أجور، مما يسهم في شيوع حالات الفقر والفاقة، وتتردى سائر الأحوال المعيشية والاجتماعية.

ب- **اختلال في النسق التربوي:** فالفساد يسهم في تردي نظم التعليم، وذلك لأن أصحاب الشهادات والكفاءات لا ينالون ما يستحقون من أجور ورواتب، مقارنة بأولئك الذين يتولون المناصب الحكومية بسبب آليات القرابة والمحسوبية والمحاباة والفئوية التي تنال أكثر بكثير مما تستحق. مما يؤدي إلى هجرة الكفاءات العلمية، مما يدع المجال فسيحاً لصعود الأفراد غير المناسبين إلى مناصب ومكانات لا تناسبهم أصلاً.

ج- **اختلال في النسق السياسي:** فالفساد يشكل عاملاً رئيساً في اختلالات النسق السياسي، إذ يساعد في تعريض الدولة والمجتمع إلى إمكانية الخرق الخارجي للسيادة الوطنية، وهو ما يتمثل في الفساد الذي تمارسه الشركات العابرة للقارات بمعونة أفراد فاسدين وغير كفوئين من ذوي المناصب العالية في القطاع العام. وهذا الأمر قد يؤدي في حالاته القصوى إلى إضعاف الاستقرار السياسي للدولة.

د- **اختلال في أنساق الضبط الاجتماعي**: فالفساد يؤدي إلى اختلالات في مظاهر الضبط الاجتماعي الرسمية (القانون)، فعندما تتفاقم (مضاعفات الفساد) مع مرور الزمن، يفقد القانون هيبته في المجتمع، لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون، وقتل القرارات التنظيمية والإصلاحية في المهد. وعندما يتأكد للمواطن العادي، المرة تلو المرة، أن القانون في سبات عميق، وأن الجزاءات والعقوبات لا تطبق ضد المخالفات الصريحة والصارخة لأمن المجتمع الاقتصادي والاجتماعي، فلابد للمواطن العادي من أن يفقد ثقته في هيبة القانون في المجتمع وسلطانه، وتصبح مخالفة القانون هي الأصل واحترام القانون هو الاستثناء. وهو ما سيؤدي أيضاً إلى اختلال في النسق السياسي. فالفساد يسهم في تصاعد حالات العنف والإرهاب كما هو حاصل في المجتمع العراقي في الوقت الحاضر على سبيل المثال. فالفساد والإرهاب هما طرفا معادلة واحدة، أحدهما يغذي الآخر، ولا بد من تصفيتهما معاً !

ثانياً: التوصيات

لعل حجم ظاهرة الفساد في العراق ومخاطر تشعبها وتفاقمها تستدعي دراسة العوامل والآليات التي تساعد على ضبط الفساد ومحاولات القضاء عليه. وفي تقدير الباحث فإن هناك محاور عدة تساعد على تقليص هذه الظاهرة والسيطرة على تداعياتها السلبية على عملية إعادة إعمار العراق وعملية تنميته، يمكن أن توجز بالآتي:

١) اتجاه لتوسيع الديمقراطية والمشاركة: والديمقراطية هي بنية وآليات وممارسة سياسية تقوم على المشاركة السياسية الواسعة عبر قنوات المؤسسة السياسية ومنظماتها، وعلى أساس التنافس(١٦٤١٧). فالمشاركة السياسية هي المظهر الرئيس للديمقراطية.

إن النظام الديمقراطي ينهض على خمسة أسس – كما يؤكد المفكر عبد الإله بلقزيز - ، ومن دونها يمتنع قيامه، وهي تكاد تكون مشتركة بين سائر النظم الديمقراطية الحديثة في العالم، وهذه الأسس هي:

١) الدستور: وهو النظام (أو القانون) الأساس للدولة، والتي يجري الاحتكام إليه، ومن رحمه تنتظم القوانين وتنشأ السلطات وتتمايز عن بعضها البعض صوناً للحقوق، وتوزيعاً للاختصاصات ومنعاً للاحتكار.

٢) حرية الرأي والتعبير: وتشمل حق الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائها بمقتضى الحرية المكفولة بضمانات قانونية.

٣) إقرار مبدأ التعددية السياسية: فهو التطبيق العملي لحرية التعبير.

٤) إقرار مبدأ النظام التمثيلي: المحلي والوطني (النيابي أو التشريعي) ويقصد به التمثيل الذي تتأمن به المشاركة السياسية، وهي شرط وجوب الديمقراطية.

٥) إقرار مبدأ تداول السلطة(١٦٤١٨).

ويحاول المجتمع في العراق منذ أكثر من سنتين، ومنذ سقوط النظام الدكتاتوري السابق السير في ركب الديمقراطية، باعتبارها العامل الرئيس في محاربة الفساد وتقليصه، وذلك عبر اختيار ممثليه الحقيقيين في دائرة صنع القرار في المؤسسة السياسية. فالديمقراطية هي الضمانة لاختيار الانسان المناسب في المكان المناسب.

٢) اتجاه لتوسيع العمل بالشفافية والمساءلة: إن توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسة العامة. وتعد الحكومات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة (مثل البنوك) المصدر الرئيس لهذه المعلومات، ويجب أن تنشرها بعلنية وبصورةٍ دورية، من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة.

بناء على ما سبق، من الضروري أن تخضع عقود ومقاولات الحكومة لمبدأ العلانية والشفافية، ويجب عدم توقيع العقود بصورة سرية وشخصية. وهذا يعني إتاحة الفرصة والحق لجميع المواطنين بالإطلاع على هذه العقود، وذلك بنشرها في الصحف وعلى المواقع الالكترونية للحكومة. كما أن من الشفافية أن يكشف الوزراء والقادة والمسؤولون عن ثرواتهم الشخصية، التي تشمل ثروات الآباء والأبناء والزوجات قبل توليهم المراكز الرسمية، على أن تبقى حركة ثرواتهم ومداخيلهم الشخصية تحت المراقبة المستمرة.

ويعد الإعلام الحر واحداً من أدوات كشف الفساد وتقليصه، إذ تعد مهمة كشف الفساد من أهم وظائفه. وكلما كانت وسائل الإعلام لبلد ما حرة، سواء كان هذا البلد ديمقراطياً أم لا، فإنّ الفساد الإداري يكون أقل، وذلك لأنّ خطر اكتشافه يكون أكبر. وأكدت دراسة ألمانية الانطباع الشائع بأنّ الفساد الإداري أقل انتشاراً في الدول الديمقراطية عنه في الدول غير الديمقراطية، إذ إن حرص أعضاء السلطة التنفيذية على إعادة انتخابهم من جانب الجمهور يحدّ من حريتهم في استغلال مناصبهم لصالحهم الشخصي، ومع ذلك فإن الفساد موجود حتى في البلدان ذات التاريخ الديمقراطي ذاتها.

وقد خلصت الدراسة الألمانية إلى نتيجة مفادها أنّ وسائل الإعلام الناقدة تمثل وسيلة جيدة لمكافحة الفساد الإداري. فصيانة حرية الإعلام في مراقبة الحكومة والكشف عن مواطن الفساد، وعدم اللجوء إلى أي طريق يؤدي إلى لجم الإعلام وإسكاته هو أحد أدوات محاربة الفساد وتقليصه.

كما يجب أن يبادر الأفراد في المجتمع ليأخذوا دورهم في محاربة الفساد وتقليصه دون أن نغفل دور الدولة. فإذا كان دور الدولة هو دور عاجل، يقوم به السلطة التشريعية والسلطة القضائية، فإن دور المجتمع يتجسد في الكشف عن الفساد ومحاولات الحد منه بتفعيل القيم الصالحة التي تحاربه، وبالتشهير

بسمعة الفساد والمفسدين لدى الرأي العام باعتباره معاديا لكل القيم والأفكار وللقوانين والدساتير العراقية المختلفة (الدائمة والمؤقتة) ولحقوق الإنسان، وهو نشاط يمكن القيام به عبر ندوات تناقش مسائل الفساد الإداري (كالرشوة والغش والتقاعس عن العمل)، تنظمها وسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع الأهلي، فضلاً عن محاضرات مماثلة في المؤسسات العامة والجامعات والمدارس والمراكز الثقافية.

٣) اتجاه الإصلاح الإداري والمحاسبة القانونية: ضمن هذا الاتجاه يعد الباحث عملية الإصلاح الإداري ذات أهمية كبيرة في محاربة الفساد، فإعادة هيكلة الجهاز الحكومي، وتخفيف إجراءاته الروتينية بحيث يكون مستجيباً وميسراً للاستثمار، وفي الواقع ليس الفساد الإداري وحده الذي يحد من الاستثمار، بل أيضاً الروتين. فلا بد من وضع القواعد والضوابط اللازمة لمنع (روتين البيروقراطية) في مؤسسات القطاع العام، وأيضاً تسهيل ممارسة النشاط التجاري والمالي الخاص. وهذا يقتضي بدوره إعادة النظر في اللوائح الإدارية والمالية.

إن تفعيل هيئة مكافحة الفساد، والبدء بالتحقيق مع كبار الموظفين ممن (تحوم حولهم الشبهات)، وصولاً إلى صغار الموظفين، هي الطريقة الصحيحة والمؤثرة والتي تعطي الثقة للناس بأن الهيئة تريد فعلاً (محاربة الفساد). ويمكن اعتماد أسلوب الاستبيان الشخصي من كل موظف يمكنه موقعه الوظيفي من الرشاوى أو الابتزاز. هذا الاستبيان يتضمن السؤال من الموظف أن يكتب بشفافية عالية جدا عن مسيرته الوظيفية خلال فترة الحكم السابق وكذلك مسيرته المادية، في الوقت الذي تقوم الهيئة بتدقيق المعلومات التي يوردها الموظف بشفافية عالية أيضا. إن الكثير من الموظفين يترك مكتبه لفترات طويلة، أو يؤخر أداء العمل، أو يكثر الخروج من أجل المدارس والأبناء، ويرمي بكل مصالح المواطنين عرض الحائط !.

لأنه أمن العقوبة، وعلم أن نظام التحكم في القطاع العام، مطاط، ومرن، وغير فعال، لذلك لا يأبه بالإنذار ولا بالعقوبات، لأن مرتبه ووظيفته، مضمونان، لذلك ينبغي إدخال إصلاحات جذرية لنظام العمل في القطاع العام، تحاسب المسؤول، وتكشف التلاعب، وتحاسب المقصر، لنضمن سلامة الأداء، والبعد عن الأمراض الإدارية.

في الولايات المتحدة، تضع كل منشأة لائحة مكتوبة للقيم والأخلاق والرسالة المهنية التي تعمل بها، وتلزم العاملين بها، عندما تخطئ، وتقصر في حق العملاء، وتحاسب قانونياً، تتحمل غرامة ٥% فقط من أعباء العقوبات المترتبة على الخطأ، لماذا؟ لأن التدوين، والكتابة، فيهما إلزام وتوصيل للقيم والأخلاق لكل الموظفين، يضمنان أن (٩٠ %) من الفساد الإداري، قد أزيل، أو لن يجد أمامه البيئة المتعفنة للنمو(١٦٤١٩). ويمكن أن تقوم بهذا الدور أجهزة الرقابة الإدارية. فـ (جهاز التفتيش المركزي) يشكل أداةً فاعلة في قمع العديد من الانحرافات وتحسين العمل الإداري، وضبط آلاف المخالفات الإدارية البسيطة منها والجسيمة. وإن ظل عاجزاً عن قمع الفساد وتطهير الإدارات والمؤسسات العامة منه، فلا يعود ذلك إلى تهاونه في تقصي جرائم الرشوة وصرف النقود، إنما بسبب استحالة إثبات هذه الجرائم بوسائل الإثبات المباشرة. ولهذه الأسباب يقترح الباحث ضرورة تطوير عمليات الإصلاح الإداري والقانوني بغية إعطاء الرقابة دوراً كبيراً. فمن الضروري تعديل القوانين المعقدة والشكلية التي لا تتماشى مع المرحلة الحالية لان ذلك سيؤدي إلى المرونة واليسر في تنفيذ الأعمال وكشف المخالفات فيها والتي يستغلها الموظفون من ضعاف النفوس على تعقيد الحالة أمام المواطنين.

لذلك نجد أن النظم الإدارية المحفزة للعاملين، والتي تحاول جاهدة فرض القيم الأخلاقية في العمل، تلزم نظام العمل فيه بإيجاد آلية للاتصال المباشر بين بيئة العمل، والمسؤول الأول، مثل صندوق الشكاوى، أو البريد الإلكتروني، أو الخط الساخن، وربما لا هذه ولا تلك، ولكن بالزيارات المفاجئة.

كما أن دخول مجتمع المعلوماتية يعد أداةً أخرى من أدوات الإصلاح في الهيكل الإداري، فمنظمة اليونيسكو وفي آخر تصنيف لها عن المهن والأعمال، تعد الفرد أميّاً إذا كان لا يعرف التعامل مع تقنيات الكمبيوتر والحاسبات الآلية والتجارة الالكترونية وشبكة الانترنت(١٦٤٢٠).

٤) اتجاه إصلاح هيكل الأجور والرواتب: إن إحدى المعالجات الشاملة الجذرية لموضوع الرواتب هو الأخذ بتطبيق (نظام وصف العمل وتقييمه). وهذا النظام كان مطبقاً على العمال في عقد الستينيات من القرن الماضي. إذ يوصف كل عمل من الأعمال وتقيم درجته وإلى الحد الأدنى للأجر (وهو أجر العامل الغير ماهر الاعتيادي). فإذا أريد تعديل مستوى الأجور بشكل عام يعدل راتب العامل الاعتيادي، فتعدل بقية الأجور تبعاً للدرجات الموجودة في النظام. وأعطيت درجات للشهادة ولمهارة العمل وخطورته والمسؤولية التي يتحملها الموظف وعدد سنوات الخدمة، والبعد الجغرافي لموقع العمل وطبيعته وعدد نفوس عائلة المنتسب وغيرها من العوامل المتعلقة بالمهنة. وفي الوقت نفسه تم إعداد نظام الخدمة الموحد في عقد السبعينيات معتمداً أيضاً على نفس الأسس وجرت مناقشات موسعة حوله ولكن لم يتخذ القرار بتنفيذه. إن العودة إلى نظام موحد للخدمة يعتمد على وصف العمل يضمن ليس فقط عدالة تحديد الرواتب، بل يضمن أيضاً وضع الشخص المناسب للعمل المناسب مع استحقاق الراتب المناسب.

ثالثاً: المقترحات

استكمالاً لمتطلبات البحث في مجال تقليص ظاهرة الفساد، يقترح الباحث القيام بالدراسات التالية:

١) الفساد في القطاع الخاص.
٢) ظاهرة الرشوة في القطاع العام.
٣) ظاهرة المحسوبية (الواسطة) في القطاع العام.

(١٦٣٨٣) قرآن كريم، سورة الروم، الآية ٤١

(١٦٣٨٤) قرآن كريم، سورة القصص، الآية ٨٣

(١٦٣٨٥) قرآن كريم، سورة المائدة، الآية ٣٣

(١٦٣٨٦) أحمد فواد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، قم، منشورات ذوي القربى، ١٤٢٣هـ(٢٠٠٣)، ص ٦٥٩

(١٦٣٨٧) Paolo Mauro, Corruption and Growth, Quarterly Journal of Economics, vol. 110, no. 3 (August 1995) p. (681-682). نقلاً عن (داوود خير الله: الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، المستقبل العربي (دورية)، السنة (٢٧)، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤، ص٦٧)

(١٦٣٨٨) محمود عبد الفضيل: مفهوم الفساد ومعاييره، المستقبل العربي (دورية)، سنة (٢٧)، ع (٣٠٩)، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ٣٥

(١٦٣٨٩) نفسه، ص٢٧

(١٦٣٩٠) أسعد عبود: الفساد دمغة سياسية، صحيفة الثورة (دورية)، دمشق، الاثنين ٢٠٠٤/١٢/١٣

(١٦٣٩١) Michael Johnston, Connection between Politics and Corruption, N. Y., Harper and Row,1972, p. 63 نقلاً عن (داوود خير الله: المصدر السابق، ص٦٧)

(١٦٣٩٢) M. Defleur, Corruption, Law and Justice, Journal of Criminal Justice vol. 23(1995),p.243

نقلاً عن (داوود خير الله: المصدر السابق، ص٦٧)

(●١) المعروف أن منظمة الشفافية الدولية تأسست في العام ١٩٩٣ وتتخذ من برلين في ألمانيا مقراً لها، إذ تعمل هذه المنظمة غير الحكومية على كبح جماح الفساد على مستوى العالم. وتؤكد منظمة الشفافية الدولية أن الإصلاح الإداري ضروري لأي دول لم تسجل (٧) من أصل (١٠) نقاط، على المقياس الذي أوجدته المنظمة لهذا الغرض. وفي تقريرها السنوي للعام ٢٠٠٥، تمتعت الدول الاسكندنافية بأفضل سجل في محاربة مختلف أنواع الفساد في المعاملات الرسمية، إذ هناك شبه عدم وجود للرشا ومحاولات إغراء أصحاب القرار للحصول على فوائد تجارية أو شخصية. وقد حلّت فنلندا في المرتبة الأولى عالمياً في محاربة الفساد في المعاملات الرسمية إذ جمعت (٩.٧) نقاط من أصل (١٠) نقاط على المقياس.(جاسم حسين: قراءة في تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠٠٤، عمان الأولى والبحرين الثانية خليجياً في محاربة الفساد الإداري، المنامة، صحيفة الوسط ٢٠٠٤/١٠/١٦ (<http.www .alwassatnewspaper.com./.htm>

(١٦٣٩٣) جاسم حسين: قراءة في تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠٠٤، عمان الأولى والبحرين الثانية خليجياً في محاربة الفساد الإداري، المنامة، صحيفة الوسط ٢٠٠٤/١٠/١٦ <http.www .alwassatnewspaper.com./.htm>

(١٦٣٩٤) ولكل من هذه المظاهر موادها القانونية بحسب قانون العقوبات العراقي السابق ذي العدد (٧٧) لسنة (١٩٦٩). فالرشوة محددة العقوبات بحسب المواد (٣٠٧-٣١٤) والاختلاس محدد العقوبات بحسب الفقرات (٣١٥-٣٢١)، وتزوير الأوراق الرسمية محدد العقوبات بحسب المواد (٢٦٣-٢٦٦)، والأخبار الكاذبة محددة العقوبات (المادة ٢٤٣)، والمساس بسير القضاء بحسب الفقرات (٢٣٣-٢٤٢) وكذلك يشمل احتلال المباني الحكومية بحسب المادة (١٩٦)، وقيام العصابات بحسب المادة (١٩٤)، والتخريب والهدم بحسب المادة (١٩٧).

(١٦٣٩٥) صاحب الربيعي: ظاهرة تفشي الرشوة والفساد الإداري سياسة جديدة تتبعها الأنظمة التوتاليتارية، الحوار المتمدن، (دورية)، على شبكة المعلومات، العدد ٩٧٤ في٢/١٠/٢٠٠٤، <http.www.rezgar.com.depat/show.htm>

(١٦٣٩٦) محمود عبد الفضيل: المصدر السابق، ص ٣٥

(١٦٣٩٧) محمود عبد الفضيل: المصدر السابق، ص ١٦

(١٦٣٩٨) نفسه، ص ١٨

(١٦٣٩٩) نادر فرجاني: الحكم الصالح : رفعة العرب، في صلاح الحكم في البلدان العربية، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٥٦) حزيران، ٢٠٠٠، بيروت، ص ٥

(١٦٤٠٠) عماد الشيخ داوود: المصدر السابق، ص ٣٧

(١٦٤٠١) عمر قشاش: وجهة نظر حول واقع قطاع الدولة ومعاناته وضرورة إصلاحه الإصلاح العام يبدأ بالسياسة وإطلاق الحريات الديمقراطية للشعب، ص ١٨

(١٦٤٠٢) كمال سيد قادر: الفساد الإداري أفيون العراق، موقع جيران في ٢٠٠٤ /٩/١٤ <http.www .aljeeran.net../.htm>

(١٦٤٠٣) نادر فرجاني: الحكم الصالح : المصدر السابق، ص ٥

(١٦٤٠٤) حازم صاغية: بعث العراق ... سلطة صدام قياماً وحطاماً، لندن، دار الساقي، ٢٠٠٣، ص (٧٢- ٧٦)

(١٦٤٠٥) نفسه، ص (٧٨-٨١)

(● ٢) أشهرها حكاية الـ (steam)، إذ يحكى أن (حسين كامل) زار أحد معامل المطاط – وقد كان وزيراً للصناعة والتصنيع العسكري – ولما سأل عن المدة الزمنية للانتاج فأجيب أنها محددة بمقدار الـ (steam) المتوفر، فصرخ الوزير بحمايته (اجمعوا كل الـ (steam) الموجود في السوق))، فضحك المهندسين في نفوسهم، وأصبحت هذه الحكاية مثلاً على أهلية الوزير وحاشيته (الباحث).

(١٦٤٠٦) كمال سيد قادر: المصدر السابق

(١٦٤٠٧) غسان سلامة: نحو عقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستورية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٤٩

(١٦٤٠٨) غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٩ ، ص ١٢٦

(١٦٤٠٩) نفسه، ص ١٢٧

(● ٣) فمثلاً ظهر اسم سبعاوي إبراهيم الحسن (الأخ غير الشقيق للرئيس صدام حسين) في الواجهة في انتخابات أول دورة للمجلس الوطني العراقي عام ١٩٨٠، كممثل لمدينة الثورة (إحدى ضواحي بغداد). وعملية الترشيح هذه ومن ثم فوز سبعاوي ما هو إلا استخفاف بمشاعر أكثر من مليون من أبناء هذه المدينة، الذين تنحدر أصولهم من محافظة العمارة في الأعم الأغلب، ولا يوجد في هذه المدينة تكريتي واحد. وكان من الأجدى أن ترشح السلطة (سبعاوي إبراهيم) عن مدن بيجي والشرقاط والخرجة (العلم) والصينية. وحتى عن بعض أحياء بغداد التي تضم أكثرية من أصول تكريتية. ولكن في نظر السلطة كون مدينة الثورة من مدن الحزام الشيعي الفقيرة التي تحيط ببغداد، فلا بد من الإمعان في تحدي مشاعر أبنائها والاستخفاف بهم وإذلالهم. خصوصاً وإن غالبيتهم يعادونها. (طالب الحسن: حكومة القرية، فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت، بيروت، دار أور للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص (٤٩-٥٠))

(١٦٤١٠) غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، مصدر سابق، ص ١٢٧

(١٦٤١١) Governance and Development, Washington D. C., World Bank, 1992,p.40-41

(١٦٤١٢) كما دعاه أحد السياسيين وجعله عنواناً لكتاب له (راجع حسن علوي: دولة المنظمة السرية، قم، مكتبة الصدر، ١٩٩١)

(● ٤) للمزيد راجع قانون العقوبات (١١٧) لسنة ١٩٦٩، مع تعديلاته

(● ٥) استمرت من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧١ مع اتفاق ١١ آذار (مارس)١٩٧١، الذي استمر بضعة أشهر فقط، ثم عاد القتال حتى اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ التي وقعها صدام حسين مع شاه إيران في الجزائر، فامتنع الشاه عن دعم الأكراد، واستطاعت قوات الجيش من فرض شبه سيطرتها على المناطق الكردية في العراق.

[١٦٤١٣] تقرير منظمة حقوق الإنسان في شبكة الأنترنيت <http.www.humanwrightswatch.com.htm>، بتاريخ ٢/٤/٢٠٠٠

[١٦٤١٤] حميد الهاشمي: عسكرة المجتمع العراقي، رؤية أنثروبولوجية في مظاهرها وآثارها السلبية، بحث منشور في موقع مجلة علوم إنسانية، العدد السابع، ٧ مارس ٢٠٠٤، <http://www.uluminsania.com.htm>

[١٦٤١٥] نفسه

[٦] ● فأصبحت تسمع من يرد على النزاهة أو الحرص على المال العام بالعبارة الآتية ((بمعود صاير وطني براسنا))

[٧] ● وهذه المدة تعادل خمسة أضعاف مدة الخدمة العسكرية الأصلية، والتي تبلغ (٣٦) شهراً، مع العلم إن الخدمة العسكرية في العراق تعادل (٣) ثلاث أضعاف مثيلاتها في دول الجوار.

[٨] ● يراجع بهذا الشأن خطابات الرئيس الأمريكي بوش، ووزرائه في الخارجية والدفاع منذ الإمساك بمقاليد الأمور في العراق منذ نهاية شهر يونيو ٢٠٠٣ تقريباً.

[٩] ● لا تزال التحقيقات جارية في الكونغرس مع من أشرفوا على صرف الأموال الممنوحة للعراق. (ملاحظة للباحث)

[١٠] ● يراجع بهذا الشأن تصريح وزير العدل في حكومة السيد (أياد علاوي)، الدكتور (مالك دوهان الحسن) في السادس من شهر فبراير ٢٠٠٥ لصحيفة الصباح وفي مقابلة مع القناة الفضائية العراقية.

[١٦٤١٦] محمود عبد الفضيل: المصدر السابق، ص ٣٧

[١٦٤١٧] Robert Alan Dahl, Democracy and Critics,(New Haven, CT: Yale University Press, 1989), p. 108

[١٦٤١٨] عبد الإله بلقزيز: نحن والنظام الديمقراطي، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان (ملف)، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٣٦) أكتوبر (تشرين أول)، ١٩٩٨، بيروت، ص ٧٥

[١٦٤١٩] مازن عبد الرزاق بليلة: نحو توجه حميد لكشف الفساد الإداري <http.www .alwattannews.net.com./.htm>

[١٦٤٢٠] عيد أبو سكة: الإصلاح الإداري أهدافه وأبعاده وعلاقته بالإصلاح الاقتصادي والسياسي وفي تعزيز التنمية الاقتصادية في سورية. موقع الأخوان في سورية <http.www .islamicbrpthersofsyria.com./.htm>

المراجع والمصادر

أولاً . باللغة العربية :

١) القرآن الكريم

٢) أسعد عبود: الفساد دمغة سياسية، صحيفة الثورة (دورية)، دمشق، الاثنين ١٣/١٢/٢٠٠٤

٣) تقرير منظمة حقوق الإنسان في شبكة الأنترنيت <http.www.humanwrightswatch.com.htm>، بتاريخ ٢/٤/٢٠٠٠

٤) جاسم حسين: قراءة في تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠٠٤، عمان الأولى والبحرين الثانية خليجيا في محاربة الفساد الإداري، المنامة، موقع صحيفة الوسط ٢٠٠٤/١٠/١٦ <http.www .alwassatnewspaper.com./.htm>
٥) حازم صاغية: بعث العراق .. سلطة صدام قياماً وحطاماً، لندن، دار الساقي، ٢٠٠٣
٦) حسن علوي: دولة المنظمة السرية، قم، مكتبة الصدر، ١٩٩١)
٧) حميد الهاشمي: عسكرة المجتمع العراقي، رؤية أنثروبولوجية في مظاهرها وآثارها السلبية، بحث منشور في موقع مجلة علوم إنسانية، العدد السابع، ٧ مارس ٢٠٠٤، <http://www.uluminsania.com.htm>
٨) صاحب الربيعي: ظاهرة تفشي الرشوة والفساد الإداري سياسة جديدة تتبعها الأنظمة الشمولية، الحوار المتمدن، (دورية)، على شبكة المعلومات، العدد ٩٧٤ في٢/١٠/٢٠٠٤، <http.www.rezgar.com.depat/show.htm>
٩) طالب الحسن: حكومة القرية، فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت، بيروت، دار أور للطباعة والنشر، ٢٠٠٢
١٠) عبد الإله بلقزيز: نحن والنظام الديمقراطي، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان (ملف)، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٣٦) أكتوبر (تشرين أول)، ١٩٩٨، بيروت، ص ٧٥
١١) عمر قشاش: وجهة نظر حول واقع قطاع الدولة ومعاناته وضرورة إصلاحه الإصلاح العام يبدأ بالسياسة وإطلاق الحريات الديمقراطية للشعب، موقع مركز أبحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي في ٢٠٠٤/٧/٢٦
١٢) عيد أبو سكة: الإصلاح الإداري أهدافه وأبعاده وعلاقته بالإصلاح الاقتصادي والسياسي وفي تعزيز التنمية الاقتصادية في سورية. موقع الأخوان في سورية <http.www .islamicbrpthersofsyria.com./.htm>
١٣) غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٩
١٤) غسان سلامة: نحو عقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستورية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧
١٥) كمال سيد قادر: الفساد الإداري..أفيون العراق، موقع جيران في ٢٠٠٤ /٩/١٤ <http.www .aljeeran.net./.htm>
١٦) قانون العقوبات (١١٧) لسنة ١٩٦٩، مع تعديلاته
١٧) مازن عبد الرزاق بليلة: نحو توجه حميد لكشف الفساد الإداري <http.www .alwatannews.com./.htm>
١٨) محمود عبد الفضيل: مفهوم الفساد ومعاييره، المستقبل العربي (دورية)، السنة (٢٧)، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤
١٩) نادر فرجاني: الحكم الصالح : رفعة العرب، في صلاح الحكم في البلدان العربية، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٥٦) حزيران، ٢٠٠٠، بيروت

ثانياً . باللغة الإنكليزية :

1) Robert Alan Dahl, Democracy and Critics,(New Haven, CT: Yale University Press, 1989)

2) Michael Johnston, Connection between Politics and Corruption, N. Y., Harper and Row,1972
3) M. Defleur, Corruption, Law and Justice, Journal of Criminal Justice vol. 23(1995)
4) Paolo Mauro, Corruption and Growth, Quarterly Journal of Economics, vol. 11, no. 3 (August 1995)
5) Governance and Development, Washington D. C., World Bank, 1992

Abstract

Researchers in economic, politics, and sociology refer to that all societies contain amount of corruption, and the corruption phenomena increased in current days in fearful way in all countries, equally developed and developing. But the size of corruption problem in Iraq (first in Arabic countries and second in the world according to fourth year report of National Transparency Organization – located in Berlin- about corruption spreading has been published on March 2005) excite panic of those whom interesting in Iraqi issues. In heart of matter of new state building in Iraq, corruption problem in all its kinds (political, administrational, financial, and moral) seems snap in ill body of state, which suffer from still standing disasters (no doubt that occupation is the most important one), while Iraq seems a state sick in corruption, and partiality, favoritism, and bias practices, and privileges which no observer or surveillance, and waste of public resources by loot without deterrent and preventive measures. The National Transparency Organization alarmed that the re-building operation of Iraq may be transform to be "the hugest corruption scandal in the history". And the question is what make Iraq bearing with all this amount of corruption?

On the other hand, a lot of interesting in Iraqi issues see that occupation contributed in spreading corruption in Iraq, but a few of specialist in Iraqi issues found that the real bases of this phenomena grew up in previous periods, represented by internal and external wars which have been waged by previous dictatorial regime and blockade which didn't cease till occupation of Iraq in April 2003. In short term period the crises accumulate and Iraq became suffering from social diseases which never been exist before. The research in this title and these subjects requires dividing it to four chapters, and these are: the elements of research, description of the corruption phenomena, the corruption phenomena in Iraq, and the conclusions, recommendation and suggestions.